نوعام تشومسكي

الربح فوق الشعب

الليبرالية الجديدة والنظام العولمي

مقدمة: د. روبرت و . ماكشيسني

ترجمة: مازن الحسيني

التنوير

الربح فوق الشعب

الليبرالية الجديدة والنظام العولمي

PROFIT OVER PEOPLE
Noam Chomsky

الربح فوق الشعب
نوعام تشومسكي

مقدمة: د.روبرت و . ماكشيسني
ترجمة مازن الحسني

دار التنوير للترجمة والطباعة والنشر
رام الله– فلسطين
الطبعة الأولى ٢٠٠٠

نوعام تشومسكي

الربح فوق الشعب

الليبرالية الجديدة والنظام العولمي

مقدمة : د. روبرت و. ماكشيسنـــي

ترجمة: مازن الحسيني

نقل هذا الكتاب الى اللغة العربية
استناداً الى الأصل الذي صدر باللغة
الانجليزية في الولايات المتحدة
الاميركية عام ١٩٩٩.

كلمة الناشر

تسعى دار "التنوير" للترجمة والنشر والتوزيع الى وضع كل ما له قيمة وفائدة من الفكر الانساني والتقدمي، المحلي والعربي والعالمي، بين أيدي القراء انطلاقاً من التزامها بضرورة المساهمة، قدر المستطاع، في اغناء ثقافتنا ، حفزاً لنضال شعبنا من اجل التحرر والتقدم وارساء اسس الديموقراطية والعدالة الاجتماعية. وهي في ذلك تؤمن ايماناً راسخاً بأن النضال الهادف والمجتمع المتقدم العادل لا بد ان يستند الى ثقافة علمية واعية منفتحة على كل ما هو خير وانساني.

ولن تكتفي دار "التنوير" بنشر ما يتطابق واراء القائمين عليه ووجهات نظرهم، ففي ذلك حصر وتحديد لما تسعى اليه واختزال لتجربة الانسان في بلادنا وفي العالم وهو ما لا تهدف اليه، بل ستنفتح على كل ما يخدم نضال شعبنا وثقافتنا وتقدمنا على اختلاف منابعه ومصادره ولن يكون انتاجها بالضرورة معبراً تعبيراً كاملاً عن اراء القائمين عليها.

واذ تقدم دار التنوير هذا الكتاب الهام للناشط السياسي والمفكر الاميركي التقدمي نوعام تشومسكي، نشعر ان الامور التي يعالجها تمس اعماق حياتنا وحياة امتنا العربية ومستقبلها، وتتطلب من مثقفينا وكل من يلتزم منا بالديمقراطية كفكر ومنهج، ان يتفحصوا انفسهم ويسألوها، كما يقول تشومسكي ، لصالح من ومن أجل أية قيم هم يعملون.

وسيلاحظ القارئ، بلا شك، ان تشومسكي ينطلق في مناقشته لبعض القوى في المجتمع الاميركي، مثل "التقدمية" و "اليسار" و

"الليبرالية" من معايير اميركية لا تتطابق مع المعايير والمفاهيم السائدة في المجتمعات العربية والاوروبية ومناطق اخرى من العـــالـــم، اذ ان لهذه التصنيفات في الفكر العربي والاوروبي مدلولات سياسية أبـــعـــد من مجرد كونها "على يسار" او "متقدمة على" فكر ومــمـــارســـات المؤسسات الحاكمة او المتنفذة. كما نرجو أن يلاحظ القارئ اننا لـــم نورد ترجمة لقائمة المراجع المفصلة التي اوردها المؤلف في كتابـــه.

مقدمة

بقلم: روبرت و.ماكشيسني
استاذ الاتصالات المساعد في
جامعة الينوي بالولايات المتحدة الأميركية

الليبرالية الجديدة (نيوليبراليزم) هي النموذج السياسي والاقتصادي الذي يعّرف به عصرنا - وهي تتعلق بالسياسات والعمليات التي تتيح لحفنة من الشركات الخاصة السيطرة على أكبر حيّز ممكن من الحياة الاجتماعية كي يتم تحقيق اقصى الارباح. ارتبط اسمها في البداية بريغان وتاتشر، واصبحت خلال العقدين الماضيين الاتجاه السياسي والاقتصادي المهيمن كونيا، تبنتها الأحزاب السياسية في الوسط والعديد من اليسار التقليدي وكذلك اليمين. وتمثل هذه الاحزاب وسياساتها المصالح الآنية لكبار اغنياء المستثمرين ولأقل من الف من الشركات العملاقة.

باستثناء بعض الاكاديميين والمنتمين الى مجتمع رجال الاعمال، يمكن اعتبار مصطلح الليبرالية الجديدة غير معروف الى حد كبير وغير مستخدم من قبل الجمهور العريض لا سيما في الولايات المتحدة. بل على العكس تصنف المبادرات الليبرالية الجديدة هناك على انها سياسات السوق الحر، التي تشجع الجهد الخاص والاختيار للمستهلك، وتكافئ المسؤولية الشخصية والمبادرات في مجال الاعمال وترفض التقاعس والعجز والبيروقراطية والحكومة الطفيلية التي لا يمكن لها ابدا ان تأتي بما هو جيد، حتى ولو توفرت لديها حسن النية على

ندرتها. وقد اضفت جهود دعائية وحملات علاقات عامة لفترة جيل من الزمن، مولتها كبرى الشركات، هالة شبه قدسية على هذه المصطلحات والافكار، ومن ثم فان مزاعمها قلما تحتاج الى دفاع، وتستخدم لتبرير أي شيء ابتداء من تخفيض الضرائب على الاغنياء والغاء القوانين المتعلقة بالبيئة وحتى تفكيك نظام التعليم العام وبرامج المساعدات الاجتماعية. في الواقع، يصبح أي نشاط قد يتدخل في شؤون هيمنة الشركات الكبرى على المجتمع مثار شبهة بشكل اتوماتيكي لأنه سيتدخل في عمق السوق الحر الذي يقدم باعتباره آلية التوزيع الوحيدة المنطقية العادلة والديمقراطية للسلع والخدمات. ويبدو دعاة الليبرالية الجديدة وهم في اقصى حالات بلاغتهم كأنهم يسدون خدمة هائلة لفقراء الناس وللبيئة وللجميع عندما يرسمون سياسات تخدم قلة من الاغنياء.

عواقب هذه السياسات الاقتصادية هي ذاتها في كل مكان، تطابق توقعات المرء: زيادة هائلة في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة ملحوظة في شدة حرمان افقر الأمم والشعوب في العالم، وبيئة كونية تعاني من الكوارث، واقتصاد كوني غير مستقر، وكذلك مصدر ارباح لم يسبق له مثيل بالنسبة للاغنياء. يزعم المدافعون عن النظام الليبرالي الجديد عند مواجهتهم بهذه الحقائق ان خيرات الحياة الرغدة ستعم وتنتشر حتما الى جماهير الشعب الواسعة - شريطة عدم التدخل في السياسات الليبرالية الجديدة المسؤولة عن تفاقم هذه المشاكل.

في النهاية لا يقدم الليبراليون الجدد، وليس في مقدورهم ان يقدموا أي دفاع مادي يبرر العالم الذي يصنعونه، بل على العكس انهم يقدمون - او بالأحرى يطلبون - ايمانا دينياً بمعصومية السوق الذي لا ضابط له عن الخطأ، وهو ايمان يستند الى نظريات من القرن التاسع عشر لا صلة لها بالعالم الواقعي. والورقة الرابحة الاخيرة

بالنسبة للمدافعين عن الليبرالية الجديدة هي التأكيد على عدم وجود بديل، فالمجتمعات الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية وحتى دول الرفاه الاجتماعي المتواضعة كالولايات المتحدة، فشلت كلها، على حد قول الليبراليين الجدد. وقد قبل مواطنو هذه المجتمعات بالليبرالية الجديدة نهجاً وحيداً ممكناً، قد يكون نهجاً قاصراً، الا انه النظام الاقتصادي الوحيد الممكن.

في بدايات القرن العشرين وصف بعض النقاد الفاشية بانها "رأسمالية منزوعة القفاز"، أي ان الفاشية هي رأسمالية صرفة بدون حقوق ومنظمات ديمقراطية، لكننا نعرف في الواقع ان الفايشية اعقد بكثير من ذلك. ان الليبرالية الجديدة، من الناحية الاخرى، هي حقاً "رأسمالية منزوعة القفاز"، تمثل عهداً اضحت فيه قوى رجال الأعمال اعتى وأكثر عدوانية، وتواجه مقاومة اقل تنظيما من أي وقت مضى. وهي تحاول في هذا الجو السياسي تقنين سلطاتها السياسية على كافة الجبهات الممكنة، ومن ثم تجعل من الصعب جداً تحدي رجال الأعمال، لا بل تجعل من المستحيل على القوى الديمقراطية والمناهضة للسوق وغير التجارية الاستمرار في الوجود.

يمكن ان نرى بالتحديد من خلال اضطهاد الليبرالية الجديدة للقوى المناهضة للسوق كيف انها تعمل ليس كنظام اقتصادي فحسب، بل وكنظام سياسي وثقافي ايضا. وهنا تكمن الاختلافات الملفتة للنظر مع الفاشية ذات الحركات الاجتماعية عالية التعبوية القائمة على العنصرية والقومية، والتي تكن الحقد للديمقراطية الشكلية. اداء الليبرالية الجديدة يكون في افضل حالاته حيث تتوفر الديمقراطية الانتخابية الشكلية، ولكن بعد اقصاء السكان عن المعلومات والمشاركة والمنتديات العامة اللازمة لمشاركة ذات معنى وقيمة في صناعة القرار. وكما قال الزعيم الليبرالي الجديد ميلتون فريدمان في كتابه "الرأسمالية والحرية": بما ان جني الارباح هو جوهر الديمقراطية،

فان أي حكومة تنتهج سياسات معادية للسوق، هي حكومة معادية للديمقراطية، بغض النظر عن حجم التأييد الواعي الذي قد تتمتع به. لهذا فمن الافضل حصر الحكومات في مهمة حماية الملكية الخاصة وفرض الاتفاقيات، وقصر النقاش السياسي على الامور الثانوية. (الامور الحقيقية المتعلقة بانتاج وتوزيع الموارد والتنظيم الاجتماعي يجب ان تقررها قوى السوق).

ان الليبراليين الجدد مثل فريدمان، وقد تسلحوا بهذا المفهوم الشاذ للديمقراطية، لا يشعرون بأي حرج فيما يتعلق بالانقلاب العسكري عام ١٩٧٣ ضد حكومة الليندي في تشيلي التي انتخبت بشكل ديمقراطي، لان الليندي عارض سيطرة رجال الاعمال على المجتمع التشيلي. وبعد خمسة عشر عاما من ديكتاتورية كانت في الغالب وحشية وقاسية - كل ذلك باسم السوق الحر الديمقراطي - اعيدت الديمقراطية الشكلية في عام ١٩٨٩، بدستور يجعل من العسير جدا، ان لم يكن من المستحيل، على المواطنين تحدي سيطرة رجال الاعمال - المؤسسة العسكرية على المجتمع التشيلي. تلك هي الليبرالية الجديدة باختصار: مناقشات تافهة حول قضايا ثانوية بين احزاب تتبع من حيث الجوهر نفس السياسات الموالية لرجال الاعمال بغض النظر عن الاختلافات الشكلية ومناقشات الحملات الانتخابية. ان الديمقراطية مسموح بها ما دامت سيطرة رجال الاعمال بعيدة عن المناقشة او التغيير، أي ما دامت لا ديمقراطية.

هكذا يصبح للنظام الليبرالي الجديد نتاج هام وضروري - مواطنون غير مسيّسين يتسمون باللامبالاة والريبة: ما دامت الديمقراطية الانتخابية لا تؤثر الا قليلا في الحياة الاجتماعية فمن غير المعقول ايلاؤها الكثير من الاهتمام. في الولايات المتحدة، مركز تفريخ ديمقراطية الليبرالية الجديدة، ضربت مشاركة من يحق

لهم الاقتراع في انتخابات الكونغرس عام ١٩٩٨ رقما قياسيا في تدنيها، اذ شارك ما لا يزيد عن ثلث الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع فقط. ورغم القلق الذي يثيره ذلك احيانا لدى الاحزاب التقليدية مثل الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الذي يجذب في العادة اصوات المحرومين، فان تدني المشاركة في الانتخابات يلقى عادة قبولاً وتشجيعاً لدى القوى المتنفذة باعتباره عملا جيدا، اذ ان نسبة عدم المشاركين في الانتخابات بين الفقراء وابناء الطبقة العاملة اعلى بكثير من غيرهم، ولا عجب. ويجري وأد السياسات التي قد تزيد بسرعة من اهتمام الناخبين ونسبة مشاركتهم قبل ان ترى النور. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، رفض الحزبان الرئيسيان الواقعان تحت سيطرة رجال الاعمال وبتأييد من مجموعة الشركات الكبرى تعديل القوانين التي تجعل من المستحيل عمليا تشكيل احزاب سياسية جديدة (قد تجذب ذوي مصالح مغايرة لمصالح رجال الاعمال) وتجعل من تلك الاحزاب قوة فاعلة. ورغم عدم الرضى الواضح والملاحظ عن الجمهوريين والديمقراطيين فان السياسة الانتخابية تشكل مجالا لا معنى فيه لمفاهيم المنافسة وحرية الاختيار. فمستوى النقاش والاختيار في الانتخابات الليبرالية الجديدة اقرب في بعض جوانبه الى نظيره في الدول الشيوعية ذات الحزب الواحد منه الى الديمقراطيةالحقيقية.

بيد ان ذلك لا يوضح اثار الليبرالية الجديدة الضارة على الثقافة السياسية المتمحورة حول الحقوق المدنية. فعدم المساواة الاجتماعية الناجمة عن السياسات الليبرالية الجديدة تقوض، من ناحية، الجهود الرامية الى تحقيق المساواة القانونية الضرورية لاضفاء مصداقية على الديمقراطية.فالشركات العملاقة لديها الموارد للتأثير على وسائل الاعلام واغراق العملية السياسية، وهي تقوم فعلا بعمل ذلك. ولنأخذ مثالا واحدا فقط: بموجب السياسات الانتخابية في الولايات المتحدة،

يقوم اكبر الاغنياء الذين يشكلون ربع واحد في المائة من الاميركيين بالتبرع بثمانين في المائة من مجمل التبرعات السياسية الفردية، كما ان الشركات العملاقة تنفق اكثر من المجموعات العمالية بهامش نسبته ١٠ الى ١. كل هذا منطقي في ظل الليبرالية الجديدة، اذ ان الانتخابات تعكس مبادئ السوق وتتم معادلة التبرعات بالاستثمارات. ويؤكد هذا بالتالي عدم اهمية السياسات الانتخابية بالنسبة لغالبية الناس، كما يضمن الحفاظ على حكم الشركات العملاقة دون مساءلة.

ومن الناحية الاخرى تتطلب الديمقراطية كي تكون فعالة ان يشعر الناس بالصلة مع مواطنيهم، وان تعكس هذه الصلة نفسها في مجموعة من المنظمات والمؤسسات التي لا علاقة لها بالسوق. فالثقافة السياسية الحية تحتاج الى جمعيات اهلية ومكتبات ومدارس عامة ومنظمات احياء وجمعيات تعاونية واماكن للاجتماعات العامة وجمعيات تطوعية ونقابات كي تتاح السبل للمواطنين للاجتماع والتواصل والتفاعل مع مواطنيهم. الا ان الليبرالية الجديدة بمفهومها عن "السوق فوق الجميع" توجه السهام الى هذا القطاع. وبدلا من ان تنتج مواطنين، تنتج مستهلكين، وبدلا من انتاج مجتمعات، تنتج اسواقا ومراكز تجارية. الحصيلة النهائية لكل ذلك هو مجتمع مفتت من اشخاص لا منتمين يشعرون بالاحباط والعجز الاجتماعي.

باختصار، ان الليبرالية الجديدة هي العدو الاول والمباشر للديمقراطية الانتخابية الحقيقية، ليس في الولايات المتحدة فحسب، بل في المعمورة كلها، وستظل هكذا في المستقبل المنظور.

من المناسب ان يكون نوعام تشومسكي هو الشخصية الثقافية الرائدة في العالم اليوم في المعركة من اجل الديمقراطية وضد الليبرالية الجديدة. ففي الستينات كان تشومسكي من ابرز نقاد حرب فيتنام، ولعله اصبح، بمفهوم اوسع، اقسى المحللين للسبل التي تستخدمها سياسة الولايات المتحدة الخارجية لتقويض

الديمقراطية ولتدمير حقوق الانسان وللدفاع عن مصالح القلة الغنية. وفي السبعينيات بدأ تشومسكي بالاشتراك مع زميله ادوارد س.هيرمان في البحث في كيفية قيام وسائل الاعلام الاميركية بخدمة مصالح النخبة، وتقويض قدرة المواطنين على التحكم بالفعل في حياتهم بشكل ديمقراطي. ويظل كتابهما "صناعة الموافقة والرضى" الذي صدر عام ١٩٨٨ نقطة البدء لأية دراسة جدية حول عمل وسائل الاعلام الاخبارية.

كان تشومسكي الذي يمكن تصنيفه بأنه فوضوي، او بقول ادق اشتراكي متحرر، خلال هذه السنين ، معارضا وناقدا قويا ومبدئيا ومثابرا للدول والاحزاب الشيوعية واللينينية. وقد ثقف الكثير من الناس، بمن فيهم انا، بان الديمقراطية هي حجر الزاوية غير القابل للمساومة بالنسبة لأي مجتمع في حقبة ما بعد الرأسمالية جدير بالحياة في ظله. وفي نفس الوقت بيّن عبثية معادلة الرأسمالية بالديمقراطية، أو التفكير بأن المجتمعات الرأسمالية – حتى في افضل حالاتها – ستفتح امكانية الحصول على المعلومات أو المشاركة في صنع القرار دون رقابة، بما لا يتجاوز في محدوديته اضيق الامكانيات. وأشك في وصول أي كاتب آخر، باستثناء جورج اورويل، الى مستوى تشومسكي في الهجوم المثابر على رياء الحكام والايديولوجيين في كل من المجتمعات الشيوعية والرأسمالية وهم يزعمون ان ديمقراطيتهم هي الديمقراطية الحقيقية الوحيدة المتوفرة للانسانية.

في التسعينيات تجمعت كل اطياف عمل تشومسكي السياسي – ابتداء من مناهضة الامبريالية والتحليل النقدي لوسائل الاعلام وحتى الكتابات عن الديمقراطية والحركة العمالية – لتصل ذروتها في عمل كهذا الكتاب عن الديمقراطية والتهديد الليبرالي الجديد. لقد فعل تشومسكي الكثير لاعادة تنشيط فهم المستلزمات الاجتماعية

الخاصة بالديمقراطية مستمدا في ذلك من قدامى الاغريق وكبار مفكري الثورات الديمقراطية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وكما يوضح فان من المستحيل ان يكون المرء من دعاة الديمقراطية التي تتيح للفرد المشاركة (١) وفي نفس الوقت من المدافعين المتحمسين عن الرأسمالية او أي مجتمع آخر ينقسم الى طبقات. ويكشف تشومسكي ايضا في تقييمه للنضالات التاريخية الحقيقية من اجل الديمقراطية عن ان الليبرالية الجديدة ليست شيئا جديدا، بل هي مجرد الصيغة الراهنة في معركة القلة الثرية لمحاصرة حقوق الاغلبية السياسية وقوتها المدنية.

قد يكون تشومسكي ايضا في طليعة منتقدي اسطورة السوق "الحر" بطبيعته – تلك الانشودة المعسولة التي تصب في رؤوسنا عن كيفية كون الاقتصاد تنافسيا ومنطقيا وكفوءا عادلا. الا ان الاسواق، كما يشير تشومسكي، غير تنافسية في الغالب. فاغلب الاقتصاد تهيمن عليه شركات عملاقة تسيطر سيطرة هائلة على اسواقه، وبالتالي لا تواجه اية منافسة من النوع الذي تتحدث عنه الكتب المدرسية وخطب الساسة. بالاضافة الى ذلك فإن الشركات الكبرى هي في الواقع منظمات شمولية تعمل وفق نظم لا ديمقراطية، وكون اقتصادنا يتمحور حول مؤسسات كهذه يحد كثيراً من قدرتنا على اقامة مجتمع ديمقراطي.

اسطورة السوق الحر تزعم ايضا ان الحكومات مؤسسات غير كفوءة لا بد من تقييدها كي لا تلحق ضررا بالسوق "الحر" بطبيعته. الا ان الحكومات في الواقع، وكما يؤكد تشومسكي، امر مركزي بالنسبة للنظام الرأسمالي الحديث، فهي تدعم بسخاء الشركات

(١) وردت في الأصل الانجليزي Participatory Democracy، وتعني الديمقراطية القائمة على الانتخابات التي تتيح للمواطن المشاركة في اختيار ممثليه وفي صنع القرار وفي الرقابة على التنفيذ – المترجم.

العملاقة وتعمل على تقدم مصالح الشركات الكبرى على جبهات عديدة. والشركات العملاقة التي تبتهج وتسر للأيديولوجية الليبرالية الجديدة هي نفسها منافقة في الواقع: فهي تريد وتتوقع من الحكومات ان تحوّل لها دولارات دافعي الضريبة وان تقوم بحماية اسواقها من المنافسة، لكنها تريد ايضا ضمان عدم قيام الحكومات بفرض ضرائب عليها وبألا تقوم بتأييد مصالح غير مصالح رجال الاعمال، لا سيما مصالح الفقراء والطبقة العاملة. ان الحكومات قد اصبحت اكبر حجما من أي وقت مضى، ولكنها في ظل الليبرالية الجديدة لا تحتاج الى التظاهر بالدفاع عن مصالح غير مصالح الشركات الكبرى.

ليس ثمة مكان تبدو فيه الاهمية المركزية للحكومات ولصناعة السياسة اكثر وضوحا منها في ظهور اقتصاد السوق العولمي. فما يقدم من قبل المنظرين الموالين لرجال الاعمال على انه توسع طبيعي للاسواق الحرة عبر الحدود، ما هو في الواقع الا العكس. فالعولمة نتاج ضغوط تمارسها الحكومات القوية، لا سيما حكومة الولايات المتحدة، على شعوب العالم لتحقيق صفقات تجارية واتفاقيات اخرى تسهل على الاقوياء والشركات العملاقة الهيمنة على اقتصاديات الامم حول العالم، دون ان تلتزم باية واجبات تجاه شعوب تلك الامم. وليس ثمة مكان تبدو فيه العملية اكثر وضوحا منها في تاسيس منظمة التجارة العالمية في اوائل التسعينيات، والان في المناقشات السرية الدائرة حول الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار (MAI).

حقا ان انتفاء امكانية الخوض في مناقشات وحوارات صادقة وصريحة حول الليبرالية الجديدة امر يشكل اهم السمات الملفتة للنظر. فانتقاد تشومسكي للنظام الليبرالي الجديد يعتبر عمليا من المحرمات بالنسبة للتحليل الرئيسي المتداول، رغم قوته المادية، لالتزامه بالقيم الديمقراطية. وهنا يصبح تحليل تشومسكي للنظام

العقائدي في الديمقراطيات الرأسمالية امرا مفيدا. فوسائل الاعلام التابعة للشركات الكبرى وصناعة العلاقات العامة والايديولوجيون من الاكاديميين والثقافة الرسمية كلها تلعب دورا مركزيا في توفير "الوهم الضروري" لجعل هذا الوضع الذي لا يطاق يبدو منطقيا وكريما وضروريا، ان لم يكن مرغوبا بالضرورة. ويسارع تشومسكي للقول ان هذا ليس مؤامرة رسمية يحيكها ذوي المصالح الاقوياء، كما انه ليس بالضرورة ان يكون كذلك. فمن خلال مجموعة متنوعة من الآليات المؤسساتية يجري ارسال اشارات الى المثقفين والمتبحرين في العلم والصحفيين تحملهم على رؤية الوضع السائد على انه افضل العوالم الممكنة، وتبعدهم عن تحدي اولئك المستفيدين من الوضع القائم. ان عمل تشومسكي يشكل دعوة مباشرة الى النشطاء الديمقراطيين كي يعيدوا بناء نظام وسائل اعلامنا بحيث يمكن ان ينفتح على الافاق والدراسات المناهضة للشركات الكبرى والمعادية لليبرالية الجديدة، كما يشكل ايضا تحدياً لكافة المثقفين، او على الاقل لاولئك الذين يعلنون التزامهم بالديمقراطية كي يلقوا نظرة طويلة فاحصة على انفسهم في المرآة، ويسألوا انفسهم لصالح من ومن اجل اية قيم يعملون.

ان وصف تشومسكي للقبضة التي تحكمها الليبرالية الجديدة/ الشركات الكبرى على اقتصادنا ومؤسساتنا السياسية وصحافتنا وثقافتنا وصف قوي وطاغ الى حد قد يوّلد لدى بعض القراء شعوراً باليأس والاستسلام. وقد يذهب البعض، في زمن الاحباط السياسي الذي نعيشه الى ابعد من ذلك، فيستنتج ان انغماسنا في هذا النظام الارتدادي يعود، وأسفاه، الى عجز الانسانية عن خلق نظام اجتماعي اكثر انسانية ومساواة وديمقراطية.

في الواقع ان اعظم مساهمات تشومسكي قد تكون اصراره وتأكيده على النزعات الديمقراطية الاساسية لشعوب العالم وعلى

الطاقات الثورية الكامنة في هذه النبضات. وافضل دليل على هذا هو المدى الذي تذهب اليه قوى الشركات الكبرى للحيلولة دون قيام ديمقراطية سياسية حقيقية. فحكام العالم يدركون ضمنيا ان نظامهم انشئ ليتلاءم وحاجة الاقلية لا الاكثرية، وبالتالي لا يسمح ابدا للاكثرية بالتشكيك في حكم الشركات الكبرى وتغييره. وحتى في الديمقراطيات المقيدة القائمة، تعمل مجموعة الشركات الكبرى بلا هوادة كي لا تجري مناقشة القضايا الهامة مثل الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار علانية. ان مجتمع رجال الاعمال ينفق ثروات على اجهزة العلاقات العامة كي يقنع الاميركيين بأن الوضع الراهن هو افضل ما في العالم. وبموجب هذا المنطق فان وقت التخوف من احتمال وقوع تغيير اجتماعي الى الافضل سيحل عندما تتخلى مجموعة الشركات الكبرى عن العلاقات العامة وعن شراء الانتخابات وعندما تسمح بوجود اعلام يمثل المجتمع، وتشعر بالراحة لارساء ديمقراطية حقيقية يتساوى في ظلها المواطنون وتتاح لهم المشاركة الفعلية، بعد ان تتخلى عن خوفها من سلطة الاكثرية، ولكن ليس ثمة ما يدفعنا للاعتقاد بأن مثل هذا اليوم قد يهل ابدا.

رسالة الليبرالية الجديدة الاشد جهورية هي الزعم بعدم وجود بديل للوضع الراهن وبان الانسانية قد وصلت الى اعلى قممها. تشومسكي يشير الى انه سبق وان صنفت مراحل عدة اخرى على انها "نهاية التاريخ"، ففي العشرينيات والخمسينيات على سبيل المثال، ادعت النخبة في الولايات المتحدة ان "النظام" ناجح، واستكانة الجماهير تعكس رضا واسعا عن الوضع الراهن. ولكن الاحداث التي تتالت بعد ذلك بفترة قصيرة، اظهرت بجلاء سخف تلك المعتقدات. واعتقادي ان الدماء ستعود تجري في عروق القوى الديمقراطية بعد ان تحقق بعض الانتصارات الملموسة. ومن ثم فان الحديث عن انتفاء الامل في امكانية التغيير سيلقى نفس مصير التخيلات السابقة

للنخبة عن استمرار حكمها المجيد لألف عام اخـرى.

ان فكرة عدم امكانية توفر بديل ارقى من الوضع الراهـن هـي فكرة خاطئة اليوم اكثر من أي وقت مضى، اذ تتوفر في هذا العصـر تكنولوجيات لتحسين ظروف الانسان تسبي العقول. حقا لـم تـزل كيفية ارساء نظام حيوي حر وانساني لعصر ما بعد الرأسمالية غـيـر واضحة، بل تبدو الفكرة في حد ذاتها طوباوية. ولكـن أي تـقـدم تحقق عبر التاريخ – ابتداء من الغاء العبودية وارساء الديمقراطـيـة حتى انهاء الكولونيالية الشكلية – واجه مشكلة التغلب في مرحلة مـا على فكرة استحالة تحقيق الهدف لعدم النجاح في أي وقت مضى فـي تحقيقه.يسارع تشومسكي الى القول ان النشاط السياسي المنظم هـو المسؤول عن درجة الديمقراطـية التي نتمتع بها اليوم، وعن تحقـيـق حق الاقتراع لجميع البالغين، وحقوق المرأة والنقابات والـحـقـوق المدنية والحرية التي نتمتع بها. وان بدت فكرة مجتمـع مـا بـعـد الرأسمالية فكرة بعيدة المنال، فاننا نعلم ان بامكان النشاط السياسـي الانساني جعل المجتمع الذي نعيش فيه اكثر انسانية. وعندما نـصـل الى تلك النقطة، لعلنا نستطيع التفكير مجددا في بناء اقتصاد سياسـي يرتكز الى مبادئ التعاون والمساواة والحكم الذاتي والحرية الفرديـة.

الى ان يحين ذلك الوقت، لا يمكن للنضال من اجل التغيـيـر الاجتماعي ان يكون امرا نظريا. فقد تسبب النظام الليبرالي الجـديـد الحالي بازمات سياسية واقتصادية هائلة في كل من شرقي آسيا واوروبا الشرقية واميركا اللاتينية. كما ان نوعية الحياة في البلدان المتقـدمـة في اوروبا واليابان واميركا الشمالية، اصبحت هـشـة وأضـحـت والمجتمعات في حالة غليان، واضحت السنوات والعقود الـقـادمـة تنطوي على احتمال اندلاع ثورات هائلة، الا ان ثمـة شـكـاً في ما ستسفر عنه هذه الثورات، اذ ليس هنالك ما يحملنا على الاعتـقـاد بأنها ستؤدي اتوماتيكيا الى حلول ديمقراطية وانسانية. فتقريـر ذلـك

يعتمد على رد فعلنا وتنظيمنا وعملنا نحن الشعوب. وكما يقول تشومسكي: اذا تصرفنا وكأن لا مكان للتغيير الى الافضل فسنضمن عدم حدوث أي تغيير الى الافضل. الخيار خيارنا، والخيار هو خيارك.

روبرت و.ماكشيسني





الليبرالية الجديدة
والنظام العالمي

أود هنا مناقشة كل واحد من المواضيع الواردة في العنوان: الليبرالية الجديدة والنظام العولمي. الموضوعان يكتسبان اهمية انسانية كبرى ومع ذلك فهما غير مفهومين فهما جيدا. وتتطلب معالجتهما بعقلانية البدء في فصل المبادئ عن الواقع، حيث غالبا ما نكتشف وجود هوة كبيرة بينهما.

اصطلاح "الليبرالية الجديدة" يوحي بوجود نظام مبادئ جديد ويرتكز الى افكار ليبرالية كلاسيكية، يعتبر آم سميث (١) القديس الراعي له. ويعرف هذا النظام العقائدي ايضا باسم "اجماع واشنطن"، الامر الذي يوحي بشيء يتعلق بالنظام العولمي. والقاء نظرة مدققة يظهر ان الايحاء بما يتعلق بالنظام العولمي هو امر صحيح، ولكن ليس البقية. فالمبادئ ليست جديدة، والفرضيات الاساسية ابعد ما تكون عن تلك التي حركت التقليد الليبرالي منذ التنوير.(٢)

اجماع واشنطن:

اجماع واشنطن الليبرالي الجديد هو مجموعة من المبادئ ذات توجه يخدم السوق صممتها حكومة الولايات المتحدة

---

(١) آدم سميث(١٧٢٣-١٧٩٠) اقتصادي وفيلسوف اسكتلندي يعتبر ابو الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وأول من وضع النظريات الاقتصادية الليبرالية التقليدية. وضع كتابا اسمه "ثروة الأمم" اصبح مرجع المدافعين عن اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد من تدخل الدولة - المترجم.

(٢) التنوير: حركة فلسفية في القرن الثامن عشر رفضت الافكار الاجتماعية والدينية والسياسية التقليدية التي كانت سائدة في اوروبا، ودعت الى الاحتكام الى العقل والاعتماد على العقلانية - المترجم.

والمؤسسات المالية العالمية التي تسيطر عليها الى حد كبير، واخذت تطبقها بطرق مختلفة – في المجتمعات الاكثر ضعفا، وغالبا ما يكون التطبيق على شكل برامج اصلاحات هيكلية متشددة. القوانين الاساسية لهذا الاجماع هي باختصار: تحرير التجارة والتمويل، السماح للسوق بتحديد الاسعار "تصحيح الاسعار"، انهاء التضخم المالي "استقرار الاقتصاد الكلي"، والخصخصة، أي يتعين على الحكومة "ان تنسحب" – وكذلك الشعب ايضا بما ان الحكومة ديمقراطية، رغم ان النتيجة ستبقى مفهومة ضمنيا. قرارات اولئك الذين يفرضون "الاجماع" لها بالطبع تأثير اساسي على النظام العولمي. الا انّ بعض المحللين يتخذون موقفا اكثر تشددا. وقد اطلقت صحافة المال والاعمال العالمية على هذه المؤسسات صفة نواة "حكومة عالمية فعلية لعصر امبريالي جديد".

بغض النظر عن دقة هذا الوصف او عدمها، فانها تذكرنا بأن المؤسسات المتحكمة ليست أدوات مستقلة بل تعكس توزيع السلطة في المجتمع الأكبر. تلك حقيقة لا جدال فيها منذ زمن آدم سميث الذي قال ان "المهندسين الاساسيين" للسياسة في انجلترا هم" التجار واصحاب المصانع" الذين استخدموا سلطة الدولة لخدمة مصالحهم بغض النظر عن "فداحة" ضرر النتائج على الاخرين، بما في ذلك شعب انجلترا. كان همّ آدم سميث هو "ثروة الأمم" ولكنه ادرك ان "المصلحة الوطنية" هي خدعة الى حد كبير: ففي صفوف الامة توجد مصالح متناحرة ويتعين علينا من اجل فهم السياسة وتأثيرها ان نسأل اين تكمن السلطة وكيف تتم ممارستها – الامر الذي اصبح يعرف لاحقا بالتحليل الطبقي.

"المهندسون الاساسيون" لاجماع واشنطن الليبرالي الجديد هم سادة الاقتصاد الخاص – بالاساس الشركات العملاقة التي تسيطر على الكثير من الاقتصاد الدولي وتملك الوسائل للهيمنة على تشكل السياسة وكذلك على تكوين الفكر والرأي. تلعب الولايات المتحدة

دورا خاصا في هذا النظام لاسباب بديهية. ولنستعر في هذا المجال كلمات مؤرخ الدبلوماسية جيرالد هاينز الذي هو في نفس الوقت كبير مؤرخي وكالة المخابرات المركزية الاميركية (سي.أي.ايه) الذي قال "تولت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وبدافع من مصلحتها الخاصة مسؤولية الدفاع عن النظام الرأسمالي العالمي وازدهاره". ويولي هاينز اهتمامه لما يطلق عليه اسم "امركة البرازيل"، ولكن كحالة خاصة، ومع ذلك فكلامه يتسم بالدقة المتناهية.

كانت الولايات المتحدة منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية بفترة طويلة، الاقتصاد الرئيسي في العالم، وخلال الحرب ازدهرت بينما اصيب منافسوها بضعف شديد. فقد تمكن اقتصاد الحرب الخاضع لتنسيق الدولة من التغلب على الازمة الاقتصادية الكبرى، وعند نهاية الحرب كانت الولايات المتحدة تملك نصف ثروة العالم وتتمتع بمكانة من القوة لم يسبق لها مثيل في التاريخ. وبالطبع كان المهندسون الرئيسيون لهذه السياسة ينوون استخدام هذه القوة في تصميم نظام عالمي لصالحهم.

تصف وثائق اعدت على مستوى عال التهديد الرئيسي لهذه المصالح، لا سيما في اميركا اللاتينية، على انه "راديكالي" و "انظمة وطنية" تستجيب الى الضغوط الشعبية الداعية الى "تحسين فوري في مستويات المعيشة المتدنية للجماهير"والى تحقيق تنمية تخدم الاحتياجات المحلية. وهذه الاتجاهات تتعارض مع مطلب توفير "مناخ سياسي واقتصادي مشجع للاستثمار الخاص" يسمح بتصدير الارباح بشكل كاف كما "يحمي موادنا الخام" - "موادنا الخام" حتى وان وجدت في بلدان اخرى. لهذه الاسباب نصح المخطط المتنفذ جورج كينان "بالكف عن الحديث عن اهداف غامضة لا واقعية مثل حقوق الانسان ورفع مستويات المعيشة والدمقرطة" وبان "نتعامل بمفاهيم القوة المباشرة" دون ان "تعيقنا شعارات مثالية" عن "حب الخير

للاخرين ومساعدة العالم" – مع ان مثل هذه الشعارات جيدة، لا بل ضرورية في الخطب العامة.

انني انقل هذا عن السجلات السرية التي اصبحت الان متوفرة من حيث المبدأ، رغم كونها مجهولة الى حد كبير بالنسبة لعامة الناس او مجتمع المثقفين.

"ان الوطنية الراديكالية" غير محتملة بحد ذاتها، وهي تشكل ايضا "تهديدا اوسع للاستقرار" – هذا تعبير آخر له دلالة خاصة. ففي الوقت الذي كانت فيه واشنطن تعد للاطاحة بأول حكومة ديمقراطية في غواتيمالا عام ١٩٥٤، حذر احد المسؤولين في وزارة الخارجية من ان غواتيمالا "اصبحت تشكل تهديدا متزايدا لاستقرار هندوراس والسلفادور. فالاصلاح الزراعي الذي طبقته اضحى سلاحا دعائيا قويا، وبرنامجها الاجتماعي العريض الخاص بمساعدة العمال والفلاحين في صراعهم المظفر ضد الطبقات العليا والشركات الاجنبية الكبرى له جاذبية قوية بالنسبة لشعوب بلدان اميركا الوسطى المجاورة حيث تسود اوضاع مشابهة". المعني "بالاستقرار" "الطبقات العليا والشركات الاجنبية الكبرى" التي يجب الحفاظ على مصالحها.

مثل هذه التهديدات "لرفاه النظام الرأسمالي العالمي" تبرز اللجوء الى الارهاب والتخريب من اجل استعادة "الاستقرار". فمن اولى المهام التي قامت بها وكالة المخابرات المركزية الاميركية كانت المشاركة في الجهود الواسعة لتقويض الديمقراطية في ايطاليا عام ١٩٤٨، عندما ساد شعور بالخوف من ان الانتخابات قد تسفر عن نتيجة خاطئة. وقد اعدت خطة للتدخل العسكري المباشر في حالة فشل عملية التخريب. ووصفت هذه الاعمال بانها "جهود لتحقيق الاستقرار في ايطاليا". فمن الممكن "زعزعة الاستقرار" من اجل "تحقيق الاستقرار". وهكذا فان محرر مجلة "الشؤون الخارجية" (فورن أفيرز) شبه الرسمية يوضح انه تعين على واشنطن ان "تزعزع استقرار الحكومة

الماركسية المنتخبة بحرية في تشيلي "لاننا كنا "مصممين على تحقيق "الاستقرار". اذا توفرت للمرء الثقافة الكافية فانه سيتمكن من التغلب على التناقض الصارخ في هذا الكلام.

يطلق في بعض الاحيان على الانظمة الوطنية التي تهدد "الاستقرار" صفة "تفاح خمج" قد "يفسد المجموعة ويصيبها بالعفن" او "فيروسات" قد "تعدي" الاخرين. وايطاليا في عام ١٩٤٨ مثال على ذلك. وقد قام هنري كيسنجر بعد ٢٥ عاما من ذلك بوصف تشيلي "بفيُروس" قد يرسل اشارات خاطئة الى الاخرين حول امكانيات التغيير فيصيب بالعدوى اخرين على امتداد واسع يصل الى ايطاليا التي ما زالت "غير مستقرة" رغم سنوات من تطبيق برامج رئيسية من قبل وكالة المخابرات المركزية الاميركية لتخريب الديمقراطية الايطالية. فالفيروسات يجب ان تباد و"الاخرون" يجب ان تتم حمايتهم من العدوى: ولتحقيق هذين الهدفين غالبا ما يكون العنف انجع وسيلة مخلفا وراءه سيلا من المذابح والارهاب والتعذيب والدمار.

حدد لكل جزء من العالم دوره الخاص في اطار تخطيط سري تم في اعقاب الحرب العالمية. وهكذا حددت "المهمة الأساسية" لجنوب شرقي آسيا بتوفير المواد الخام للدول الصناعية. وتقرر ان "تستغل" اوروبا افريقيا كي تحقق انتعاشها، الى غير ذلك في العالم بأسره.

في اميركا اللاتينية توقعت الولايات المتحدة ان تتمكن من تطبيق مبدأ مونرو (١)، ولكن بمفهوم خاص ايضا. ووافق الرئيس

(١) مبدأ مونرو: كان جيمس مونرو (١٧٥٨ - ١٨٣١) خامس رئيس للولايات المتحدة الاميركية. اعلن في عام ١٨٢٣ مبدأ عرف باسمه يحذر فيه الدول الاوروبية من التدخل في النصف الغربي من الكرة الارضية، ويعلن صراحة ان ذلك الجزء من العالم هو منطقة نفوذ اميركية. وقد حاولت الولايات المتحدة مستندة الى اسس هذا المبدأ توسيع الدائرة التي يشملها هذا التحذير بحيث تحتوي على كل المناطق التي تعتبرها السياسة الاميركية حيوية لمصالحها - المترجم.

ويلسون (١) الذي اشتهر بمثاليته وايمانه بالمباديء الاخلاقية العليا، سرا على ان "تأخذ الولايات المتحدة بعين الاعتبار مصالحها في مناداتها بمبدأ مونرو". اما مصالح الاميركيين اللاتينيين فهي مجرد "امور عرضية" لا تعنينا. واقر ويلسون ان ذلك "قد يبدو مبنيا على الانانية وحدها"، ولكنه كان يعتقد ان "دوافع المبدأ من انبل واكرم ما يمكن". وحاولت الولايات المتحدة طرد منافسيها التقليديين - انجلترا وفرنسا - واقامة تحالف اقليمي تحت سيطرتها هدفه الانعزال عن النظام العالمي، الذي يجب عدم السماح باتخاذ مثل هذه الاجراءات في اطاره.

وقد وضحت "مهام" اميركا اللاتينية في مؤتمر قاري عقد في فبراير/ شباط ١٩٤٥، حيث اقترحت واشنطن فكرة "ميثاق اقتصادي للاميركيتين" هدفه تصفية "الوطنية الاقتصادية" بشتى اشكالها. كان المخططون في واشنطن يدركون ان فرض المبدأ لن يكون سهلا. وكانت وثائق اعدتها وزارة الخارجية قد حذرت بان شعوب اميركا اللاتينية تفضل "سياسات ترمي الى تحقيق توزيع اوسع للثروة والى رفع مستوى معيشة الجماهير" كما انها "مقتنعة بأن اول المنتفعين من

---

(١) ويدرو ويلسون (١٨٥٦ - ١٩٢٤) كان الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة الاميركية، انتخب في عام ١٩١٢ وحمل بلاده على المشاركة في الحرب العالمية الاولى. يعتبر مثاليا وذا نزعة ليبرالية، كان من اشد المتحمسين لتاسيس عصبة الأمم. اكتسب شهرة بسبب برنامج سلام اعده على هيئة رسالة بعث بها الى الكونغرس في يناير / كانون الثاني ١٩١٨ تحتوي على ١٤ نقطة، من ضمنها المطالبة بالغاء المعاهدات والاتفاقيات السرية بين الدول والاعتراف بحق شعوب البلدان المستعمرة في تقرير مصيرها، والغاء الحواجز الجمركية والاعتراف بحرية الملاحة، وجميعها مطالب تعبر عن رغبة الدوائر الحاكمة الاميركية في مشاركة القوى الاستعمارية حينذاك في استغلال خيرات العالم. ا ندفعت الولايات المتحدة في فترة رئاسته تحاول الحصول على نصيب من بترول الشرق الاوسط. ففي مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ مارس ويلسون ضغوطا على بريطانيا كي تقبل بمشاركة اميركية في استغلال بترول العراق، وكان العراق قد وضع تحت الانتداب البريطاني، فبعث برسالة الى الحكومة البريطانية حينذاك قال فيها: "انكم تريدون ممارسة نوع من الاستعمار اصبح موضة قديمة" - المترجم.

تنمية موارد أي بلد يجب ان يكون شعب ذلك البلد". الا ان هذه الافكار لم تكن مقبولة: "فأول المنتفعين" بموارد أي بلد هم المستثمرون الاميركيون بينما اميركا اللاتينية تقوم بتأدية دورها الخدماتي دون اهتمام زائد بالرفاه العام او "تنمية صناعية زائدة" قد تضر بمصالح الولايات المتحدة.

وقد تغلب موقف الولايات المتحدة وساد، ولكن ليس دون حدوث مشاكل في السنوات اللاحقة عولجت بأساليب لا حاجة لاستعراضها.

لدى انتعاش اوروبا واليابان من الدمار الذي اصابهما في زمن الحرب، تحول النظام العالمي الى نمط ثلاثي الاقطاب. احتفظت الولايات المتحدة بدورها المهيمن، رغم ظهور تحديات جديدة، بما فيها المنافسة الاوروبية والشرق آسيوية في اميركا اللاتينية. ووقعت اهم التغييرات منذ ٢٥ عاما مضت عندما فككت ادارة نيكسون النظام الاقتصادي العالمي الذي اقيم بعد الحرب وكانت تلعب الولايات المتحدة عمليا فيه دور مصرفي العالم - وهو دور لم تعد قادرة على الاحتفاظ به. وأدى هذا الاجراء من طرف واحد (بتعاون الدول الاخرى بكل تأكيد) الى انفجار هائل في تدفق غير منظم لرؤوس الاموال. والامر الذي يثير دهشة اكبر هو التحول الذي طرأ على مضمون تدفق رؤوس الاموال. ففي عام ١٩٧١ ، كان ٩٠٪ من الصفقات المالية العالمية ذا علاقة بالاقتصاد الحقيقي - التجارة او الاستثمارات طويلة الامد - و ١٠٪ مضاربات. وبحلول ١٩٩٠ انعكست النسب، وبحلول ١٩٩٥ اصبح ٩٥٪ من غالبية المبالغ الكبيرة مضاربات، مع تدفق يومي يزيد دائما على اجمالي احتياطي الدول الصناعية السبع الكبرى من العملات الاجنبية - اكثر من تريليون دولار اميركي ولفترة قصيرة جدا، نحو ٨٠٪ لفترة اسبوع او اقل.

كان اقتصاديون بارزون قد حذروا منذ اكثر من ٢٠ عاما من ان العملية هذه ستؤدي الى اقتصاد متدني النمو ومتدني الاجور، واقترحوا اتخاذ اجراءات بسيطة قد تحول دون وقوع هذه النتائج، الا ان المهندسين الرئيسيين لاجماع واشنطن فضلوا على ذلك النتائج المتوقعة، بما في ذلك الارباح العالية للغاية. وقد تفاقمت هذه النتائج بسبب الارتفاع الحاد (لفترة قصيرة) في اسعار البترول وايضا بسبب ثورة الاتصالات - كلاهما ذو صلة بقطاع الدولة الضخم من اقتصاد الولايات المتحدة، وسأعود الى هذا الموضوع فيما بعد.

كانت الدول المسماة "شيوعية" تقع خارج هذا النظام العالمي، ومع حلول السبعينيات كانت تجري اعادة دمج الصين فيه. وفي الستينيات بدأ الاقتصاد السوفييتي في الركود وانهارت الواجهة المتعفنة كلها بعد عشرين عاما. واخذت المنطقة بالعودة الى حد كبير الى مكانتها السابقة - القطاعات التي كانت جزءا من الغرب عاودت الانضمام، بينما اخذت غالبية المناطق في العودة الى تأدية دورها الخدماتي التقليدي الى حد كبير تحت حكم البيروقراطيين الشيوعيين السابقين وغيرهم من المتعاونين المحليين مع الشركات الاجنبية والجريمة المنظمة . وهذا النمط معروف في العالم الثالث وكذلك نتائجه. ففي روسيا وحدها قدرت دراسة اجراها صندوق الامم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة (اليونيسيف) في عام ١٩٩٣ حدوث نصف مليون حالة وفاة اضافية سنويا جراء "الاصلاحات" الليبرالية الجديدة والتي تؤيدها الدراسة بشكل عام. وقدر المسؤول الاول عن السياسة الاجتماعية في روسيا نحو ٢٥٪ من السكان يعيشون دون مستوى الكفاف بينما الحكام الجدد جنوا ثروات هائلة - مرة اخرى النمط المألوف للبلدان التابعة للغرب.

معروفة ايضا نتائج العنف الذي يمارس على نطاق واسع لضمان "رفاه النظام الرأسمالي العالمي". وقد اشار مؤتمر للكنيسة اليسوعية

عقد في سان سلفادور مؤخرا الى ان "ثقافة الارهاب تدجن توقعات الغالبية" مع مرور الزمن. فالناس قد لا يتمكنون حتى من التفكير "ببدائل لتلك التي ينادي بها الاقوياء" الذين يصفون النتائج بانها انتصار هائل للحرية والديمقراطية.

هذه بعض تعرجات النظام العولمي أو تشكل اجماع واشنطن ضمنها.

حداثة الليبرالية الجديدة:

لنلقِ نظرة اكثر تمعناً على حداثة الليبرالية الجديدة. ولعل من الجيد ان نبدأ بمطبوعة صدرت مؤخراً عن المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، تحتوي على مقالات تستعرض القضايا والسياسات الرئيسية. احدى هذه المقالات مكرسة لموضوع اقتصاد التنمية. كاتب المقال هو بول كروجمان وهو شخصية معروفة في هذا المجال. يورد في مقاله خمس نقاط جوهرية لها صلة مباشرة بموضوعنا.

النقطة الاولى تقول ان الدراية بموضوع التنمية الاقتصادية محدودة جدا. في الولايات المتحدة على سبيل المثال لا يمكن تفسير ثلثي الزيادة في دخل الفرد. ويشير كروجمان الى ان قصص النجاح الاسيوي قد اتبعت كذلك نهجا لا يتطابق بكل تأكيد مع ما "تنص المبادئ والعقائد السائدة على انه مفتاح النمو". ويوصي "بالتواضع" في صياغة السياسة والحذر في اللجوء الى "التعميمات المطلقة".

نقطته الثانية تشير الى ان الاستنتاجات التي لا اساس لها تبرز باستمرار، وتوفر التأييد المبدأي للسياسة: اجماع واشنطن برهان على ذلك.

نقطته الثالثة تؤكد ان "الحكمة التقليدية" غير ثابتة، تتحول بانتظام الى شيء آخر، قد يكون نقيض المرحلة الاخيرة – على الرغم

من كون دعاتها يشعرون بالثقة التامة وهم يفرضون العقيدة الجديدة.

نقطته الرابعة تقول انه عند اعادة النظر في الماضي يتشكل اتفاق عام على ان سياسات التنمية الاقتصادية لم "تخدم اهدافها المعلنة"، بل كانت مبنية على "افكار سيئة".

واخيرا يقول كروجمان انه "يقال عادة ان الافكار السيئة تنتعش لانها تخدم مصالح المجموعات القوية. وذلك يحدث بلا شك".

وقوع ذلك هو امر مألوف – على الاقل منذ ايام آدم سميث، حيث يحدث بانتظام مذهل حتى في البلدان الغنية، مع ان العالم الثالث هو صاحب السجل الاكثر قسوة في هذا المجال.

ذلك هو جوهر القضية."فالافكار السيئة" قد لا تخدم "الاهداف المعلنة" ولكنها تتحول بشكل مألوف الى افكار جيدة بالنسبة لمهندسيها الرئيسيين، لقد جرت تجارب عديدة في مجال التنمية الاقتصادية في العصر الحديث لها سمات مشتركة لا يمكن تجاهلها. احداها النجاح عادة للمصممين وهزيمة من هم موضوع التجربة.

اولى التجارب الرئيسية جرت قبل مائتي عام، عندما طبق حكام الهند البريطانيون ما يسمى "بالتسوية الدائمة" (١) التي كان من المفروض ان تصنع العجائب. استعرضت لجنة رسمية بعد اربعين

---

(١) "التسوية الدائمة" نظام لتحصيل الضرائب في المناطق الريفيه طبقه المستعمرون البريطانيون في الهند بعد الاحتلال يعرف باللغة الاردية بنظام "الزمندار" يتلخص في تقسيم البلاد الى مناطق يعين لكل منها جابي ضرائب دائم اعطيت له ايضا صلاحية استغلال اراضي منطقته، الامر الذي غير كلية وبشكل جوهري نظام ملكية الاراضي السائد قبل الاستعمار، حيث كانت الاراضي ملكا مشاعا يتقاسم الجميع ريعها وفقا لنظام وتقاليد متعارف عليها. ونجم عن النظام الجديد ان استولى جباة الضرائب على الاراضي وحولوها في الغالب الى ملكية خاصة لهم ولعائلاتهم. وبعد الاستقلال الغت الحكومة الهندية فورا هذا النظام. ويقال ان النظام سمي "بالتسوية الدائمة" لانه الغى النظام الذي سبقه والذي كانت تباع بموجبه وظيفة الحابي بالمزاد العلني لفترة محدودة من الزمن – المترجم.

عاما لنتائجها وخلصت الى ان "التسوية" التي صممت بعناية وتأن كبيرين قد اوقعت لسوء الحظ ضيما فادحا بالطبقات الدنيا "مخلفة فقرا" من الصعب وجود مثيل له في تاريخ التجارة اذ "امتزجت عظام نساجي القطن بتراب سهول الهند فحوّرت لونه".

مع ذلك من الصعب اعتبار تلك التجربة فاشلة. فالحاكم البريطاني العام علق عليها بقوله "ان التسوية الدائمة وان كانت فاشلة في نواحٍ عديدة اخرى وفي اهم اساسياتها، الا انها كانت ذات ميزة كبرى على الاقل، وهي انها خلقت مجموعة كبيرة من ملاكي الاراضي الاغنياء الذين لهم مصلحة كبيرة في استمرار الحكم البريطاني والتحكم الكامل بجماهير الناس". والميزة الاخرى هي جني المستثمرين البريطانيين ثروات هائلة. كما قامت الهند ايضا بتمويل ٤٠٪ من العجز التجاري البريطاني ووفرت في الوقت ذاته سوقا محميا للصادرات البريطانية المصنعة وكذلك عمال المقاولة للملكيات البريطانية، هؤلاء العمال الذين حلوا محل الشعوب المسترقة في الماضي، كما وفرت الافيون، عماد الصادرات البريطانية الى الصين. وكانت تجارة الافيون قد فرضت على الصين بالقوة وليس نتيجة لعمليات "السوق الحر"، تماما كما جرى تجاهل مبادئ السوق المقدسة لدى منع دخول الافيون الى انجلترا.

وباختصار، فان اول تجربة عظمى كانت مجرد "فكرة سيئة"بالنسبة لمن كانوا موضوعها، ولكن ليس بالنسبة لمصمميها وللنخبة المحلية المرتبطة بهم. ويستمر هذا النمط الى يومنا هذا: واضعا الربح فوق الشعب. تماثل سجل الانجازات لا يقل اثارة عن البلاغة المستخدمة في الترحيب بآخر منجزات الديمقراطية والرأسمالية باعتباره "معجزة اقتصادية" - وعن ما تخفيه البلاغة باستمرار. لنأخذ البرازيل كمثال. في تاريخ "امركة" البرازيل الذي امتدح كثيرا وسبق ان ذكرته، يقول جيرالد هاينز انه منذ ١٩٤٥

استخدمت الولايات المتحدة البرازيل "كحقل تجارب للاساليب العلمية الحديثة للتنمية الصناعية المبنية على اسس رأسمالية متينة". طبقت التجربة "باحسن النوايا". فاستفاد المستثمرون، ولكن المخططين كانوا "يعتقدون باخلاص" ان شعب البرازيل سيستفيد ايضا. وليس ثمة حاجة لان اصف كيف استفاد الشعب وقد اصبحت البرازيل - كما جاء في صحافة رجال المال - تحت نير الحكم العسكري "محبوبة مجتمع رجال الاعمال العالمي في اميركا اللاتينية"، وفي وقت ذكر فيه تقرير البنك الدولي، ان ثلثي السكان لا يجدون من الطعام ما يكفي لنشاطهم الجسدي العادي.

وكتب هاينز عام ١٩٨٩ يصف "سياسات اميركا في البرازيل" بانها "ناجحة نجاحا هائلا" وبانها "قصة نجاح اميركي حقيقي". كان عام ١٩٨٩ "سنة ذهبية" بالنسبة لعالم رجال الاعمال حيث زادت الارباح ثلاثة اضعاف عما كانت عليه عام ١٩٨٨ بينما انخفضت اجور عمال الصناعة - وهي من اكثر الاجور تدنيا في العالم - بنسبة ٢٠٪ اخرى، وادرج تقرير الامم المتحدة حول التنمية البشرية البرازيل بمستوى البانيا. وعندما بدأت المصيبة تمس ا لاغنياء ايضا اصبحت فجأة "الاساليب العلمية الحديثة للتنمية الصناعية المبنية على اسس رأسمالية متينة" (كما يقول هاينز) برهانا على مضار تدخل الدولة والاشتراكية - تحول سريع آخر يتم عند الحاجة.

لا بد للمرء كي يفهم هذا الانجاز ان يتذكر ان البرازيل كانت تعتبر منذ فترة طويلة من اغنى بلدان العالم، تتمتع بمزايا هائلة بما في ذلك نصف قرن من التبعية للولايات المتحدة وهيمنتها ذات النوايا الحسنة، والتي صادف انها في خدمة ارباح الاقلية بينما تترك غالبية الشعب تعيش في بؤس.

احدث مثال هي المكسيك، كيل لها المديح على انها تلميذ مبرز من تلامذة قوانين اجماع واشنطن، وجرى تقديمها الى الاخرين

على انها المثال الذي يحتذى به - انهارت الاجور - تفاقم الفقر بنفس وتيرة عدد المليارديريين، تدفق رأس المال الاجنبي (غالبيته للمضاربة او لاستغلال اليد العاملة الرخيصة المسيطر عليها بفعل "الديمقراطية" الوحشية). من المعروف ايضا قصة انهيار البيت الكرتوني في ديسمبر/ كانون الاول ١٩٩٤. واليوم لا يستطيع نصف السكان الحصول على الحد الادنى من احتياجاتهم من الطعام، بينما الرجل الذي يسيطر على سوق الحبوب ما زال يحتل مكانته بين المليارديرين في المكسيك - تحتل المكسيك مكانة عالية في قائمة هذا الصنف من الناس.

التغييرات التي طرأت على النظام العولمي جعلت بالامكان تطبيق صيغة ما من اجماع واشنطن محليا (أي في اميركا - المترجم). فبالنسبة لغالبية الشعب الأميركي طرأ ركود او انخفاض على الاجور خلال الخمسة عشر عاما الماضية، وكذلك على ظروف العمل وضمان استقرار العمل نفسه، وقد استمر هذا الوضع في ظل الانتعاش الاقتصادي، وهي ظاهرة غير مسبوقة. ووصل مستوى عدم المساواة الى حد لم تعرفه البلاد منذ ٧٠ عاما - اكثر بكثير مما في البلدان الصناعية الاخرى. ففي الولايات المتحدة توجد اعلى نسبة من الاطفال الفقراء في أي مجتمع صناعي، تليها بقية بلدان العالم الناطقة باللغة الانجليزية. ويستمر السجل على هذا المنوال بما في ذلك القائمة المألوفة من امراض العالم الثالث. وفي نفس الوقت لا تجد صحافة رجال الاعمال ما يكفي من النعوت الجياشة لوصف "نموذج الارباح المبهر والهائل"، رغم الاقرار بان الاغنياء ايضا يواجهون مشاكل. يقول عنوان في مجلة "بيزنس ويك": "المشكلة الان: ماذا يمكن عمله بكل هذه الاموال"، اذ ان "الارباح تتدفق" و "خزائن المال في اميركا الشركات العملاقة تفيض بما فيها"، وعائدات الاسهم تزداد.

احصائيات نصف السنة لعام ١٩٩٦ تتحدث عن استمرار

الارباح المذهلة، زيادة هائلة في ارباح اكبر الشركات العملاقة في العالم، رغم "وجود مجال واحد لم تتوسع فيه الشركات العالمية كثيرا، وهو جدول الرواتب"، كما تقول مجلة رجال الاعمال الشهرية الكبرى (١) بهدوء. ينطبق هذا الاستثناء على شركات كانت السنة رائعة بالنسبة لها فأرباحها تزداد ومع ذلك تخفض عدد العاملين بها، وتحوّل عمالا الى العمل الجزئي دون اية فوائد او ضمانات، وفيما عدا ذلك تصرفت كما كان المرء يتوقع – وان استعرنا تعبيرا آخر من تعابير صحافة رجال الاعمال نقول "قام راس المال باضطهاد العمال مدة ١٥ عاما اضطهادا واضحا".

كيف تتطور البلدان:

يوفر السجل التاريخي دروسا اخرى: في القرن الثامن عشر كانت الفروق بين العالمين الاول والثالث اقل حدة مما هي عليه الآن. وهنا يبرز سؤالان:

اولا: أي البلدان متطورة وايها غير متطورة؟

ثانيا: هل بوسعنا تحديد بعض العوامل العملية؟

الجواب على السؤال الاول واضح. اقليمان رئيسيان خارج اوروبا تطورا: الولايات المتحدة واليابان. المستعمرات اليابانية تعتبر حالة اخرى، فرغم ان اليابان كانت دولة استعمارية قاسية الا انها لم تنهب مستعمراتها بل طورتها بنفس نسبة تطور اليابان تقريبا.

وماذا عن اوروبا الشرقية؟ بدأت اوروبا في القرن الخامس عشر تنقسم: الغرب يتطور والشرق يتحول الى منطقة خدمات له، أي العالم الثالث الاصلي. وتعمق الانقسام في بداية هذا القرن،

(١) يبدو ان المقصود هنا هو مجلة "بيزنس ويك" وهي مجلة اسبوعية اميركية . الاشارة الى انها شهرية امر غير صحيح – المترجم.

عندما انتزعت روسيا نفسها من هذا النظام، ورغم الفظائع المخيفة التي ارتكبها ستالين والدمار الفظيع الذي سببته الحروب حقق النظام السوفيتي تصنيعا هاما، وهكذا اصبح، او بالاحرى كان حتى ١٩٨٩، العالم الثاني وليس جزءا من العالم الثالث.

نعرف من السجلات الداخلية ان الزعماء الغربيين كانوا يخشون حتى الستينيات من ان يؤدي النمو الاقتصادي في روسيا الى نشوء "وطنية راديكالة" في اماكن اخرى، ومن ان يصاب آخرون بنفس المرض الذي اصاب روسيا عام ١٩١٧ عندما لم تعد راضية عن "لعب دور المكمل لاقتصاديات الغرب الصناعية"، على حد قول مجموعة دراسية مرموقة عام ١٩٥٥ في وصفها لمشكلة الشيوعية. من ثم كان الغزو الغربي عام ١٩١٨ عملا دفاعيا لحماية "رفاه النظام الرأسمالي العالمي" الذي يتعرض للتهديد من التغييرات الاجتماعية في مناطق الخدمات - هكذا يجري وصفه في الدراسات المحترمة.

يعيد منطق الحرب الباردة الى الاذهان قضية غرينادا او غواتيمالا، رغم ان حجم المشكلة كان يختلف كثيرا بحيث ان النزاع اكتسب حياة خاصة به. وليس مستغربا ان يؤدي انتصار غلاة الاعداء الى العودة الى الانماط التقليدية. كما يجب الا يثير بقاء ميزانية البنتاجون بمستوى زمن الحرب الباردة واللجوء الى زيادتها الان، اية دهشة، فسياسات واشنطن الدولية تكاد تكون لم تتغير - حقائق اخرى تساعدنا على القاء نظرة ثاقبة على حقيقة النظام العولمي.

وعودة الى موضوع أي البلدان تطورت. يبدو ان استنتاجا واحدا على الاقل بات واضحا بشكل معقول: ان التنمية تتوقف على التحرر من "التجارب" القائمة على "الافكار السيئة" التي هي افكار جيدة جدا بالنسبة للمصممين والمتعاونين معهم. وهذا لا يشكل ضمانا للنجاح، بل يبدو انه شرط من شروط تحقيقه.

لنلتفت الى السؤال الثاني: كيف نجحت اوروبا ومن تمكن

من الافلات من سيطرتها في التطور؟ يبدو جزء من الجواب واضحا ايضا: بانتهاك مبادئ السوق الحر المقرة بشكل جذري.

وينطبق هذا الاستنتاج على انجلترا ومنطقة النمو في شرقي آسيا اليوم، بما في ذلك بكل تأكيد الولايات المتحدة، الرائدة في الحمائية منذ نشأتها.

يعترف التاريخ الاقتصادي المتعارف عليه بأن تدخل الدولية لعب دورا مركزيا في النمو الاقتصادي. الا ان قيمة ذلك يجري التقليل من اهميتها بسبب ضيق الافق، ولنذكر مجرد حقيقة واحدة تغفل: اعتمدت الثورة الصناعية على القطن الرخيص من الولايات المتحدة بصورة رئيسية. وتمت المحافظة على رخص اسعاره ليس بفعل قوى السوق، ولكن بالقضاء على السكان الاصليين وبالرق. بالطبع كان هناك منتجو قطن اخرون، من اهمهم الهند التي كانت مواردها تتدفق على انجلترا، بينما تدمر صناعة النسيج المتطورة الخاصة بها بفعل الحمائية البريطانية وبالقوة. وثمة حالة اخرى هي مصر التي خطت خطوات في اتجاه التنمية في نفس الوقت الذي خطت فيه الولايات المتحدة، ولكن القوة البريطانية سدت عليها الطريق بحجة ان بريطانيا لن تسمح بتنمية مستقلة في تلك المنطقة. الا ان نيو انجلند (١) استطاعت بالمقابل ان تتبع خطى الوطن الام (انجلترا – المترجم)، فمنعت دخول المنسوجات البريطانية الرخيصة الثمن بفرض ضرائب عالية، كما فعلت بريطانيا مع الهند. ويقدر الاقتصاديون انه لولا هذه الاجراءات لدمرت نصف صناعة النسيج الناشئة في نيو انجلند، الامر الذي كان سيؤثر بشكل كبير على النمو الصناعي بشكل عام.

---

(١) نيو انجلند (انجلترا الجديدة): الجزء الشمال الشرقي من الولايات المتحدة الاميركية حيث استوطن في الاساس المهاجرون من الجزر البريطانية وايرلندا، ويشمل الآن ولايات ماين ونيوهامشير وفيرمونت ومساتشوسيتس وورود ايلند وكونوكتيكت - المترجم.

تعتبر الطاقة التي يعتمد عليها الاقتصاد الصناعي المتقدم صنوا لذلك في العصر الحديث. "فالعصر الذهبي" للتنمية في زمن ما بعد الحرب اعتمد على البترول الوفير والرخيص الثمن - وقد جرى الحفاظ على وضعه ذلك اما باستخدام القوة او بالتهديد باستخدامها. ويستمر الحال على هذا المنوال. جزء كبير من ميزانية البنتاجون تخصص للحفاظ على اسعار البترول في مستوى تعتبره الولايات المتحدة وشركات الطاقة فيها مناسبا. انا اعرف دراسة فنية واحدة فقط في هذا المجال: تستنتج الدراسة ان البنتاجون تشكل دعما مقداره ٣٠٪ من سعر البترول في السوق، الامر الذي يظهر، كما يقول المؤلف، بأن "الرأي السائد بان الوقود المستحاثي (١) غير غالي التكاليف ما هو الا وهم باطل". "ان التقديرات الخاصة بكفاءة التجارة المزعومة والاستنتاجات المتعلقة بصحة الاقتصاد ونموه تصبح ذات مصداقية اذا تجاهلنا الكثير من التكاليف الخفية كهذه.

نشرت مجموعة من الاقتصاديين اليابانيين البارزين مؤخرا استعراضا من عدة مجلدات لبرامج التنمية الاقتصادية في اليابان منذ الحرب العالمية الثانية. وتشير المجموعة الى ان اليابان رفضت المبادئ الليبرالية الجديدة التي نصح بها المستشارون الاميركيون، واختارت بدلا منها نوعا من السياسة الصناعية حدد للدولة فيه دور بارز، وقد ادخلت آليات السوق تدريجيا على يد بيروقراطية الدولة والشركات الصناعية - المالية العملاقة مع ازدياد آفاق النجاح التجاري. ويخلص الاقتصاديون الى ان رفض المفاهيم الاقتصادية المتزمتة كان شرطا لتحقيق "المعجزة اليابانية". بلا شك كان النجاح مبهرا. فقد اصبحت اليابان مع حلول التسعينيات ودون ان تمتلك قاعدة من المواد الخام اكبر اقتصاد مصنع في العالم والمصدر الاول للاستثمارات الاجنبية،

---

(١) الوقود المستحاثي هو الوقود الذي يستخرج من باطن الارض كالفحم والبترول - المترجم.

كما ان لديها نصف صافي المدخرات في العالم، وهي الممول للعجز المالي في الولايات المتحدة.

اما فيما يتعلق بمستعمرات اليابان السابقة فقد وجدت دراسة علمية رئيسية اجرتها بعثة المساعدات الاميركية في تايوان ان المستشارين الاميركيين ورجال التخطيط الصينيين تجاهلوا "علم الاقتصاد الانجلو - اميركي" واستحدثوا" استراتيجية تتمحور حول الدولة" تعتمد على المشاركة النشطة للحكومة في النشاط الاقتصادي للجزيرة عبر خطط متأنية والاشراف على تنفيذها. ورغم ذلك كان المسؤولون الاميركيون يعلنون عن تايوان على انها "قصة نجاح المجهود الخاص".

في كوريا الجنوبية لعبت الدولة المنغمسة في التجارة دورها بشكل مختلف ، ولكن دون ان تتقاعس عن ان تكون اليد المرشدة. وقد تأجل الان دخول كوريا الجنوبية الى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، التي هي نادي الاغنياء، لعدم رغبتها في الاعتماد على سياسات اقتصاد السوق مثل السماح للشركات الاجنبية بشراء الشركات المحلية، وبحرية حركة رأس المال، مثلها في ذلك مثل ملهمتها اليابان التي لم تسمح بتصدير رأس المال الا بعد ان اصبح اقتصادها راسخ القدم.

في عدد صدر حديثا من مجلة البنك الدولي المسماة "ريسيرش اوبزيرفر" (اغسطس/ آب ١٩٩٦)، استخلص جوزيف سيتجليتس، رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس كلينتون "دروسا من المعجزة الشرق اسيوية"، منها ان "الحكومة تحملت مسؤولية رئيسية في دعم النمو الاقتصادي "متخلية بذلك عن "الايمان الديني" بان الاسواق تعرف احسن، وفي التدخل للتسريع في نقل التكنولوجيا وتحقيق مساواة نسبية، وفي التعليم والعناية الصحية، بالاضافة الى التخطيط الصناعي والتنسيق. ويؤكد تقرير الامم المتحدة حول التنمية

البشرية لعام ١٩٩٦ على الاهمية الحيوية لسياسات الحكومة في "نشر المهارات وتوفير الاحتياجات الاجتماعية الاساسية" باعتبارها "نقطة الانطلاق لتحقيق نمو اقتصادي مستمر". مبادئ الليبرالية الجديدة، بغض النظر عن رأي المرء فيها، تعمل على تقويض التعليم والعناية الصحية، وتزيد من عدم المساواة وتخفض من نصيب العمال في الدخل. وهذه امور ليس ثمة شك فيها.

بعد انقضاء عام وعقب تلقي الاقتصاد الاسيوي لطمة قوية جراء الازمات الاقتصادية وانهيار الاسواق المالية، اعاد ستيجليتس - الذي اصبح الان كبير اقتصاديي البنك الدولي - تأكيد استنتاجه (الخطاب الرئيسي، منقح ومزيد، مؤتمر البنك الدولي السنوي حول اقتصاديات التنمية ١٩٩٧، اصدار البنك الدولي ١٩٩٨، محاضرات وايدر السنوية ٢، ١٩٩٨)، فقال "ان الازمة الراهنة في شرقي آسيا لا تدحض المعجزة في شرقي آسيا وتنفيها. فالحقائق الاساسية تظل كما هي: لم يسبق ان حققت اية منطقة من العالم زيادة في الدخل بهذا الشكل المثير، كما لم يسبق ان تحرر من الفقر عدد من الناس كهذا العدد في فترة قصيرة كهذه". ويضيف قائلا: بحق ان "المنجزات المذهلة" تبرز نتيجة لنمو دخل الفرد عشرة اضعاف في كوريا الجنوبية خلال ثلاثة عقود من الزمن، وهو نجاح لم يسبق له مثيل، "تم تحقيقه بجرعات قوية من تدخل الحكومة" وبانتهاك اجماع واشنطن، ولكن تمشيا مع التنمية الاقتصادية للولايات المتحدة واوروبا. ويخلص الى القول ان "التقلبات المالية الخطيرة" في آسيا" لا تدحض المعجزة في شرقي آسيا، وقد تكون ناتجة جزئيا عن الابتعاد عن الاستراتيجيات التي خدمت جيدا هذه البلدان، بما في ذلك الاسواق المالية الجيدة التنظيم" - التخلي عن استراتيجيات ناجحة استجابة لضغوط غربية غير قليلة. وقد عبر متخصصون آخرون عن وجهات نظر مماثلة كانت في الغالب اكثر قوة.

مقارنة شرقي آسيا واميركا اللاتينية امر مثير. اميركا اللاتينية ذات اسوأ سجل في العالم في مجال عدم المساواة، بينما شرقي آسيا من الافضل، وينطبق الامر ذاته على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية عموما. تجنح واردات اميركا اللاتينية بقوة نحو استهلاك الاغنياء، بينما في شرقي آسيا نحو الاستثمار المنتج. هروب رؤوس الاموال من اميركا اللاتينية يصل الى مستوى الديون الطاحنة، بينما في شرقي آسيا كان اخراج رؤوس الاموال يخضع لرقابة شديدة حتى فترة قريبة. في اميركا اللاتينية الاثرياء معفون بشكل عام من الواجبات الاجتماعية، بما في ذلك الضرائب. مشكلة اميركا اللاتينية، حسب ما يشير الاقتصادي البرازيلي برسر بيريرا، ليست "الشعوبية" بل "اخضاع الدولة للاغنياء". اما شرقي آسيا فتختلف اختلافا شديدا.

اقتصاديات اميركا اللاتينية منفتحة ايضا انفتاحا اكبر على الاستثمار الاجنبي. فتقارير الامم المتحدة التحليلية حول التجارة والتنمية (اونكتاد)تفيد بانه منذ الخمسينات شرعت الشركات الاجنبية المتعددة الجنسيات "تسيطر على جزء اكبر من الانتاج الصناعي" في اميركا اللاتينية مما في قصص نجاح شرقي آسيا، حتى ان البنك الدولي يقر بان الاستثمارات الاجنبية والخصخصة التي يرحب بها" اخذت تحل محل اشكال اخرى من تدفق رأس المال في اميركا اللاتينية، وبذلك ادت الى نقل السيطرة الى الاخرين واتاحت تصدير الارباح الى الخارج". واقر البنك ايضا ان الاسعار في اليابان وكوريا وتايوان حادت عن اسعار السوق اكثر من الاسعار في الهند والبرازيل والمكسيك وفنزويلا وغيرها ممن يقال عنهم انهم يتدخلون في تحديد الاسعار، بينما تعتبر الحكومة الاكثر تدخلا وتشويها للاسعار، الصين، الحكومة المفضلة لدى البنك ومديونيتها آخذة في الازدياد بسرعة. وتتفادى دراسات البنك الدولي حول الدروس المستخلصة من تشيلي ذكر حقيقة ان شركات النحاس المؤممة تشكل المصدر الرئيسي

لدخل تشيلي من الصادرات. هذا مجرد مثال نذكره من امثلة عديدة.

يبدو ان الانفتاح على الاقتصاد العالمي قد كلف اميركا اللاتينية كثيرا اضافة الى فشلها في السيطرة على رأس المال والاغنياء - ولكن ليس على العمال والفقراء. بالطبع تستفيد قطاعات من السكان من هذا الوضع، كما في الحقبة الكولونيالية، ويجب الا نندهش من اخلاص هذه القطاعات لمبادئ هذا "الدين" كما المستثمرون الاجانب.

دور الدولة، ادارة ومبادرة، في الاقتصاديات الناجحة يجب ان يكون قصة مألوفة. وثمة موضوع آخر له صلة بما نقول: كيف اصبح العالم الثالث على ما هو عليه اليوم. يناقش المؤرخ الاقتصادي المرموق بول بايروخ الموضوع فيقول في دراسة حديثة :"ليس ثمة شك في ان الليبرالية الاقتصادية التي اجبر عليها العالم الثالث في القرن التاسع عشر تشكل عنصرا رئيسيا في تأخر تصنيعه، وفي حالة الهند التي تكشف عن الكثير ادت "عملية تفكيك الصناعة" الى تحويل ورشة العالم الصناعية ومركزه التجاري الى مجتمع زراعي معدم للغاية، يعاني من انخفاض حاد في الاجور الحقيقية وفي استهلاك الطعام وكذلك في توفير السلع البسيطة الاخرى. ويقول بايروخ "ان الهند كانت الضحية الكبرى الاولى في قائمة طويلة جدا تضم حتى بلدانا مستقلة سياسيا في العالم الثالث ارغمت على فتح اسواقها للمنتجات الغربية"، بينما حمت المجتمعات الغربية نفسها من نظام السوق فتطورت.

ضروب من مبادئ الليبرالية الجديدة

يوصلنا هذا الى سمة هامة اخرى من سمات التاريخ الحديث. مبدأ السوق الحر يأتي على هيئة نوعين. النوع الاول هو المبدأ الرسمي الذي يفرض على الضعفاء العزل، اما الثاني فيمكن ان نطلق

عليه اسم "مبدأ السوق الحر المطبق في الواقع": أي نظام السوق الجيد لك لكن ليس لي الا في حالة المزايا المؤقتة - هو النوع السائد منذ القرن السابع عشر عندما ظهرت بريطانيا كأكثر الدول الاوروبية تقدما تنمويا، ذات زيادة كبيرة في الضرائب وادارة عامة كفؤة قادرة على تنظيم انشطة الدولة الضريبية والعسكرية التي اصبحت بدورها "اكبر عامل منفرد في الاقتصاد" وفي توسعه عالميا، على حد قول المؤرخ البريطاني جون بريز.

تحولت بريطانيا في النهاية الى الاممية الليبرالية - في ١٨٤٦، أي بعد ١٥٠ عاما من الحمائية والعنف وسلطة الدولة التي ضمنت تقدمها على كل منافسيها. لكن التحول الى السوق تم بتحفظات هامة: بقي ٤٠٪ من المنسوجات البريطانية يرسل الى الهند المستعمرة، وينطبق نفس الكلام على الصادرات البريطانية عموما. الا ان الصلب البريطاني استبعد من اسواق الولايات المتحدة بفعل التعرفة الجمركية العالية للغاية، الامر الذي مكن الولايات المتحدة من تطوير صناعة الصلب الخاصة بها. كانت الهند وغيرها من المستعمرات دائما جاهزة، كذلك عندما طرد الصلب البريطاني من الاسواق العالمية لارتفاع اسعاره. وتشكل حالة الهند هذه درسا مفيدا. فقد كانت تنتج من الحديد قدر ما تنتجه اوروبا كلها في نهاية القرن الثامن عشر. وفي عام ١٨٢٠ كان المهندسون البريطانيون يدرسون اساليب صناعة الصلب في الهند التي كانت اكثر تقدما، في محاولة لردم "الهوة التكنولوجية". وكانت بومباي تنتج قاطرات ذات مستوى تنافسي عندما بدأت طفرة السكك الحديدية، ولكن مبادئ "السوق الحر المطبق في الواقع"دمرت هذه القطاعات من الصناعة الهندية المتقدمة بمعايير ذلك الزمن. بالمقابل افلتت الولايات المتحدة واليابان من السيطرة الاوروبية واستطاعتا تبني نموذج بريطانيا الخاص بالتدخل في السوق.

مع تخلي بريطانيا عن صيغتها المحدودة الخاصة بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد (الاستبهال الاقتصادي) (١) تحولت الى التدخل بشكل اكثر مباشرة في الاقتصاد المحلي، فزاد خلال سنوات قليلة انتاج ماكنات صناعة الآلات خمسة اضعاف، كما ازدهرت صناعة الكيمياويات والصناعات الفضائية ومجموعة اخرى من الصناعات الجديدة. وقد وصفها المحلل الاقتصادي ويل هوتون بانها "موجة جديدة من الثورة الصناعية غير معلنة". مكنبت الصناعات التي تسيطر عليها الدولة، بريطانيا من التفوق على المانيا في الانتاج خلال الحرب، كما مكنتها حتى من تضييق الهوة مع الولايات المتحدة التي كانت بدورها تمر بمرحلة توسع اقتصادي دراماتيكي بعد ان استولى مدراء الشركات الكبرى على الاقتصاد الذي كانت تتولى الدولة عملية تنسيقه في زمن الحرب.

وبعد قرن من تحول بريطانيا الى نوع من الاممية الليبرالية، اتبعت الولايات المتحدة النهج نفسه. واصبحت الولايات المتحدة بعد ١٥٠ عاما من الحمائية والعنف اغنى واقوى بلد على الاطلاق في العالم، واخذت تدرك، كبريطانيا قبلها، مزايا "الملعب المنبسط" حيث كانت تتوقع سحق أي منافس. ولكن مثل بريطانيا، كانت لها تحفظات حاسمة.

احداها كان استخدام واشنطن لقوتها في منع حدوث تنمية مستقلة في أي مكان آخر، كما فعلت بريطانيا من قبل. ففي اميركا اللاتينية ومصر وشرقي آسيا واماكن اخرى فرض ان تكون التنمية "تكميلية" وليس "تنافسية" وكان هنالك تدخل واسع النطاق في التجارة، فعلى سبيل المثال ارتبطت مساعدات مشروع مارشال بشراء المنتجات الزراعية الاميركية، فشكلت احد اسباب ارتفاع نصيب الولايات

(١) الاستبهال الاقتصادي هو المبدأ المعروف ب Laissez - faire - المترجم.

المتحدة من تجارة الحبوب في العالم من ١٠٪ قبل الحرب الى اكثر من نصف مجمل حجم التجارة في ١٩٥٠، بينما انخفضت صادرات الارجنتين بنسبة الثلثين. واستخدم ايضا مشروع المساعدات الاميركية المسمى "الغذاء من اجل السلام" لدعم الشركات الزراعية وشركات الملاحة الاميركية وللتغلب على المنتجين الاجانب، وذلك كجزء من اجراءات اخرى لمنع حدوث تنمية مستقلة. كما ان تدمير زراعة الحبوب تدميرا كاملا في كولومبيا بهذه الاساليب شكل احد العوامل في نمو صناعة المخدرات هناك، وقد تسارع هذا النمو بشكل اكبر في منطقة الانديز بأسرها جراء السياسات الليبرالية الجديدة التي تطبق منذ سنوات قليلة. وانهارت صناعة النسيج في كينيا عام ١٩٩٤ عندما فرضت ادارة كلينتون نظام الحصص، فسدّت بذلك طريق التنمية الذي اتبعه كل بلد من البلدان الصناعية، وحذرت "المصلحين الافارقة" بأن عليهم تحقيق تقدم اكبر في تحسين الشروط الخاصة بعمليات الاستثمار و "احكام اصلاحات السوق الحر" بتطبيق سياسات تجارة واستثمار تلبي متطلبات المستثمرين الغربيين.

هذه مجرد امثلة متناثرة نوردها للتدليل.

الاّ ان اهم الانحرافات عن مبادئ السوق الحر تكمن في مكان آخر. فأحد المكونات الاساسية لنظرية حرية التجارة هو عدم السماح بالدعم العام. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية توقع كبار رجال الاعمال في الولايات المتحدة ان تعود الازمة فتحل بالاقتصاد مرة اخرى ان لم تتدخل الدولة. واصروا على ان الصناعة المتقدمة – لا سيما الطائرات، رغم ان الاستنتاج كان ذا طابع اعم – "لا يمكن ان تستمر بشكل مرضٍ في اطار اقتصاد نقي حر تنافسي دون دعم، وان الحكومة تشكل المنقذ الوحيد الممكن". انني انقل هذا عن صحافة رجال الاعمال الرئيسية، وقد اقّرت ايضا بأن البنتاجون هو افضل السبل لتحويل التكاليف الى الجمهور مع انها ادركت ايضا ان

الانفاق الاجتماعي يستطيع لعب نفس الدور المحرك، ولكنه لا يشكل دعما مباشرا لقطاع الشركات الكبرى، بالاضافة الى ان له آثاراً ديمقراطية ويؤدي الى اعادة توزيع الثروة. اما الانفاق العسكري فليس له ايّ من هذه العيوب.

انه كذلك سهل التسويق. وقد وضع وزير القوات الجوية في حكومة الرئيس ترومان الامر ببساطة، فقال: يجب الا نستخدم كلمة "دعم"، بل الكلمة التي يجب ان نستخدمها هي "الامن"، وعمل على ان "تلبي الميزانية العسكرية متطلبات صناعة الطائرات" حسب تعبيره، فأدى ذلك الى ان تصبح الطائرات المدنية اهم صادرات البلاد، وصناعة السفر والسياحة الضخمة التي تعتمد على الطائرات، مصدر ارباح هائلة.

وهكذا كان من المناسب ان يختار كلينتون شركة بوينج "كنموذج للشركات في اميركا" وهو يبشر "بتصوره الجديد" لمستقبل السوق الحر في مؤتمر القمة الآسيوي - المحيط الهادي عام ١٩٩٣، الامر الذي لقي ترحيبا كبيرا. ان المثال الرائع "للاسواق" هو كون صناعة الطائرات المدنية تنحصر اليوم في الغالب في شركتين، بوينج - ماكدونالد وايرباص، وكلاهما مدين بوجوده ونجاحه الى الدعم الواسع النطاق المقدم من الاموال العامة. ويسود النمط ذاته في صناعات الكمبيوتر والالكترونيات عموما والأتمتة والتقنية الحيوية والاتصالات - في الواقع في كل قطاع حيوي من قطاعات الاقتصاد تقريبا.

لم تكن ثمة حاجة لتفسير مبادئ "رأسمالية السوق الحر"المطبقة في الواقع الى ادارة ريغان. فقد كانوا اساتذة في فنها، يشيدون بأمجاد السوق امام الفقراء بينما يتبجحون بفخر امام عالم رجال الاعمال بأن ريغان "منح الصناعة الاميركية قيودا على الاستيراد اكثر من أي من سابقيه من الرؤساء خلال فترة اكثر من نصف قرن من

الزمن" - هذا اقل بكثير من واقع الحال، اذ انهم - حسب ما قالته مجلة "الشؤون الخارجية" (فورن أفيرز) في استعراضها لحقبة السنوات العشر - "كانوا على رأس اكبر تحول نحو الحمائية منذ الثلاثينيات". ولولا هذه وغيرها من اجراءات التدخل المتطرفة في السوق فان من المشكوك في امره ان تستطيع صناعة الصلب والأتمتة وماكنات صناعة الآلات او صناعة شبه الموصلات الصمود امام المنافسة اليابانية، او ان تتمكن من تحقيق تقدم في التكنولوجيات الناشئة، مما سيؤثر كثيرا على الاقتصاد برمته. وتدلل تلك التجربة مرة اخرى على ان "الحكمة التقليدية" "مليئة بالثقوب"، كما جاء في استعراض آخر لسجل ريغان في مجلة "فورين افيرز". ومع ذلك تحافظ "الحكمة التقليدية" على حسناتها ومزاياها كسلاح ايديولوجي لتأديب ومعاقبة الضعفاء.

اعلنت كل من الولايات المتحدة واليابان مؤخراً عن برامج جديدة هامة تقوم الحكومة بموجبها بتمويل التكنولوجيا المتقدمة (الطائرات وشبه الموصلات) وذلك لتوفير دعم من الاموال العامة لقطاع الصناعة الخاص.

وللتدليل على "نظرية السوق الحر المطبق في الواقع" من جانب آخر، توصلت دراسة مسهبة للشركات ما فوق القومية قام بها وينفريد رويجروك وروب تولدر الى "ان جميع الشركات الكبرى الاساسية في العالم قد تعرضت لتأثير حاسم من سياسات الحكومة و /أو الحواجز التجارية على استراتيجيتها ومكانتها التنافسية "كما توصلت الى ان "عشرين شركة على الاقل من المائة الواردة في قائمة "فورشن" لعام ١٩٩٣ كانت لن تستطيع الاستمرار كشركات لو لم تنقذها حكوماتها "بتحويل خسائرها الى المجتمع ليحملها او ببساطة بوضع الدولة يدها عليها عند تعرضها للمتاعب. واحدى هذه الشركات شركة لوكهيد التي توظف اكبر عدد من العمال في دائرة عضو

مجلس النواب جنجريتش (١) المحافظة للغاية، انقذت من الانهيار بتقديم الحكومة ضمانات ضخمة لقروضها. وتشير نفس الدراسة الى ان تدخل الحكومة الذي "اصبح خلال القرنين الماضيين قاعدة بدلا من ان يكون استثناء.. لعب دورا رئيسيا في تطوير وانتشار العديد من الابداعات الخاصة بالمنتجات والعمليات - لا سيما في الفضاء والالكترونيات والزراعة الحديثة والتكنولوجيات المادية والطاقة وتكنولوجيا المواصلات" وكذلك تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات عموما (الانترنت وشبكة وايد وورلد World Wide Web) امثلة حديثة مثيرة) - وفي الماضي في مجالات المنسوجات والصلب والطاقة بالطبع. كانت سياسات الحكومة "قوة هائلة في تشكيل استراتيجيات وتنافسية اكبر الشركات في العالم". وتؤكد دراسات فنية اخرى هذه الاستنتاجات.

هنالك الكثير جدا مما يمكن قوله حول هذه القضايا، ولكن نتيجة واحدة تبدو واضحة وضوحا كافيا: ان المبادئ المقرة قد نحتت وتستخدم من اجل السلطة والارباح. فالتجارب المعاصرة تتبع نسقا مألوفا عندما تتخذ شكل "الاشتراكية للاغنياء" ضمن نظام ميركينتالي عالمي لاتحاد مجموعة شركات تتكون "التجارة" فيه الى حد كبير من صفقات تدار مركزيا داخل الشركة الواحدة، مؤسسات ضخمة ترتبط مع منافسيها بتحالفات استراتيجية، كلها استبدادية في هياكلها الداخلية، مصممة لتقوض اتخاذ القرار ديمقراطيا وكي تحمي الاسياد من نظام السوق ، اذ ان الفقراء والضعفاء هم الذين يجب ان يجري تثقيفهم بهذه المباديء الصارمة وان يخضعوا لها.

(١) نيوت جنجريتش كان عضوا في مجلس النواب الاميركي عن احدى دوائر ولاية جورجيا حتى نهاية عام ١٩٩٨، ينتمي الى الحزب الجمهوري وكان من زعماء اليمين المتطرف واعمدة السياسة المحافظة. استقال من رئاسة مجلس النواب ومن المجلس بعد ان قاد حزبه الى هزيمة كبرى في الانتخابات -المترجم.

وقد نسأل: كم هو حقا حجم "عولمة" الاقتصاد والى أي حد هو خاضع للاشراف الشعبي الديمقراطي؟ فيما يتعلق بالتجارة وتدفق الاموال وغيرها من الاجراءات لم يصبح الاقتصاد اكثر "عولمة" عما كان عليه في مطلع القرن. ثم ان الشركات ما فوق القومية تعتمد اعتمادا كبيرا على الدعم المادي العام وعلى الاسواق المحلية. اما صفقاتها الدولية، بما في ذلك ما يسمى خطأ بـ "التجارة" فهي تتم الى حد كبير داخل اوروبا واليابان والولايات المتحدة حيث الاجراءات السياسية متوفرة دون خوف من الانقلابات العسكرية وما شابهها. هنالك الكثير مما هو جديد وهام، ولكن الاعتقاد بأن الامور "منفلتة" ليس فيه الكثير من الصدق، حتى لو التزمنا بالآليات الحالية.

هل من قوانين الطبيعة ان نلتزم بهذه الآليات ؟ كلا اذا حملنا مبادئ الليبرالية الكلاسيكية محمل الجد. اشادة آدم سميث بقسمة العمل قضية معروفة ولكن الامر غير المعروف هو شجبه للاثار اللاانسانية لهذه القسمة التي ستحوّل العمال الى اشياء "غبية وجاهلة قدر ما يمكن ان يكون الانسان"، وهو امر يجب ان يمنع" في أي مجتمع متطور ومتمدن"، باجراء حكومي يرمي الى القضاء على قوة "اليد الخفية" الهدامة. الأمر الاخر غير المعروف معرفة جيدة هو ايمان آدم سميث بأن "اجراءات الحكومة التنظيمية لصالح العمال هي دائما عادلة ومن اجل المساواة" ولكن ليس "عندما تكون منحازة للاسياد، "او دعوته للمساواة في المحصلة، الامر الذي كان لبّ دفاعه عن الاسواق الحرة.

يذهب آخرون من كبار من اسهموا في الشريعة الليبرالية الكلاسيكية الى ابعد من ذلك. ويلهام فون همبولدت (١) شجب العمل المأجور بحد ذاته، كتب يقول :عندما يشتغل العامل تحت

---

(١) ويلهام فون همبولدت (١٧٦٧-١٨٣٥) فيلسوف وعالم لغوي الماني، كان من كبار رجال الدولة البروسية - المترجم.

رقابة خارجية "قد نعجب بعمله ولكننا نحتقر وضعه". ويعلق الكسيس دي توكفيل (١) على ذلك بقوله :"الفن يتقدم والحرفي يتراجع". ويتفق توكفيل، وهو الشخصية البارزة ايضا في معبد الليبرالية، مع سميث وجيفرسون في ان المساواة في المحصلة تشكل احد السمات الهامة للمجتمع الحر والعادل. وقد حذر منذ مائة وستين عاما من الاخطار المترتبة على "عدم المساواة الدائمة في الاوضاع" ومن ان الديمقراطية ستنتهي اذا انفلتت من عقالها" الى الارستقراطية الصناعية التي تنمو امام اعيننا" في الولايات المتحدة التي هي من الاقسى في تاريخ العالم - وقد انفلتت فعلا بشكل اسوأ من أي كابوس كان يتصوره.

انني امس مسا خفيفا قضايا معقدة ومثيرة، تدلل في اعتقادي على ان كبار شخصيات الليبرالية الكلاسيكية لا يجدون تعبيرهم الطبيعي الحديث في "الدين" الليبرالي الجديد، بل في الحركات المستقلة للشغيلة وفي افكار وممارسات الحركات الاشتراكية المتحررة التي نادت بها في بعض الاحيان شخصيات بارزة من شخصيات القرن العشرين مثل برتراند راسل وجون ديوي(٢).

يجب أن يقيّم المرء بحذر المباديء التي تهيمن على الخطاب الثقافي مع الاهتمام بالحجة والحقائق ودروس التاريخ الماضي والحاضر. وليس من المنطقي طرح السؤال: ما هو الصحيح بالنسبة لبلدان معينة وكأنها كيانات ذات مصالح وقيم مشتركة. ان ما قد يكون صحيحا بالنسبة لشعب الولايات المتحدة بمزاياه التي لا تضاهى ، من الممكن ان يكون خطأ بالنسبة لآخرين ذوي مجال اختيار اضيق.

---

(١) الكسيس دي توكفيل (١٨٠٥ - ١٨٥٩) كاتب سياسي فرنسي، تولى لفترة منصب وزير الخارجية. كان عضوا في الاكاديمية الفرنسية. الف عدة كتب في الفكر الليبرالي منها "عن الديمقراطية في اميركا" و "النظام القديم والثورة" - المترجم.

(٢) جون ديوي: (١٨٥٩ - ١٩٥٢) فيلسوف وعالم نفس اميركي، دعا الى نظام تعليمي مبني على البرجماتية (التجريبية). عرف بأفكاره التقدمية في التربية وعلم النفس - المترجم.

بيد اننا نستطيع ان نتوقع بشكل منطقي ان يتطابق ما هـو صـائـب بالنسبة لشعوب العالم بمحض الصدفة السحيقة مع مشاريع المهندسين الرئيسيين للسياسة. وليس ثمة سبب الآن، كما لم يـكـن قـط فـي الماضي، يدعونا لأن نسمح لهم بتكييف المستقبل لصالحهـم.





الموافقة بلا موافقة:
التحكم في العقل العام

أي مجتمع ديمقراطي محترم يجب ان يقوم على مبدأ "موافقة ورضى المحكوم". لقيت هذه الفكرة قبولا عاما، لكن يمكن تحديها، اما لكونها قوية جدا او ضعيفة جدا - قوية جدا لأنها توحي بأن الشعب يجب ان يحكم ويسيطر عليه، وضعيفة جدا لأن اشد الحكام قساوة ووحشية في حاجة الى نوع من "موافقة ورضى المحكوم"، والحصول عليهما عموما، وليس بالقوة فقط.

ما يهمني هنا هو كيفية معالجة المجتمعات الاكثر حرية وديمقراطية لهذه القضايا. حاولت القوى الشعبية، عبر السنين كسب نصيب اكبر في ادارة الامور، فحققت بعض النجاح الى جانب الكثير من الهزائم، وتم في الوقت ذاته بلورة مجموعة من الافكار ذات الدلالة لتبرير مقاومة النخبة للديمقراطية. واولئك الذين يأملون في فهم الماضي وتكييف المستقبل يحسن بهم ان يولوا اهتماما دقيقا ليس للتطبيق فحسب بل ايضا للاطار المبدئي الذي يدعمه.

جرى التصدي لهذه القضايا قبل ٢٥٠ عاما من قبل ديفيد هيوم (١) في عمل كلاسيكي. استهوى هيوم "السهولة التي يجري فيها حكم الكثرة من قبل القلة"، الخنوع الضمني الذي يسلم به الرجال "مصيرهم لحكامهم". فوجد ذلك مثيرا للدهشة والعجب، لأن "القوة تكون دائما الى جانب المحكوم". لو ادرك الناس ذلك لانتفضوا واطاحوا بأسيادهم. وخلص الى ان الحكومة قائمة على التحكم بالرأي، وهو مبدأ "ينسحب على اشد الحكومات استبدادا وغالبية الحكومات العسكرية وكذلك على اكثرها حرية وشعبية".

(١) ديفيد هيوم (١٧١١ - ١٧٧٦)، فيلسوف ومؤرخ اسكتلندي. مؤسس المذهب الظاهري في الفلسفة، يعتبر من اهم فلاسفة عصره الذين مارسوا تأثيرا على الفكر السياسي. من اهم مؤلفاته "مقالات حول الفهم الانساني" - المترجم.

استهان هيوم بالتأكيد بتأثير القوة الغاشمة وفاعليتها. فالصيغة الأدق يجب ان تكون: كلما كانت الحكومة اكثر "حرية وشعبية" كان من الضروري الاعتماد على رقابة الرأي والسيطرة عليه لضمان الخضوع للحكام.

ان من المسلم به على امتداد الساحة هو ضرورة خضوع الشعب. في الديمقراطية يتمتع المحكوم بحق الموافقة ليس اكثر. بتعبير الفكر التقدمي الحديث يحق للسكان ان يكونوا "نظارة" ولكن ليس "مشاركين"، فضلا عن ممارسة الاختيار بين الحين والآخر من بين الزعماء الذين يمثلون السلطة الحقيقية. هذه هي الحلبة السياسية. ويجب استبعاد مجموع السكان كلية من الحلبة الاقتصادية حيث يتم الى حد كبير تقرير ما يجري في المجتمع. فبموجب النظرية الديمقراطية السائدة يجب ان لا يكون للجمهور دور هنا.

جرى تحدي هذه الفرضيات عبر التاريخ، ولكن الامر اكتسب قوة خاصة منذ اول انتفاضة ديمقراطية حديثة في بريطانيا في القرن السابع عشر. غالبا ما يصور الغليان الذي حدث في ذلك الزمن على انه نزاع بين الملك والبرلمان، ولكن، وكما هو الحال في الغالب، لم يشأ قسم كبير من الشعب ان يحكمه أي من المتنافسين على السلطة، بل كان يريد ان يحكمه "مواطنون مثلنا يعرفون احتياجاتنا" – هذا ما جاء في منشوراته – ، ليس "فرسانا وسادة" لا "يعرفون آلام الناس"، وكل ما سيفعلونه هو "اضطهادنا".

سببت هذه الأفكار استياءا شديدا "للرجال رفيعي المكانة" – كما كانوا يطلقون على انفسهم :أي "الرجال المسؤولين"، حسب التعبير الحديث. كانوا على استعداد لمنح الشعب حقوقا ولكن ضمن حدود، وبموجب المبدأ القائل اننا لا نعني بكلمة "الشعب"المشوشين والرعاع الجهلة. ولكن كيف يمكن التوفيق بين مبدأ الحياة الاجتماعية الاساسي ذلك ومبدأ "موافقة المحكوم ورضاه"،

الذي لم يعد من السهل قمعه؟ اقترح فرانسيس هتشيسون (١) الفيلسوف الاخلاقي المرموق ومن معاصري هيوم، حلا للمشكلة. قال: ان مبدأ "موافقة المحكوم ورضاه" لا يجري انتهاكه عندما يفرض الحاكم مشاريع يرفضها العامة اذا ما "وافقت بحرارة" لاحقا الجماهير" الغبية المتحاملة" على ما عملناه باسمها. يمكننا تبني مبدأ "الموافقة بلا موافقة"، ذلك التعبير الذي استخدمه فيما بعد السوسيولوجي فرانكلين هنري جيدينجز (٢).

كان هتشيسون مهتما بالسيطرة على الرعاع داخليا، وجيدينجز بفرض النظام خارجيا. كان يكتب عن الفيليبين التي كان الجيش الاميركي يحررها في ذلك الوقت وفي نفس الوقت "يحرر" عدة مئات آلاف من مآسي الحياة - او كما قالت الصحف :"يذبح السكان المحليين بأسلوب انجليزي" حتى تتمكن المخلوقات المضللة" التي تقاومنا من "احترام اسلحتنا" على الاقل، وتقر فيما بعد بأننا نريد لها"الحرية" و "السعادة". لتفسير كل ذلك بصيغة حضارية لائقة استنبط جيدينجز مفهومه عن "الموافقة بلا موافقة" القائل: "اذا حدث في السنوات اللاحقة ورأى وأقر (الشعب الذي تم غزوه) بأن العلاقة موضع النزاع كانت من اجل اسمى المصالح، يمكن عندئذ الايمان ان السلطة التي فرضت كانت بموافقة المحكوم".تماما كما يمنع احد

(١) فرانسيس هاتشيسون (١٦٩٤-١٧٦٤) فيلسوف اخلاقي اسكتلندي - ايرلندي، نادى بنظرية تقول بوجود وجدان وشعور اخلاقي يستطيع الانسان التوصل من خلاله الى عمل الصحيح. اصبح في فترة من حياته مبشرا دينيا. له عدة مؤلفات في الفلسفة الاخلاقية - المترجم.

(٢) فرانكلين هنري جيدينجز (١٨٥٥ - ١٩٣١) عالم سوسيولوجيا اميركي، اول من حول السوسيولوجيا في الولايات المتحدة من فرع من فروع الفلسفة الى علم مستقل يعتمد على البحث والاحصائيات. عرف بمبدئه عن "الوعي النوعي" الذي استمده من مفهوم آدم سميث عن "رد الفعل الاخلاقي المشترك". يقول مبدؤه "ان الوعي النوعي يؤدي الى مجتمع متجانس وينتج عن تفاعل ا لاشخاص وتعريضهم لمؤثرات مشتركة". اعتبر بعض النقاد مبدأه عن الوعي النوعي بمثابة تعبير ملطف لمفهوم" غريزة القطيع" - المترجم.

الوالدين طفلا من الجري في شارع مزدحم.

هذه التفسيرات تعبر عن المفهوم الحقيقي لمبدأ "موافقة المحكوم ورضاه". الشعب يجب ان يخضع لحكامه ويكفي ان يوافق بلا موافقة. في ظل دولة تعسفية او في مناطق اجنبية يمكن فيها استخدام القوة. وعندما تكون مصادر العنف محدودة يجب الحصول على موافقة المحكوم بأساليب تسمى "صناعة الموافقة" عن طريق الرأي التقدمي والليبرالي.

صناعة العلاقات العامة الهائلة منذ بدايتها في مطلع هذا القرن كرست "للسيطرة على عقل العامة"، كما وصف كبار رجال الاعمال مهمتها. وقد التزموا بكلامهم الذي يشكل بكل تأكيد احد مواضيع التاريخ الحديث المركزية. مع فهمنا الصحيح لحكمة هيوم، يجب علينا ان نتوقع بالتحديد ان تكون صناعة العلاقات العامة حيث جذورها ومراكزها الرئيسية في "اكثر البلدان حرية".

بعد سنوات قليلة مما كتبه هيوم وهتشيسون امتدت المشاكل التي سببها الرعاع في انجلترا الى مستعمرات امريكا الشمالية الثائرة. وردد المؤسسون [مؤسسو الولايات المتحدة - المترجم] نفس مشاعر "الرجال رفيعي المستوى" الانجليز وبنفس الكلمات تقريبا. فكما قال احدهم:"عندما اذكر العامة اقصد اشراك القسم العاقل منها. اما الجهلة والاجلاف فغير مؤهلين لاصدار احكام على اساليب الحكم قدر عجزهم عن ادارة دفته". واعلن زميله الكسندر هاملتون (١) ان الشعب "وحش هائل" يجب ترويضه. فالمزارعون المتمردون والمستقلون يجب ان يلقنوا درسا، وبالقوة احيانا، بأن المثل التي تتحدث عنها المنشورات الثورية يجب الا تحمل محمل الجد، وعامة الناس يجب الا يمثلهم مواطنون من طينتهم يعرفون آلام الناس، بل

(١) الكسندر هاملتون: (١٧٥٧ - ١٨٠٤) سياسي ورجل دولة اميركي، كان من المقربين لجورج واشنطن، ومؤسس الحزب الفيدرالي، عرف بأفكاره المحافظة - المترجم.

سادة، تجار ومحامون وغيرهم من "الرجال المسؤولين" ممن يمكن ائتمانهم على الدفاع عن الامتيازات.

عبر رئيس المؤتمر القاري (١) وأول كبير قضاة المحكمة العليا [في الولايات المتحدة - المترجم] جون جاي بوضوح عن المبدأ السائد. قال :"الناس الذين يملكون البلد يجب ان يحكموه". ولكن بقيت قضية لم تحسم: من الذي يملك البلد؟ تمت الاجابة على السؤال عن طريق نشوء شركات خاصة كبرى وما استنبط من هياكل لحمايتها ومساندتها - رغم استمرار صعوبة مهمة ارغام العامة على الاقتصار على دور "النظارة".

تشكل الولايات المتحدة بكل تأكيد أهم حالة للدراسة اذا كنا نأمل في فهم عالم اليوم والغد.احد الاسباب هو قوتها التي لا تقارن. السبب الاخر هو المؤسسات الديمقراطية الثابتة. بالاضافة الى ان الولايات المتحدة كانت اقرب ما يكون الى لوحة بيضاء. وقد علق توماس بين (٢) على ذلك عام ١٧٧٦ بقوله :"بوسع امريكا ان تفرح

---

(١) المؤتمر القاري (Continental Congress) هو الاسم الذي يطلق على مؤتمر عقدته المستعمرات (فيما بعد الولايات) الاميركية في فيلادلفيا من ٥ سبتمبر/ ايلول وحتى ٢٦ اكتوبر / تشرين الاول ١٧٧٤ للاحتجاج على تفاقم اجراءات الاستغلال والاستبداد الاستعماري الانجليزي، ولتنسيق الجهود لمقاومة الاجراءات الانجليزية. حضره ٦٥ مندوبا عن ١٢ مستعمرة. من اهم وثائق المؤتمر "بيان بحقوق ومظالم المستعمرات" و "بيان المشاركة". طالب البيان الاول لسكان المستعمرات بنفس حقوق وامتيازات الشعب الانجليزي، وبعدم فرض ضرائب عليهم ما لم يمثلوا في البرلمان الانجليزي وبحماية ارواحهم وحريتهم وممتلكاتهم - المترجم.

(٢) توماس بين:(١٧٣٧ - ١٨٠٩) كاتب وثوري اميركي من اصل انجليزي. كان مثالا على التلاقي بين الحركات الراديكالية في اميركا وانجلترا. لعب دورا بارزا في الثورة الاميركية والتحضير لها. يعتبر الكتيب الذي الفه بعنوان "العقل السليم" من اهم ادبيات الدعوة للثورة. من اوائل من كتب (١٧٧٥) يطالب بتحرير السود من العبودية في اميركا. عرف بآرائه المتقدمة في موضوع الحكم والحكام. كتب في الموضوع عام ١٧٧٨ يقول: "هناك طريقتان لحكم البشر". الاولى "بالابقاء عليهم جهلة"، والاخرى "بجعلهم عقلاء وحكماء". - المترجم.

قدر ما تشاء، اذ لديها ورقة بيضاء للكتابة عليها. "فالمجتمعات الاصلية تم القضاء عليها الى حد كبير، ولدى الولايات المتحدة القليل من بقايا الهياكل الاولية الاوروبية، الامر الذي يفسر الضعف النسبي في العقد الاجتماعي والانظمة المساندة التي غالبا ما تكمن جذورها في مؤسسات ما قبل الراسمالية. النظام الاجتماعي السياسي جرى تصميمه بشكل واع الى حد غير مألوف. لا يمكن للمرء عند دراسة التاريخ اجراء تجارب، ولكن الولايات المتحدة تشكل "الحالة المثالية" الاقرب لديمقراطية الدولة الرأسمالية.

علاوة على ذلك كان المصمم الرئيسي مفكراً سياسياً ماكراً: جيمس ماديسون (١)، سادت افكاره الى حد كبير خلال مناقشات الدستور. قال ماديسون انه في حالة "فتح باب الانتخابات في انجلترا لجميع طبقات الشعب ستصبح ممتلكات اصحاب الاراضي غير آمنة، فسرعان ما يقر قانون اصلاح زراعي" يعطي الارض لمن ليس لديهم اراض. ومن ثم يجب ان يصمم النظام الدستوري بحيث يمنع حدوث مثل هذه المظالم ويضمن مصالح البلاد الدائمة، وهي الحق في التملك.

هنالك اتفاق بين العلماء المنكبين على دراسة ماديسون "ان الدستور وثيقة ارستقراطية في جوهرها، صمم للحد من الاتجاهات الديمقراطية في ذلك الزمن، يولي السلطة "شريحة افضل" من الناس، ويستثني غير الاغنياء والذين لا ينحدرون من اصل طيب او غير مبرزين من ممارسة سلطة سياسية. (حسب رأي لانس باننج). واعلن ماديسون ان مسؤولية الحكومة الاساسية هي "حماية الاقلية الثرية من الاكثرية". وقد كان ذلك هو المبدأ الموجه والمرشد للنظام الديمقراطي منذ نشأته حتى يومنا هذا.

---

(١) جيمس ماديسون: (١٧٥١ - ١٨٣٦) سياسي اميركي واحد مؤسسي الحزب الجمهوري، لعب دورا بارزا في الثورة، اصبح رئيسا للجمهورية من ١٨٠٩ الى ١٨١٧ - المترجم.

كان ماديسون يتحدث في المناقشات العامة عن حقوق الاقليات بشكل عام، ولكن من الواضح ان "اقلية" بعينها كانت في ذهنه - "الاقلية الثرية". وتؤكد النظرية السياسية الحديثة على ايمان ماديسون بأن "كلا من حقوق التملك وحقوق الاشخاص يجب ان تتم حمايتها بشكل فعال في ظل حكومة عادلة وحرة". ولكن من المفيد في هذه الحالة ايضا التدقيق في المبدأ. ليس هنالك حقوق ملكية، بل حقوق في التملك: أي حقوق اشخاص لهم املاك. قد يكون لي حق في سيارتي، ولكن ليس لسيارتي حقوق. ويختلف الحق في التملك ايضا عن غيره من حيث ان امتلاك شخص لشيء ما يحرم آخر من ذلك الحق. اذا كنت املك سيارتي فأنت لا تملكها. ولكن في مجتمع عادل وحر لن تحد حرية الكلام التي اتمتع بها من حريتك. ومن ثم فان مبدأ ماديسون يقول ان على الحكومة ان تحمي حقوق الاشخاص عموما، ولكن يجب ان توفر ضمانات خاصة واضافية لحقوق طبقة واحدة من الاشخاص، طبقة اصحاب الاملاك.

استشف ماديسون احتمال استفحال خطر الديمقراطية مع مرور الزمن بسبب "زيادة نسبة من سيكدحون تحت وطأة جميع مصاعب الحياة ويتوقون سرا الى توزيع اكثر عدلا لنعمها". وخاف من ان يكتسبوا نفوذا. كان قلقا "لاعراض روح المساواة" التي بدت، وحذر من "الخطر مستقبلا" اذا ادى حق الاقتراع الى وضع "السلطة على الاملاك" في أيد ليس لها نصيب فيها. ووضح ماديسون بقوله :"لا يمكن توقع قيام من ليس لديهم املاك او الامل في الحصول عليها بالتعاطف بما فيه الكفاية مع حقوق التملك". فكان الحل الذي نادى به: الحفاظ على السلطة السياسية في ايدي من ينحدرون من ثروة الامة" مجموعة الرجال الاكثر قدرة"، اذ ان عامة الناس مفتتون وغير منظمين.

وتبرز بالطبع مشكلة "روح المساواة" في الخارج [خارج

الولايات المتحدة – المترجم] ايضا. وسنتعلم الكثير عن "النظرية الديمقراطية المطبقة فعلا" عندما نرى كيف يتم استيعاب المشكلة، لا سيما في الوثائق السرية الداخلية حيث يكون الزعماء اكثر صراحة وانفتاحا.

لنأخذ المثال الهام، مثال البرازيل، "عملاق الجنوب". طمأن الرئيس ايزنهاور خلال زيارة عام ١٩٦٠، البرازيليين بأن "نظام شركاتنا الخاصة الواعية اجتماعيا يعود بالفائدة على جميع الناس، الملاكين والعمال على حد سواء .. في ظل الحرية يبرهن العامل البرازيلي بسعادة على مباهج الحياة في ظل النظام الديمقراطي .واضاف ان نفوذ الولايات المتحدة قد حطم النظام "القديم في اميركا الجنوبية" بجلبه اليها "افكارا ثورية مثل التعليم الالزامي المجاني، المساواة امام القانون، والمجتمع اللاطبقي نسبيا، ونظام حكومة ديمقراطية مسؤول، والجهد الحر التنافسي ومستوى معيشة خرافي للجماهير".

رد فعل البرازيليين على الاخبار الطيبة التي حملها اليهم معلموهم من الشمال كان حادا. وكان وزير الخارجية جون فوستر دالاس قد ابلغ مجلس الامن القومي ان النخبة الاميركية اللاتينية "تشبه الاطفال ليس لديها عمليا اية قدرة على ممارسة الحكم الذاتي"، والأدهى من ذلك ان الولايات المتحدة "متخلفة جدا عن الاتحاد السوفييتي في استنباط اساليب للسيطرة على عقول وعواطف الناس البسطاء". واعرب دالاس وأيزنهاور عن قلقهما "لقدرة الشيوعيين على السيطرة على الحركات الجماهيرية"، وهي قدرة "لا نملك القدرة على محاكاتها" :"فهم يخاطبون فقراء الناس، ويريدون دوما سلب الاغنياء.".

بكلام آخر اننا نجد صعوبة في اقناع الناس بقبول مبدئنا القائل بوجوب قيام الاغنياء بسلب الفقراء – مشكلة علاقات عامة لم تحل بعد!

واجهت ادارة كينيدي القضية بتحويل مهمة العسكريين في

اميركا اللاتينية من مجال "الدفاع القاري" الى مجال "الامن الداخلي"، فكان لهذا القرار نتائج مصيرية، ابتداء بالانقلاب العسكري الوحشي والاجرامي في البرازيل. كانت واشنطن تنظر الى العسكريين على انهم "جزيرة تعقل" في البرازيل. رحب سفير كينيدي لينكولن جوردن بالانقلاب باعتباره "ثورة ديمقراطية" ، وبحق "الانتصار الوحيد الاكثر حسما للحرية في منتصف القرن العشرين". واضاف جوردن – الاقتصادي السابق في جامعة هارفرد – يقول :ان انتصار الحرية هذا – أي الاطاحة العنيفة بالديمقراطية البرلمانية – لا بد ان "يخلق جوا افضل بكثير بالنسبة للاستثمارات الخاصة" – وهذا يعطي المزيد من الدلائل على المعنى التطبيقي للمصطلحين "الحرية" و "الديمقراطية".

بعد عامين ابلغ وزير الدفاع [الاميركي – المترجم] روبرت ماكنمارا العاملين معه بأن "سياسات الولايات المتحدة تجاه العسكريين في اميركا اللاتينية كانت فعالة في مجملها في تحقيق الاهداف المحددة لها". حسنّت "قدرات الامن الداخلي" واوجدت "نفوذا عسكريا اميركيا طاغيا"، واصبح العسكريون في اميركا اللاتينية يفهمون مهماتهم ولديهم التجهيزات للقيام بها بفضل برامج كينيدي الخاصة بالمساعدات العسكرية والتدريب. تشمل تلك المهمات الاطاحة بالحكومات المدنية "حالما يشعر العسكريون بأن تصرف الزعماء اصبح يضر برفاه الأمة". وأوضح مثقفو ادارة كينيدي ذلك بقولهم ان اعمالا كهذه على يد العسكريين امر ضروري في "بيئة اميركا اللاتينية الثقافية". ولنا ان نثق ان تلك المهمات ستنفذ على الوجه الصحيح بما ان العسكريين توصلوا الى "فهم الاهداف الاميركية وانحازوا اليها". ويضمن ذلك نتيجة صحيحة "للصراع الثوري من اجل السلطة بين المجموعات الرئيسية التي تشكل الهيكل الطبقي الحالي" في اميركا اللاتينية، وهي نتيجة ستحمي "الاستثمار الاميركي الخاص والتجارة ، باعتباره "الاساس الاقتصادي" الذي شكل جوهر "اهتمام

الولايات المتحدة السياسي في اميركا اللاتينيـــة".

هذه وثائق سرية، تتعلق في هذه الحالة بليبرالية كيـــنـــيـــدي. بالطبع تختلف الاحاديث العامة اختلافا كبيرا، وان اقتصرنا علـــيـــهـــا فسنفهم مجرد القليل عن المعنى الحقيقي "للديمقراطـــيـــة" او عـــن النظام العولمي للسنوات الماضية، وكذلك عن المستقبـــل، بـــمـــا ان نفس الايادي هي التي تمسك بزمام الامـــور.

الدراسات الاكثر جدية لديها وضوح حول الحقائق الاساسيـــة. فدول الأمن القـــومـــي (National Security State) [في اميركـــا اللاتينية – المترجم] التي اقامتها الولايات المتحدة وساندتها، جـــرت مناقشة موضوعها في كتاب هام كتبه لارس شولتس، احد كبار علمـــاء اميركا اللاتينية. هدف هذه المجموعة، حسب قوله، هو "الـــقـــضـــاء نهائيا على احتمال أي تهديد لهيكل الامتيازات الاجتماعية – الاقتصادية القائم، وذلك بالغاء مشاركة الاغلبية العددية"، أي "الوحش الهائـــل" الذي تحدث عنه هاملتون. الهدف هو ، في الأساس، ذاته في المجتمع المحلي وان كانت الوسائل تختلـــف.

يستمر هذا النمط الى يومنا هذا. الدولة التي تحتل المكـــانـــة الاولى في انتهاك حقوق الانسان في القارة هي كولومبيا، وهـــي فـــي نفس الوقت اكبر متلق للمساعدات العسكرية الاميركية ومستفـــيـــد من برامج التدريب العسكري خلال السنوات الاخيرة، بذريعة "حـــرب المخدرات"، وما هذه الا "خرافة"، كما تورد بانتظام تقارير مجموعات الدفاع عن حقوق الانسان والكنيسة وغيرهم ممن حققوا في ســـجـــل الفظائع المريع والعلاقات الوثيقة بين تجار المخدرات وملاك الاراضي والعسكريين وشركائهم من شبه العسكريين. لقد دمر ارهاب الدولـــة المنظمات الشعبية وقضى عمليا على الحزب السياسي المستقل الوحيد باغتيال آلاف من نشطائه بما في ذلك مرشحيه في انتخابات الرئاســـة ورؤساء بلديات وغيرهم. رغم ذلك تجري الاشادة بكولومبيا عـــلـــى

انها ديمقراطية مستقرة، فيتم الكشف مرة اخرى عن ما هو معني بكلمة "ديمقراطية".

المثال ذو الدلالة الخاصة هو رد الفعل على أول تجربة مع الديمقراطية في غواتيمالا. السجل السري لهذه الحالة متوفر جزئيا، ومن ثم فاننا نعرف الكثير عن التفكير الذي وجه السياسة. في عام ١٩٥٢ حذرت وكالة المخابرات المركزية الاميركية من ان "سياسات الحكومة الراديكالية والوطنية نالت "تأييد او قبول كل الشعب الغواتيمالي تقريبا". اخذت الحكومة في "تعبئة الفلاحين الخاملين سياسيا حتى ذلك الوقت" وفي خلق "تأييد جماهيري للنظام الحالي" عن طريق تنظيم العمال والاصلاح الزراعي وسياسات اخرى اقترنت في الاذهان بثورة ١٩٤٤ التي استنهضت حركة وطنية قوية تسعى لتحرير غواتيمالا من الديكتاتورية العسكرية والتخلف الاجتماعي والاستعمار الاقتصادي ، تلك السمات التي طبعت الماضي"؛بثت سياسات الحكومة الديمقراطية" الاخلاص وتطابقت مع المصالح الذاتية لغالبية الغواتيماليين الواعين سياسيا". وجاء في تقرير مخابرات وزارة الخارجية ان القيادة الديمقراطية "كانت تصر على الحفاظ على نظام سياسي مفتوح"، وبالتالي كانت تسمح للشيوعيين "بتوسيع عملياتهم والتوجه بفاعلية الى مختلف قطاعات السكان". فعولجت نواقص الديمقراطية هذه بالانقلاب العسكري لعام ١٩٥٤ وحكم الارهاب الذي خيم منذ ذلك الزمن، دوما بتأييد الولايات المتحدة الواسع النطاق.

برزت ايضا مشكلة تأمين "الموافقة" مع المؤسسات الدولية. كانت الامم المتحدة في البداية مؤسسة مضمونة بالنسبة لسياسات الولايات المتحدة وموضع اعجاب كبير، ولكن نهاية الاستعمار اسفرت عما يمكن تسميته ب "استبداد الاكثرية". وابتداء من الستينيات اصبحت واشنطن الاولى في استخدام الفيتو ضد قرارات مجلس

الامن (تأتي بريطانيا في المرتبة الثانية بينما تأتي فرنسا في المرتبة الثالثة، يفصلها عن بريطانيا مسافة بعيدة)، وفي الاقتراع كانت وحدها او مع قلة من الدول العميلة ضد قرارات الجمعية العامة. وفقدت الامم المتحدة حظوتها وبدأت تظهر مقالات جادة تتساءل لماذا العالم" يعارض الولايات المتحدة" – كون الولايات المتحدة هي التي تعارض العالم أمر ناشز ومستهجن لا يمكن التفكير به. ومرت علاقات الولايات المتحدة مع محكمة العدل الدولية وغيرها من المؤسسات الدولية بنفس مراحل التطور ، الامر الذي سنعود اليه.

كانت ملاحظاتي عن الاصول الماديسونية [نسبة لماديسون – المترجم] للمفاهيم السائدة عن الديمقراطية غير منصفة من زاوية مهمة. فماديسون، مثله كمثل آدم سميث وغيره من مؤسسي الليبرالية الكلاسيكية، جاء في فترة ما قبل الراسمالية وكان بروحه معادياً للراسمالية. توقع ان يكون الحكام "رجال دولة مستنيرين" و "فلاسفة خيّرين" "تميز حكمتهم المصالح الحقيقية لبلادهم"، يقومون "بتهذيب و "توسيع" "وجهات نظر العامة" ويحمون مصالح البلاد الحقيقية من "عبث" الاغلبية الديمقراطية ولكن باستنارة وكرم.

ولكن سرعان ما ادرك ماديسون خلاف ذلك، عندما انطلقت "الاقلية الثرية" تستخدم سلطتها الجديدة تماما كما تنبأ آدم سميث قبل ذلك بسنوات قليلة. كانوا مصممين على اتباع ما اسماه سميث "الحكمة الشريرة" للسادة القائلة :"كل شيء لنا ولا شيء للآخرين". ومع حلول عام ١٧٩٢ حذر ماديسون من ان الدولة الرأسمالية التنموية الناشئة اخذت "تستعيض عن الواجب العام بدافع المصلحة الخاصة". مما يؤدي الى "سيطرة حقيقية للاقلية تحت ستار حرية الاكثرية الظاهرية". واستنكر السقوط الاخلاقي الوقح لذلك الزمان "حيث تصبح القوى الخاصة "زمرة الحكومة المتنفذة – ادواتها وطاغيتها، ترتشي بعطاياها وهباتها وتروع بلجتها وتضافرها"، تلقي

على المجتمع بظل "السياسة"، كما قال جون ديوي فيما بعد. كان جون ديوي الذي يعتبر من اهم فلاسفة القرن العشرين وشخصية بارزة من شخصيات الليبرالية في اميركا الشمالية، قد اكد على ان الديمقراطية ستصبح ذات محتوى هزيل عندما يتحكم كبار رجال الاعمال في حياة البلاد عن طريق سيطرتهم على "وسائل الانتاج والصرافة والدعاية والمواصلات والاتصالات، يدعمها التحكم بالصحافة ووكلاء الصحافة وغيرها من وسائل الاعلان والدعاية". بالاضافة الى ذلك كان يؤمن ان في مجتمع حر ديمقراطي لا بد ان يكون العمال" سادة مصيرهم الصناعي"، وليس ادوات يستأجرها اصحاب العمل - افكار يمكن ان توجد اصولها في الليبرالية الكلاسيكية وحركة التنوير وكانت تظهر دائما في النضالات الشعبية في الولايات المتحدة، كما في غيرها.

حدثت تغيرات عديدة خلال المائتي عام الماضية، الا ان تحذيرات ماديسون اصبحت الان اكثر ملاءمة، - واكتسبت معنى جديدا مع انشاء مؤسسات الطغيان الخاصة الكبرى التي منحت سلطات استثنائية في مطلع هذا القرن، لا سيما من قبل المحاكم. فالنظريات التي استنبطت لتبرير هذه "الكيانات القانونية الجامعة"، كما يطلق عليها في بعض الاحيان مؤرخو القانون، ترتكز الى افكار تشكل ايضا اساس الفاشية والبلشفية: الكيانات العضوية لها من الحقوق ما يفوق ويعلو على حقوق الاشخاص. تتلقى "هبات" طائلة من الدول التي تسيطر عليها الى حد كبير، وتظل "أدوات ومستبدين"، حسب قول ماديسون. لقد اكتسبت سيطرة كبيرة على الاقتصاد المحلي والدولي وكذلك على الانظمة المعلوماتية والمبدأية، معيدة بذلك الى الاذهان همّا آخر من هموم ماديسون: "الحكومة الشعبية" التي ليس لديها معلومات شعبية او الوسائل للحصول عليها ما هي الا مقدمة لمهزلة او مأساة، او قد يكون لكليهما.

لنلقِ الآن نظرة على المباديء التي استنبطت من اجل فرض الاشكال الحديثة للديمقراطية السياسية. جرى التعبير عنها بدقة في كتاب ارشادي هام لصناعة العلاقات العامة ألفه احد كبار رجالها، ادوارد بيرنيز. يستهل بيرنيز كتابه بقوله :"ان التلاعب الواعي والذكي بالعادات والاراء المنظمة للجماهير هو عنصر هام في المجتمع الديمقراطي". وللقيام بهذه المهمة الاساسية" يتعين على الاقليات الذكية استخدام الدعاية بشكل مستمر ومنتظم" لأنها الوحيدة التي "تفهم العمليات الذهنية والانماط الاجتماعية للجماهير" وتستطيع" ان تحرك الاسلاك التي تتحكم بالعقل العام". لهذا "وافق مجتمعنا على السماح بأن تقوم القيادة والدعاية بتنظيم منافسة حرة" – حالة اخرى من حالات "الموافقة بلا موافقة". ان الدعاية توفر للقيادة آلية "لتشكيل عقل الجماهير وتكييفه "بحيث "تلقي بقوتها المكتسبة حديثا في الاتجاه المرغوب". فالقيادة قادرة على "تنظيم العقل العام بشكل عسكري تماما كما يفعل الجيش مع اجساد جنوده". "هندسة الموافقة" هذه هي "جوهر العملية الديمقراطية"، هكذا كتب بيرنيز يقول قبل تكريمه بقليل من الجمعية السيكولوجية الاميركية عام ١٩٤٩.

تم الاقرار بوضوح متزايد بأهمية "السيطرة على العقل العام" مع نجاح النضالات الشعبية في توسيع شروط الديمقراطية، مما اثار ما اسمته النخب الليبرالية "بأزمة الديمقراطية"، مثل ما يحدث عندما يصبح الشعب السلبي واللاأبالي في العادة منظما يسعى للدخول الى الحلبة السياسية لمتابعة مصالحه ومطالبه، فيهدد بذلك الاستقرار والنظام. وكما يفسر بيرنيز المشكلة :"مع انتشار حق الاقتراع العام والتعليم العام ..اصبحت حتى البرجوازية تخاف في النهاية من عامة الناس". فقد انتشرت وطبقت اساليب جديدة "لتكييف عقول الجماهير"، تلك الجماهير التي قُطعت لها الوعود بأنها ستصبح الملك، ذلك التوجه الذي انعكست آيته لحسن الحظ – هكذا كان الأمل.

بيرنيز، احد ليبراليي الاتجاه الجديد (١) ، كان قد نمّى مهاراته في لجنة الرئيس ويدرو ويلسون للمعلومات العامة، وهي اول وكالة دعاية حكومية في الولايات المتحدة. وضّح بيرنيز في كتابه الارشادي عن العلاقات العامة المعنون "الدعاية" :"ان نجاح الدعاية المذهل خلال الحرب هو الذي فتح اعين القلة الذكية في جميع مجالات الحياة على امكانيات تنظيم العقل العام [كما تنظم الكتائب العسكرية]". ولعل القلة الذكية لم تكن تدرك ان "النجاح المذهل" كان يعتمد الى حد غير قليل على الافتراءات الدعائية عن فظائع الجنود الالمان، زودتهم بها وزارة الاستعلامات البريطانية، التي حددت سرا مهمتها "بتوجيه تفكير غالبية العالم".

كل هذا هو مبدأ من مباديء [الرئيس ودرو] ويلسون، يعرف باسم "مثالية ويلسون" في النظرية السياسية. كانت وجهة نظر ويلسون الخاصة تتلخص في ان ثمة حاجة لنخبة من السادة "ذوي مثل عليا" للحفاظ على "الاستقرار والاستقامة ". وفسر ولتر ليبمان، وهو محنك آخر من لجنة ويلسون للدعاية، ذلك في مقالاته المؤثرة عن الديمقراطية بقوله ان الاقلية الذكية من "الرجال المسؤولين" هي التي يجب ان تتحكم في صنع القرار. كان ليبمان ايضا اكثر شخصية تتمتع بالاحترام في الصحافة الاميركية، ومعلقاً مرموقاً حول الشؤون العامة لفترة نصف قرن. اضاف يقول :ان الاقلية الذكية "طبقة متخصصة" مسؤولة عن وضع السياسة وعن "تشكيل رأي عام سديد"، يجب ان تكون متحررة من تدخل العامة حيث يوجد الجهلة والغرباء الفضوليون". واستطرد ليبمان يقول يجب "وضع العامة في مكانهم"، فمهمتهم هي ان يكونوا "مراقبين للاحداث" وليس مشاركين، باستثناء

---

(١) الاتجاه الجديد:(New Deal)برنامج اقتصادي واجتماعي اصلاحي وضعه الرئيس فرانكلين روزفلت في الولايات المتحدة الاميركية للخروج من الأزمة الاقتصادية وآثارها في الثلاثينيات - المترجم.

ممارسة تمارين انتخابية دورية يختارون خلالها من بين الطبقة المتخصصة. يجب ان يكون الزعماء احرارا للعمل في "عزلة تكنوقراطية"، حسب تعبير سائد للبنك الدولي.

حذر هارولد لاسويل، وهو احد مؤسسي علم السياسة الحديث، في دائرة معارف العلوم الاجتماعية من انه يتعين على القلة الذكية ان تقر "بجهل وغباء الجماهير" والاّ ترضخ "للجمود الفكري الديمقراطي القائل إن الرجال افضل من يحكم على مصالحهم". انهم ليسوا افضل حكام، بل نحن الافضل. يجب السيطرة على الجماهير لمصلحتها، وفي المجتمعات الاكثر ديمقراطية حيث القوة غير متوفرة يتعين على المدراء الاجتماعيين اللجوء الى "اسلوب تحكم وسيطرة جديد كلية، أي من خلال الدعاية بالأساس".

لاحظوا ان هذا مبدأ ليبني بعينه. فالشبه بين النظرية الديمقراطية التقدمية والماركسية – اللينينية شبه مثير، وهو شيء تنبأ به باكونين (١) قبل ذلك بكثير.

اذا توفر لنا الادراك الملائم لمفهوم "الموافقة" سنرى ان تطبيق برنامج الشركات ورجال الاعمال رغم اعتراضات الجمهور يتم "بموافقة الحكومة"، وهي شكل من اشكال "الموافقة بلا موافقة". وهذا وصف منصف لما يحدث في الولايات المتحدة. فغالبا ما توجد هوة بين ما يفضله الجمهور وبين السياسة العامة، وقد اتسعت هذه الهوة كثيرا في السنوات الاخيرة. واجراء مقارنة سيلقي المزيد من الضوء على كيفية عمل النظام الديمقراطي.

اكثر من ٨٠٪ من الجمهور يعتقد ان الحكومة "تعمل لصالح القلة والمصالح الخاصة وليس لمصلحة الشعب"، وهذه زيادة على نسبة الخمسين في المائة التي كانت في السنوات السابقة. اكثر من

---

(١) ميخائيل باكونين (١٨١٤-١٨٧٦) ثوري روسي، كان من زعماء الأممية الاولى ، ثم اصبح منظر الفوضوية – المترجم.

٨٠٪ يعتقد ان النظام الاقتصادي" غير عادل من اساسه"، وان الشغيلة يشاركون قليلا في توجيه ما يجري في البلاد. اكثر من ٧٠٪ يشعرون ان "الشركات ورجال الاعمال اكتسبوا سلطات واسعة على نواح عديدة من الحياة الاميركية." ويعتقد الجمهور بنسبة ٢٠ الى ١ ان على الشركات العملاقة ان "تضحي في بعض الاحيان بالربح من اجل تحسين الامور بالنسبة لعمالها وللمجتمعات المحلية".

ان مواقف الجمهور تظل اشتراكية ديمقراطية عنيدة في نواح هامة، كما كانت خلال سنوات رئاسة ريغان، خلافا للكثير من الاساطير. ولكن علينا ان نلاحظ ان هذه المواقف اقل بكثير من تلك الافكار التي حركت الثورات الديمقراطية. العاملون في اميركا الشمالية خلال القرن التاسع عشر لم يستجدوا حكامهم حتى يكونوا اكثر كرما واحسانا، بل انكروا عليهم حقهم في الحكم. الصحافة العمالية طالبت :"العاملون في المطاحن يجب ان يملكوها" مدافعة بذلك عن مثل الثورة الاميركية كما فهمها الرعاع الخطرون.

تشكل انتخابات الكونغرس عام ١٩٩٤ مثالا يكشف عن الهوة بين البلاغة والحقائق. وقد اطلق عليها اسم "زلزال سياسي" و "انتصار ساحق" و "انتصار للفكر المحافظ" مما يعكس التوجه المستمر نحو اليمين بعد ان منح الناخبون تفويضا شعبيا كاسحا "لجيش" نيوت جينجريتش اليميني المتطرف الذي وعد" بتخليصنا من الحكومة "واعادة الايام السعيدة عندما كان السوق الحر يحكم ويسود.

لننتقل الآن الى الحقائق. "الانتصار الساحق" تم تحقيقه بنسبة نصف اصوات المقترعين، أي نحو ٢٠٪ ممن يحق لهم الاقتراع، وهي ارقام لا تختلف عما كانت عليه قبل عامين عندما فاز الديمقراطيون. واحد من كل ٦ ناخبين وصف النتيجة بانها "تأكيد لبرنامج الجمهوريين"، وواحد فقط من بين كل اربعة سمع "بالعقد مع

امريكا" (١) الذي قدم البرنامج. وعندما جرى اطلاع الشعب عليه اعربت غالبية كبيرة معارضتها الكلية له. نحو ٦٠٪ من الجمهور طالب بزيادة الانفاق الاجتماعي. وبعد عام اعرب ٨٠٪ منهم عن اعتقاده "بضرورة قيام الحكومة بحماية الضعفاء في المجتمع، لا سيما الفقراء والمتقدمين بالسن وذلك بضمان حد ادنى من المستوى لهم وتوفير فوائد اجتماعية". كما ان ٨٠ الى ٩٠٪ من الاميركيين يؤيد توفير مساعدات عامة فيدرالية لمن لا يستطيعون العمل، وتأمين ضد البطالة ودعم لوصفات الدواء وضمان اجتماعي ودور رعاية للمسنين وحد ادنى من الرعاية الصحية وضمان اجتماعي. ويؤيد ثلاثة ارباع الجمهور توفير عناية لاطفال الامهات العاملات ذوات الدخل المنخفض. التمسك بمثل هذه المواقف امر مثير للغاية في ضوء الهجمة الدعائية المستمرة لاقناع الجمهور بأنه يؤمن بخلاف ذلك كلية.

تشير دراسات للرأي العام انه كلما ازدادت معرفة الناخبين ببرنامج الجمهوريين في الكونغرس، ازدادت معها معارضتهم للحزب ولبرنامجه في الكونغرس. ولم يكن زعيم "الثورة" نيوت جينجريتش محبوبا لدى الجماهير عند انتصاره، واخذت شعبيته تتردى تدريجيا بعد ذلك بحيث اصبح اكثر الشخصيات السياسية المكروهة في البلاد. وكانت اكثر الامور مدعاة للهزء في انتخابات ١٩٩٦ منظر اقرب العاملين مع جينجريتش وهم يصارعون كي ينفوا اية صلة لهم بزعيمهم وبأفكاره. وفي الانتخابات الاولية كان اول من اختفى من المرشحين، ومنذ البداية تقريبا، فيل جرام، الممثل الوحيد لمجموعة الجمهوريين في الكونغرس، رغم التمويل الطائل الذي كان لديه

---

(١) العقد مع امريكا Contract with America هو الشعار والبرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري خلال انتخابات الكونغرس عام ١٩٩٤، تميز بمطالبه اليمينية مثل تقليص الانفاق العام لا سيما على الشؤون الاجتماعية – المترجم.

والكلام الذي كان يقوله ومن المفروض ان الناخبين يحبون سماعـــه، حسب العناوين الرئيسية في الصحف. وفي الواقع اختفت مجمـــوعـــة القضايا السياسية كلها فور مواجهة المرشحين للناخبين في يـــنـــايـــر/ كانون الثاني ١٩٩٦. المثال الاكثر اثارة كان موضوع موازنة الميزانية. فطيلة عـــام ١٩٩٥ كانت القضية الرئيسية في البلاد هي كـــم مـــن الوقت يجب ان تستغرق العملية، سبع سنوات او اكثر قليلا. واغلقت دوائر الحكومة عدة مرات مع احتدام الخلاف. وحـــال مـــا بـــدأت الانتخابات الاولية اختفى الحديث عن الميزانية. وابدت صحـــيـــفـــة "وول ستريت جورنال" استغرابها لان الناخبين "تخلوا عن انشغالهـــم بموازنة الميزانية". انشغال الناخبين الفعلي كان على العكس تحديـــدا، كما اظهرت استطلاعات الرأي على الدوام: انهم يعارضون مـــوازنـــة الميزانية من غير توفر الحد الادنى من الفرضيات الواقعيـــة.

ولكي نكون دقيقين لا بد من القول ان اقساما من الجمـــهـــور كانت تشارك الحزبين السياسيين انشغالهما بموضوع موازنة الميزانية. ففي اغسطس/آب ١٩٩٥ اختار ٥٪ من السكان العجز في الميزانيـــة كأهم مشكلة تواجه البلاد، واضعين اياها في مصاف مشكلة التشـــرد. الا ان الخمسة في المائة المنشغلة بالميزانية كانت تضم ايضا اشخاصا لهم وزنهم. كتبت مجلة "بيزنيس ويك" في معرض حديثها عن استطلاع لرأي كبار مدراء الشركات تقول :"تكلم رجال الاعمال الاميركيـــون: وازنوا الميزانية الفيدرالية". وعندما يتحدث رجال الاعمال تتـــحـــدث الطبقة السياسية ووسائل الاعلام. وهكذا ابلغت وسائل الاعلام الجمهور بأنه يطالب بموازنة الميزانية، واوردت بالتفصيل التخفيـــضـــات فـــي الانفاق الاجتماعي تمشيا مع مشيئة الجمهور – رغم ان الجمـــهـــور يعارض بقوة كل ذلك كما اظهرت استطلاعات الرأي. وليـــس مـــن المستغرب ان الموضوع اختفى فجأة حال ان واجه الساسة " الوحـــش الهائل".

وليس من المستغرب ايضا ان يستمر تطبيق البرنامج بجوانبه المزدوجة المعتادة – تخفيضات قاسية في الانفاق الاجتماعي غالبا ما هي مكروهة على الصعيد الشعبي، مقرونة بزيادة في ميزانية البنتاجون التي يعارضها الجمهور، ولكن رجال الاعمال يؤيدون بشدة كلتا الحالتين. اسباب زيادة الانفاق يمكن فهمها بسهولة عندما نأخذ في الاعتبار الدور الداخلي للبنتاجون :تحويل الاموال العامة الى قطاعات الصناعة المتقدمة كي تجري، على سبيل المثال، حماية الاغنياء من دائرة نيوت جينجريتش الانتخابية من متاعب السوق وتقلباته بدعم مالي من الحكومة اكثر من اية منطقة عمرانية في البلاد (باستثناء الحكومة الفيدرالية نفسها) بينما زعيم الثورة المحافظة يندد بالحكومة الكبيرة ويشيد بالفردية الخشنة.

اتضح منذ البداية من استطلاعات الرأي ان قصص النجاح الكاسح للفكر المحافظ غير صحيحة. وقد تم الاعتراف بذلك الآن. وافاد اخصائي استطلاعات الرأي لمجموعة جينجريتش من الجمهوريين ان قوله بأن غالبية الناس تؤيد "العقد مع اميركا" يعني انها معجبة بالشعارات التي استعملت لتغليفه. واظهرت دراساته، على سبيل المثال، ان الجمهور يعارض تفكيك نظام الرعاية الصحية، بل ويريد "الحفاظ عليه وحمايته وتقويته" من اجل "الجيل القادم". وهكذا جرى تعليب "التفكيك" على انه "حل يحافظ على ويصون" نظام الرعاية الصحية من اجل الجيل القادم. وينطبق نفس الكلام على كافة الامور عموما.

كل هذا امر طبيعي للغاية في مجتمع يديره الى حد غير عادي رجال الاعمال والشركات وذو نفقات هائلة على التسويق: تريليون دولار سنويا، أي سدس اجمالي الناتج المحلي يمكن خصم غالبيتها من مستحقات الضرائب – وهكذا يدفع الشعب ثمن تمتعه بالخضوع للتلاعب بمواقفه وسلوكه.

ولكن من الصعب ترويض "الوحش الهائل". وقد ساد الاعتقاد مرارا بأن المشكلة قد حلت، وانه تم الوصول الى "نهاية التاريخ" في مدينة فاضلة من صنع السادة. وتوفرت احدى اللحظات الكلاسيكية عند مولد المبدأ الليبرالي الجديد في مطلع القرن التاسع عشر عندما اعلن ديفيد ريكاردو (١) وتوماس مالثوس (٢) وغيرهما من كبار شخصيات الاقتصاد الكلاسيكي ان العلم الحديث اثبت بدون ادنى شك، وبيقين كيقين قوانين نيوتن (٣)، اننا فقط نؤذي الفقراء بمحاولتنا مساعدتهم، وان افضل هدية نقدمها للجماهير هي تحريرهم من وهم ان لهم حقا في الحياة. فالعلم الحديث اثبت ان ليس للناس اية حقوق سوى تلك التي يستطيعون نيلها في سوق العمل غير المنظم. ومع حلول العقد الثالث من القرن التاسع عشر بدا ان هذه المبادئ انتصرت في انجلترا. وقد كتب كارل بولاني قبل خمسين عاما في كتابه الكلاسيكي "التحول العظيم" يقول انه مع انتصار التفكير اليميني وتحوله الى خدمة المصالح الصناعية والمالية البريطانية اجبر الشعب الانكليزي على اتباع "التجربة الطوباوية"، ثم اضاف، وكان ذلك "اشد اجراءات الاصلاح الاجتماعي قسوة" في التاريخ قاطبة، "دمرت حياة جموع من الناس". ولكن برزت مشكلة غير متوقعة. بدأت الجماهير الغبية "تستنتج: بما ان ليس لنا الحق في الحياة، فليس لكم الحق في الحكم. واضطر الجيش البريطاني الى مواجهة الاضطرابات والاخلال بالنظام. ولكن سرعان ما لاح خطر آخر عندما بدأ العمال

---

(١) ديفيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣) اقتصادي انجليزي. من اوائل منظري الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. صاحب نظرية هامة حول ايجار الارض وريعها - المترجم.

(٢) توماس مالثوس (١٧٦٦-١٨٣٤) اقتصادي انجليزي، عرف بنظريته حول تزايد السكان القائلة بأن تزايد السكان يشكل خطرا على استمرار الحياة على وجه الأرض. دعا الى تحديد النسل طوعا - المترجم.

(٣) اسحق نيوتن (١٦٤٢-١٧٢٧) عالم رياضيات وفيزياء وفلك وفيلسوف بريطاني. اكتشف قوانين الجاذبية، ومبادىء الحساب التفاضلي - المترجم.

في تنظيم انفسهم مطالبين بقوانين تحكم المصانع وتشريعات اجتماعية تحميهم من التجربة الليبرالية الجديدة القاسية. وغالبا ما كانوا يذهبون الى ابعد من ذلك. اتخذ العلم، المرن لحسن الحظ، اشكالا جديدة، مع تحول رأي النخبة استجابة للقوى الشعبية التي افلت زمامها واكتشف ان الحق في الحياة يجب المحافظة عليه بموجب عقد اجتماعي ما .

بدا للعديد في فترة لاحقة من القرن ان النظام استتب، بالرغم من ان قلة لم توافق. واغضب الفنان المشهور ويليام موريس (١)"المحترمين من ذوي الرأي" باعلانه بانه اشتراكي خلال محاضرة في اكسفورد. أقر بأن الرأي السائد هو ان النظام التنافسي او نظام "الشيطان يستولي على المؤخرة" سيكون آخر نظام اقتصادي يشهده العالم، وانه الكمال بعينه، ومن ثم تحقق به الوصول الى النهاية. واضاف يقول اذا كان التاريخ قد وصل الى نهايته فسوف تموت الحضارة". ولكنه رفض تصديق ذلك رغم التصريحات الواثقة الصادرة عن "اكثر الرجال علما". وقد كان على صواب، كما اظهرت النضالات الشعبية.

في الولايات المتحدة ايضا جرى الترحيب بالتسعينيات المرحة من القرن الماضي باعتبارها "الكمال" و "النهاية". ومع حلول العشرينيات الصاخبة [من القرن العشرين - المترجم] تم الادعاء بثقة ان العمال قد سحقوا الى الابد وان رغبة الاسياد الطوباوية قد تحققت - تحقق ذلك في "اميركا اللاديمقراطية للغاية" بالرغم من احتجاجات عمالها، حسب قول ديفيد مونتجمري، استاذ التاريخ في جامعة ييل. ولكن الاحتفال هذه المرة ايضا كان سابقا لاوانه. فبعد سنوات قليلة هرب "الوحش الهائل" مرة اخرى من قفصه، واضطرت

---

(١) ويليام موريس (١٨٣٤-١٨٨٦) رسام ومؤلف انجليزي، كتب الكثير حول الفن. شارك في نهضة الفن الزخرفي. كان من رواد الاسلوب الحديث في الرسم في عصره - المترجم.

الولايات المتحدة – المجتمع الذي يديره رجال الاعمال والشركات – تحت ضغط النضالات الشعبية الى التسليم بحقوق اكتسبت منذ فترة طويلة في اكثر المجتمعات استبدادا.

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة اطلق رجال الاعمال والشركات هجوما دعائيا واسعا لاستعادة ما خسروه. ومع نهاية الخمسينيات ساد الاعتقاد بأن الهدف قد تحقق. فكتب دانيل بيل، عالم السوسيولوجيا في جامعة هارفرد، يقول : لقد وصلنا الى "نهاية الايديولوجية" في العالم الصناعي. وكان قبل سنوات قليلة قد كتب، كمحرر لكبرى مجلات المال والاعمال "فورشن" (الثروة)، عن الحجم "المذهل" لحملات الدعاية التي يقوم بها رجال الاعمال الهادفة الى التغلب على المواقف الاشتراكية الديمقرطية التي ما زالت سائدة في سنوات ما بعد الحرب.

مرة اخرى كان الاحتفال سابقا لاوانه. فأحداث الستينيات اظهرت ان "الوحش الهائل" ما زال يصول ويجول، مثيرا مجددا الخوف من الديمقراطية بين "الرجال المسؤولين". خصصت اللجنة الثلاثية التي اسسها ديفيد روكفلر عام ١٩٧٣، الجزء الاكبر من دراستها الى "ازمة الديمقراطية" في العالم الصناعي في الوقت الذي كانت فيه قطاعات واسعة من الشعب تحاول الدخول الى الحلبة العامة. وقد يعتقد السذج ان ذلك كان يشكل خطوة نحو الديمقراطية، ولكن اللجنة فهمته على انه "ديمقراطية مفرطة"، واعربت عن املها في استعادة الايام التي كان فيها "ترومان قادر على حكم البلاد بالتعاون مع عدد صغير نسبيا من محامي ومصرفيي وول ستريت"، حسب تعليق المقرر الاميركي، فذلك هو "الاعتدال الملائم للديمقراطية". ابدت اللجنة قلقا خاصا جراء فشل ما اسمته المؤسسات المسؤولة عن "تثقيف الشباب": المدارس، الجامعات والكنائس. واقترحت اساليب لاعادة النظام وللعودة بالجمهور الى حالة السلبية

والطاعة، وللتغلب على ازمة الديمقراطيـــة.

تمثل اللجنة القطاعات الأممية الاكثر تقدمية في السلطة والحياة الثقافية في الولايات المتحدة واوروبا واليابان. اختير اعـــضـــاء ادارة كارتر بأكملهم تقريبا من بين صفوفها. لا بد من الاشارة هنـــا الـــى ان الجناح اليميني يتبنى خطا اكثر تشددا وقســـوة.

ابتداء من السبعينيات وضعت التغييرات التي طـــرأت عـــلـــى الاقتصاد الدولي اسلحة جديدة في ايدي الاسياد، فمكنتهم من تقليص العقد الاجتماعي الذي كانوا يكرهونه، والذي اكتسب بـــنـــضـــالات شعبية. وجرى تقليص الطيف السياسي في الولايات المتحـــدة، الـــذي هو ضيق في الاصل، الى حد لا يكاد يشاهد، وبعد تولي بيل كلينتـــون الرئاسة بعدة شهور عبر المقال الرئيسي في صحيفة "وول ستـــريـــت جورنال" عن سروره لأن "الرئيس كلينتون وادارته على وفاق تام حول كل القضايا، قضية قضية، مع اميركا الشركات الكبرى"، ممـــا دفـــع رؤساء الشركات الرئيسية الى الهتاف استحسانا وقد امتلأوا غبـــطـــة "لاننا على وفاق مع هذه الادارة اكثر من كل الادارات السابـــقـــة"، حسب قول احدهم.

وبعد عام وجد كبار رجال الاعمال ان بوسعهم تحقيق احســـن مما كانوا يتوقعون، ومع حلول سبتمبر/ايـــلـــول ١٩٩٥ قالت مجلة "بيزنيس ويك" ان الكونغرس الجديد "يمثل علامة فارقة بالنـــســـبـــة لرجال الاعمال". فلم يسبق ان انهمرت وبحماس كل هذه الاشـــيـــاء الطيبة على رجال الاعمال في اميركا". وفي انتخابات نوفمبر/تشريـــن الثاني ١٩٩٦ كان المرشحان جمهوريين معتدلين على دراية طويلـــة بالحكومة وشؤونها ومرشحي عالم رجال الاعمال. وكتبت صحـــافـــة المال ورجال الاعمال تقول ان الحملة الانتخابية كانت مملة، مـــلـــلا يسجله التاريخ. واظهرت استطلاعات الرأي ان الاهتمام الشعبي قـــد انخفض اكثر من المستويات المتدنية السابقة بالرغم مـــن الانـــفـــاق

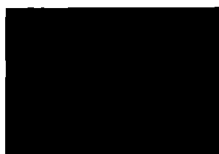
الذي حطم كل الارقام القياسية، وان الناخبين لم يستطيبوا كلا المرشحين ولا يتوقعون منهما الا القليل.

هنالك استياء واسع من النظام الديمقراطي وطريقة عمله. وتشير التقارير الى ان الظاهرة نفسها تسود في اميركا اللاتينية، وبالرغم من اختلاف الظروف فان بعض الاسباب هي نفسها. وقد اكد استاذ العلوم السياسية الارجنتيني اتيلو بورون حقيقة ان العملية الديمقراطية طبقت في اميركا اللاتينية مقرونة بالاصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، الامر الذي كان بمثابة مأساة بالنسبة لغالبية الناس. تطبيق برامج مشابهة في اغنى بلد في العالم كانت له نتائج مماثلة. فعندما يعتقد اكثر من ٨٠٪ من الجمهور ان النظام الديمقراطي خدعة وان الاقتصاد "غير عادل من اساسه" تكون "موافقة المحكوم" عندئذ ضحلة للغاية.

تسجل صحافة رجال الاعمال والمال ان "رأس المال قد قهر العمال واستغلهم بوضوح خلال الخمسة عشر عاما الماضية"، مما مكنه من تحقيق العديد من الانتصارات، ولكنها تحذر في الوقت نفسه من ان الايام المجيدة هذه قد لا تدوم طويلا بسبب "الحملات العدائية" المتزايدة للعمال من اجل ضمان ما يسمى "بأجر يمكنهم من العيش" و "قطعة مضمونة اكبر من الكعكة".

جدير ان يتذكر المرء اننا مررنا بكل هذا وعرفناه في الماضي - "نهاية التاريخ"، "الكمال"، "النهاية"، كلها اعلنت من قبل ، ولكن دون وجه حق. انني اعتقد ان بوسع أي شخص ان يميز في الواقع التقدم الذي يتحقق ببطء، رغم كل الاستمرارية البائسة. ففي البلدان الصناعية المتقدمة، وغالبا في اماكن اخرى ايضا، تستطيع النضالات الشعبية ان تبدأ من مستويات اعلى وتوقعات اكبر من تلك التي كانت في فترة التسعينيات [من القرن التاسع عشر ـ المترجم]. المرحة والعشرينيات الصاخبة، او حتى قبل ثلاثين عاما. ويمكن

للتضامن الاممي ان يتخذ اشكالا جديدة واكثر فائدة مع ادراك الغالبية العظمى من شعوب العالم ان مصالحها واحدة يمكن ان تتقدم بالعمل سوية. وليس ثمة داع الآن، كما لم يكن في أي وقت في الماضي، للاعتقاد بأننا مقيدون بقوانين اجتماعية غامضة وغير معروفة، وليس بمجرد قرارات اتخذت في مؤسسات خاضعة لمشيئة انسانية - مؤسسات انسانية يتعين عليها مواجهة امتحان المصداقية والشرعية، ان لم تجتزه يمكن استبدالها بأخرى اكثر حيوية وعدالة، كما حدث في الغالب في الماضي.





الولع بالأسواق الحرة

"كانت الأمم المتحدة لمدة تزيد على نصف قرن المنبر الرئيسي للولايات المتحدة في محاولة خلق عالم على صورتها، تـنـاور مـع حلفائها كي تتوصل الى اتفاقيات عالمية حول حـقـوق الانـسـان، والتجارب النووية او البيئة، تصر واشنطن ان تعكس قيمها". هذا هـو مجرى تاريخ فترة ما بعد الحرب وما نتعلمه من الفقرة الافتتـاحـيـة لخبر ورد على الصفحة الاولى من صحيفة "نيويورك تايمز"بقلم المحلل السياسي ديفيد سانجر. ولكن الايام تتغير، فعناوين الصحف الـيـوم تقول :"الولايات المتحدة تصدر قيمها حول السوق الحر عبر اتفاقيات تجارية عالمية". توجهت ادارة كلينتون، بعد ان تخطت الاعـتـمـاد التقليدي على الامم المتحدة، الى منظمة التجارة العالمية الجـديـدة للقيام بمهمة "تصدير القيم الاميركية". ويستطرد سانجر قائلا (ناقـلا عن ممثل الولايات المتحدة التجاري):قد تكون منظمة التجارة العالمية الاداة الاكثر فاعلية في نشر "ولع اميركا في الغاء القيود"، وكـذلـك بالنسبة للسوق الحر عموما و"القيم الاميركية الخاصة بالمنـافـسـة الحرة والقوانين المنصفة والتطبيق الفعال، في عالم ما زال يتخبط فـي الظلام. ويمكن التدليل بشكل مثير على هذه القيم الاميركية بموجـة المستقبل: الاتصالات، الانترنيت، تكنولوجيا الكمبيوتر المتـقـدمـة والعجائب الاخرى التي خلقتها الروح الادارية الاميركية الفـيـاضـة وقد حفزها السوق الذي تحرر اخيرا من تدخل الحكومة عـلـى يـد ثورة ريغان.

يقول يوسف ابراهيم في خبر آخر على الصفحة الاولـى مـن صحيفة "نيويورك تايمز" مكررا موضوعا مألوفا :"تحتضن الحكومـات في كل مكان اليوم دستور السوق الحر الذي بشر به في الثمانينيـات الرئيس ريغان ورئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر". احبـبـنـا ام كرهنا، ان المتحمسين والنقاد على طول امتـداد طـيـف الاراء –

ولنلتزم بالجانبين الليبرالي واليساري من الطيف - يتفقون حول "الاجتياح الجارف" لما يسميه دعاته" بثورة السوق": لقد غيرت "الفردية الخشنة الريغانية" [نسبة الى ريغان - المترجم] قوانين اللعبة على مستوى العالم بأسره، بينما هنا في الولايات المتحدة "يدي" الجمهوريون والديمقراطيون على حد سواء استعدادهم لاعطاء السوق "مداه كاملا"، وذلك في تكريسهم "للعرف الجديد".

ولكن هنالك عدة مشاكل تتعلق بالصورة هذه. الاولى تتعلق بالرواية عن نصف القرن الماضي. حتى اكثر الاشخاص التزاما بالايمان" برسالة اميركا" يتعين عليهم ان يعوا ان علاقات الولايات المتحدة مع الامم المتحدة كانت في الواقع عكس ما جاء في الفقرة الافتتاحية منذ ان فقدت الولايات المتحدة سيطرتها على الامم المتحدة، مع تقدم عملية تفكيك الاستعمار، الامر الذي ترك الولايات المتحدة معزولة بشكل منتظم ومعارضة للاتفاقيات العالمية المتعلقة بمجموعة واسعة من القضايا وملتزمة بتقويض المكونات الاساسية للامم المتحدة، لا سيما تلك ذات التوجه نحو العالم الثالث. ان العديد من القضايا المتعلقة بالعالم قابلة للنقاش، ولكن بالتأكيد عدا هذه.

أما فيما يتعلق "بالفردية الخشنة الريغانية" وعبادتها للسوق، ربما يكفينا النقل عن الاستعراض الخاص بسنوات ريغان الوارد في مجلة "فورين أفيرز" بقلم كبير اعضاء مجلس العلاقات الخارجية لشؤون المال. قال مشيرا "بتهكم" الى كون رونالد ريغان" رئيس الدولة في فترة ما بعد الحرب، الاكثر ولعا بمبدأ عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، قد قاد اكبر تحول نحو الحمائية منذ الثلاثينيات" - ليس في ذلك أي تهكم او سخرية بل تطبيق طبيعي "للحب الشديد لمبدأ عدم تدخل الدولة في الاقتصاد": انت تلتزم بالسوق، اما انا فلا، الا اذا كان الملعب منحازاً لصالحي كالعادة عبر تدخل واسع من الدولة. ان من الصعب ايجاد موضوع يسيطر بهذا القدر على التاريخ

الاقتصادي للقرون الثلاثة الماضية.

كان الريغانيون "يتبعون نهجا مطروقا - أحاله مؤخرا اتباع جينجريتش المحافظون الى فصل كوميدي عندما تغنوا بأمجاد السوق والقوا محاضرات صارمة حول ثقافة التبعية المنهكة على الفقراء محليا وفي الخارج بينما كانوا يتشدقون بفخر امام عالم رجال الاعمال بأن ريغان "منح الصناعة في الولايات المتحدة اكبر قدر من القيود على الاستيراد من أي من سابقيه خلال فترة ما يزيد على نصف قرن". في الواقع اكثر من سابقيه مجتمعين. قاد "الريغانيون" "منذ مطلع السبعينيات الهجوم المستمر من قبل الاغنياء والاقوياء على مبدأ [حرية التجارة]"، العمل الذي استنكره باتريك لو، الاقتصادي في سكرتارية الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (GATT)، فقدر التأثير التقييدي لاجراءات ريغان بنحو ثلاثة اضعاف ما لجأت اليه البلدان الاخرى الصناعية الكبرى.

كان "التحول الجذري نحو الحمائية" مجرد جزء من "الهجوم المستمر على مبادئ حرية التجارة، وقد تسارع في ظل "الفردية الريغانية الخشنة". ويتضمن فصل آخر من القصة موضوع تحويلات ضخمة من الاموال العامة الى السلطات الخاصة غالبا ما تكون تحت الغطاء التقليدي وهو "الامن". ما زالت هذه الاسطورة القديمة منذ قرون مستمرة حتى يومنا هذا دون أي تغيير ملحوظ بالطبع ليس هنا فقط، على الرغم من ان قمما جديدة من الخداع والرياء قد تم تسلقها على الصعيد المحلي.

بريطانيا في ظل حكم تاتشر تشكل، في الواقع، اختيارا جيدا للتدليل على ماهية "انجيل السوق الحر". ولنقتصر على بعض اكتشافات قليلة خلال الاشهر القليلة الماضية (بداية ١٩٩٧): ذكرت صحيفة "الاوبزيرفر" اللندنية انه خلال فترة اقصى الضغوط التي مورست من اجل بيع اسلحة الى تركيا "قامت رئيسة الوزراء تاتشر"

بالتدخل شخصيا كي تضمن دفع مبلـــغ ٢٢ مليون جنيه استرليني من ميزانية المساعدات الخارجية البريطانية للمساعدة في بناء متـــرو فـــي العاصمة التركية، انقرة. الا ان المشروع لم يكن ذا جدوى اقتصاديـــة ، واعترف عام ١٩٩٥ "وزير الخارجية دوجلاس هيرد بأن العمل كان "مخالفا للقانون". واكتسب الحادث اهمية خاصة في اعقاب فضيحـــة سد برجاو الذي كشف النقاب عن قيام "التاتشريين" بتقـــديـــم دعـــم مالي "لتسهيل صفقات اسلحة مع النظام الماليزي"، وقـــد اصـــدرت المحكمة العليا حكما ضد هيرد في القضية. هذا بالاضافة الى قـــيـــام الحكومة بتقديم ضمانات لقروض وترتيبات مالية وغيرها من مجموعة الاساليب الخاصة بتحويل اموال عامة الى "صناعة الدفاع"، مقـــدمـــة بذلك سلسلة مألوفة من الفوائد الى الصناعات المتقدمة عمومـــا.

قبل ذلك بعدة ايام كتبت نفس الصحيفة تقول :"نحو ملـــيـــون طفل بريطاني يعانون من سوء الصحة وتأخر النمو بسبب سوء التغذية" الناجم عن "الفقر الذي وصل حدا لم يشاهد منذ الثلاثينيـــات". وقـــد انقلب التوجه نحو العناية بصحة الاطفال، واصبحت امراض الاطفـــال التي سبق وتمت السيطرة عليها منتشرة الان بفضل "انجيل الـــســـوق الحر" (الانتقائي للغاية) الذي يبدي المنتفعون اعجابا شديدا بـــه.

وقبل ذلك بعدة اشهر جاء في عنوان رئيسي في الصحـــف ان "طفلا من كل ثلاثة في بريطانيا يولد في الفقر"، في الـــوقـــت الـــذي "ازداد فيه فقر الاطفال ثلاثة اضعاف منذ انتخاب مارجريت تاتشـــر". وجاء في عنوان آخر "الامراض التي تحدث عنها ديكينـــز (١) عادت تسكن بريطانيا اليوم". ويقول عنوان آخر يتحدث عن نتائج دراســـات

---

(١) تشارلس ديكنز (١٨١٢-١٨٧٠) كاتب وروائي واقعي انجليزي، كرس اعماله لانتقـــاد رياء الاغنياء واستغلالهم للطبقات الدنيا. تعتبر رواياته سجلا يدين الحياة في بريطانيا خـــلال منتصف القرن التاسع عشر. من اشهر رواياته :"ديفيد كوبرفيلد" و "قصة مدينتيـــن" و "اوراق السيد بيكويك" - المترجم.

اجتماعية :"الاوضاع الاجتماعية في بريطانيا ترجع الى ما كانت عليه قبل قرن مضى". اسوأ الآثار بشكل خاص ترتبت على ايقاف امدادات الغاز والكهرباء والماء والتلفون عن "عدد كبير من البيوت"، عندما اخذت الخصخصة مجراها الطبيعي بتطبيق اساليب مختلفة تحابي "الزبائن الاكثر يسرا" وتشكل "تكاليف اضافية بالنسبة للفقراء"، الامر الذي يؤدي الى "زيادة هوة استخدام الطاقة بين الاغنياء والفقراء" وكذلك بالنسبة للمياه والخدمات الاخرى. ان "التخفيض الوحشي" في البرامج الاجتماعية يلقي بالأمة في "قبضة الخوف من انهيار اجتماعي محيق" ، ومع ذلك فان الصناعة والمال يحققان فوائد طيبة جدا من هذه الخيارات السياسية. ووصل الامر الى اوجه مع بقاء الانفاق العام بعد سبعة عشر عاما من "انجيل" التاتشريين على ما كان عليه عندما تولت تاتشر السلطة: ٤٢ر٢٥٪ من اجمالي الناتج المحلي.

وهذا أمر ليس غريباً بالمرة.

منظمة التجارة العالمية: "تصدير القيم الأميركية"

لنضع جانبا المقارنة المثيرة بين المبدأ والواقع، ونرى ما يمكن تعلمه من دراسة العهد الجديد الذي اخذ يلوح لنا، وفي اعتقادي هنالك الكثير.

الخبر الذي نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" عن كيفية قيام "الولايات المتحدة بتصدير قيمها الخاصة بالسوق الحر"، يرحب باتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الاتصالات الهاتفية. واحدى النتائج التي يرحب بها هي تزويد واشنطن "بأداة جديدة في مجال السياسة الخارجية". فالاتفاقية الجديدة تمنح منظمة التجارة العالمية سلطة العبور داخل حدود ٧٠ بلدا وقعت على الاتفاقية". وليس سرا ان المؤسسات الدولية تستطيع العمل ما دامت تلتزم بمطالب الاقوياء،

وبشكل خاص الولايات المتحدة. من ثم تتيح "الاداة الجديدة" في العالم الواقعي للولايات المتحدة التدخل بصورة بالغة في شؤون الاخرين الداخلية واجبارهم على تغيير قوانينهم وممارساتهم. وفي المحصلة النهائية ستقوم منظمة التجارة العالمية بالتأكد من ان البلدان الاخرى" ستنفذ التزاماتها بالسماح للاجانب بالاستثمار" دون قيود في المجالات المركزية من اقتصادها. وفي الحالات المحددة المتوفرة لنا فان النتيجة المتوقعة واضحة للجميع. تقول مجلة "فارايسترن ايكونوميك ريفيو" (مجلة الشرق الاقصى الاقتصادية) ان "الشركات العملاقة المنتفعة بالبداهة من العهد الجديد ستكون الشركات الاميركية التي هي في افضل موقع للهيمنة على الملعب السوّي المنبسط" بالاشتراك مع شركة بريطانية – اميركية عملاقة.

ليس الكل مرتاحا لهذا الاحتمال. ويدرك الفائزون هذه الحقيقة ومن ثم يقدمون تفسيرهم الذي عبر عنه سانجر. يقول :يخاف الاخرون من ان "تتغلب شركات الاتصالات الهاتفية العملاقة الاميركية على الاحتكارات المترهلة الحائزة على موافقة الحكومة التي هيمنت على سوق الاتصالات الهاتفية في اوروبا وآسيا لفترة طويلة" – كما كان الحال في الولايات المتحدة منذ فترة طويلة قبل ان تصبح الاقتصاد الرائد واقوى دولة في العالم. وجدير بالملاحظة ايضا ان المساهمات المهمة في قطاع التكنولوجيا الحديثة (الترانزستور لمجرد ذكر مثال واحد) جاءت من مختبرات الابحاث الخاصة "بالاحتكارات المترهلة الحائزة على موافقة الحكومة" التي هيمنت على الاتصالات الهاتفية هنا حتى السبعينيات. فقد استخدمت تحررها من سلطة السوق كي تلبي احتياجات القطاعات المتقدمة من الصناعة عموما عبر تحويلات من الاموال العامة (بطريقة غير مباشرة احيانا عبر سلطة الاحتكار التي تختلف عن الشكل الاكثر مباشرة لنظام البنتاغون).

الذين يتمسكون بطريقة غير معقولة بالماضي يرون الامور

بشكل يختلف قليلا. تقول مجلة "فارايسترن ا يكونوميك ريفيــو" ان فرص عمل ستختفي وتلغى في آسيا وان "العديد من المستهلـكيــن الاسيويين سيضطرون الى دفع تكاليف اعلى قبل ان يدفـعـوا اقــل للخدمات الهاتفية". ولكن متى سيدفعون اقل؟ الى ان يهل هذا المستقبل المضيء يتعين على المستثمرين الاجانب "ان يتشجعوا .. للـعـمـل بطرق مرغوبة اجتماعيا"، وليس بمجرد النظر الى الربح وخدمة الاغنياء وعالم رجال الاعمال. كيف ستتحقق هذه المعجزة.. امر لا تفسير له، مع ان الاقتراح سيبعث على تفكير جاد في دوائر الشركات العملاقــة.

تقول مجلة "فارايسترن ايكونوميك ريفيو" انه في نفس الفتــرة الزمنية المخصصة للتخطيط ستؤدي اتفاقية منظمة التجارة العالميــة الى زيادة تكاليف الخدمات الهاتفية بالنسبة لغالبية المستهلـكيــن الآسيويين". والحقيقة انه بالمقارنة ستستفيد قلة من المستهلكين فــي آسيا من تخفيض تعرفة المكالمات الخارجية المتوقع مع اســتيــلاء الشركات العملاقة الاجنبية، التي هي في الغالب امير كيــة. فــفــي اندونيسيا، على سبيل المثال، يقوم نحــو ٣٠٠ الف من نحــو ٢٠٠ مليون نسمة - بالتحديد قطاع رجال الاعمال - باتصالات خارجية. و "من المحتمل ان ترتفع تكاليف خدمات الاتصالات الهاتفية المحليــة عموما" في آسيا حسب تقديرات ديفيد باردن، المحلل الاقلـيــمــي للاتصالات الهاتفية لدى شركة ج.ب. مورجان للاوراق الماليــة فــي هونغ كونغ. ويضيف: ولكن ذلك للافضل، "فان لم تتوفر ارباح مــن العمل لن يكون هنالك عمل". وهكذا فمن المستحســن ان يــكــون اعطاء المزيد من الممتلكات العامة الى الشركات الاجنبية مقــرونــا بربحية مضمونة - اليوم يعطى قطاع الاتصالات التلفونــيــة، وغــدا سيعطى مجال اوسع من الخدمات ذات الصلة. وتتنبأ صحافة الاعمــال والمال بأن "الاتصالات الشخصية عبر الانترنيت (بما في ذلك شبكات الشركات والتبادل) ستلحق بالاتصالات الهاتفية خلال خمس او ست

سنوات، ويبدي العاملون في مجال الهاتف اهتماما كبيرا بالارتباط بهذا القطاع". ويرى اندرو جروف، المدير التنفيذي لشركة انتل في معرض تصوره لمستقبل شركته ان الانترنيت هي "اكبر تغيير طرأ على محيطنا" في الوقت الحاضر، ويتوقع نموا كبيرا بالنسبة "للعاملين في مجال الارتباط والاشخاص الذين يحركون شبكة ورلد وايد (World Wide Web) والاشخاص الذين يصنعون الكومبيوترات (الاشخاص هنا تعني الشركات العملاقة) وصناعة الاعلان – وصل ما تجنيه الى نحو ٣٥٠ مليار دولار سنويا ومن المتوقع ان تتوفر لها امكانيات جديدة نتيجة لخصخصة الانترنيت التي من المتوقع ان تتحول الى احتكار قلة عولمي (١).

في الوقت ذاته تتقدم عملية الخصخصة في مجالات اخرى. لنأخذ حالة مهمة واحدة. قررت الحكومة في البرازيل رغم المعارضة الشعبية القوية خصخصة شركة فال التي تسيطر على مصادر واسعة من اليورانيوم والحديد ومعادن اخرى وشركات صناعية ووسائل مواصلات، بما في ذلك تكنولوجيا متطورة. وتحقق فال ارباحا طائلة، بلغ دخلها في عام ١٩٩٦ اكثر من ٥ مليارات دولار، كما ان آفاق المستقبل بالنسبة لها ممتازة. وهي واحدة من ست شركات اميركية لاتينية مدرجة في قائمة الخمسمائة شركة الاكثر ربحا في العالم. وتقدر دراسة اجراها اخصائيون من مدرسة الهندسة للدراسات العليا في الجامعة الفيدرالية بريو دي جانيرو ان الحكومة قد قدرت ثمن الشركة اقل كثيرا من قيمتها الحقيقية، واشاروا الى ان الحكومة

---

(١) احتكار القلة: (Oligopoly) تلك الحالة من الاحتكار التي يعتمد فيها السوق او جزء كبير منه على عدد قليل من الشركات العملاقة تمتلك كل منها درجة ملموسة من التأثير الاقتصادي او تكون كل منها قوية بما يكفي فلا تكترث لردود فعل المنافسين. يزعم المدافعون عن هذا النوع من الاحتكار انه يساعد على استقرار الاسعار في السوق، ويزعمون ان المنافسة في ظل احتكار القلة تتركز على تطوير نوعية المنتجات – المترجم.

اعتمدت على تحليل "مستقل" قامت به شركة ميريل لينش التي "صادف" انها مرتبطة بالشركة العملاقة الانجلو – اميركية التي تحاول الاستيلاء على هذا المكوّن من مكونات الاقتصاد البرازيلي. وقد انكرت الحكومة غاضبة هذه الاستنتاجات. ولكن اذا صدقت هذه الاستنتاجات فسوف تصبح جزءا من نمط مألوف جدا.

ملاحظة جانبية: الاتصالات ليست كاليورانيوم. تمركز الاتصالات في اية ايدي (لا سيما ايد اجنبية) يثير اسئلة جدية حول معنى الديمقراطية. وتثار نفس الاسئلة حول تمركز المال، الامر الذي يقوض المشاركة الشعبية في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي. وتثير السيطرة على الغذاء ايضا اسئلة اكثر جدية، تتعلق في هذه الحالة بالبقاء والحياة. قبل عام طالب السكرتير العام لمنظمة التغذية والزراعة (الفاو) بعد مناقشة "ازمة الغذاء في اعقاب الارتفاع الهائل في اسعار الحبوب هذا العام" بأن تصبح البلدان اكثر اعتمادا على النفس في انتاج الغذاء". وقد حذرت الفاو "البلدان النامية" بضرورة القيام بعكس توجه السياسات التي يفرضها عليها" اجماع واشنطن"، تلك السياسات التي ادت الى نتائج مأساوية بالنسبة لجزء كبير من العالم، بينما كانت نعمة بالنسبة للشركات الزراعية الكبرى التي تتلقى دعما حكوميا – وكذلك بالنسبة لتجارة المخدرات التي تعتبر اكبر نجاح مثير للاصلاحات الليبرالية الجديدة اذا ما حكم عليها بمنطق "قيم السوق الحر" التي "تصدرها الولايات المتحدة".

سيطرة الشركات العملاقة الاجنبية على امدادات الغذاء عملية جارية، وبعد توقيع اتفاقية الاتصالات الهاتفية والانتهاء منها، ستكون الخدمات المالية الهدف التالي.

باختصار، ان النتائج المتوقعة لانتصار "القيم الاميركية" في منظمة التجارة العالمية هي:

١- "اداة جديدة" لتدخل الولايات المتحدة تدخلا بعيد المدى في الشؤون الداخلية للآخرين.
٢- استيلاء الشركات العملاقة التي مقرها الولايات المتحدة على قطاعات حيوية من الاقتصاديات الاجنبية.
٣- فوائد بالنسبة لقطاع الاعمال والاغنياء.
٤- اسلحة جديدة وذات قدرات قوية لمواجهة تهديد الديمقراطية.

قد يسأل شخص عاقل هل لهذه التوقعات أية علاقة بالاحتفال ام انها مجرد أمر عرضي تصادف وقوعه مع انتصار مبدأ يجري الاحتفال به بدافع الالتزام بقيم اعلى. يزداد الشك عند مقارنة الصورة التي رسمتها صحيفة "نيويورك تايمز" لفترة ما بعد الحرب التي نقلنا عنها في البداية مع الحقيقة التي لا يمكن دحضها. ويزداد اكثر عندما نلقي نظرة على بعض الاحداث المنتظمة المثيرة في التاريخ، من بينها ان الذين يحتلون مواقع تمكنهم من فرض مشاريعهم لا يشيدون بها بحماس فقط، بل يحققون فوائد منها كالمعتاد، بغض النظر عن كون المبادئ التي يدعون الايمان بها تشمل حرية التجارة او مبادئ عظمى اخرى يتضح في التطبيق انها صمّمت بدقة لتلبية احتياجات اولئك الذين يديرون اللعبة ويهتفون للنتيجة. ان المنطق وحده يتطلب التحلي بمسحة من الشك اذا ما تكرر النسق. ولا بد ان التاريخ سيزيد درجة من هذا الشك.

في الواقع لا نحتاج الى الذهاب بعيدا في بحثنا.

منظمة التجارة العالمية: المنبر غير الملائم

في نفس اليوم الذي نشر فيه على الصفحة الاولى من صحيفة "نيويورك تايمز" خبر انتصار القيم الاميركية في منظمة التجارة العالمية، حذر محررو الصحيفة الاتحاد الاوروبي من اللجوء الى منظمة التجارة

العالمية للحكم في موضوع انتهاك الولايات المتحدة لاتفاقية حرية التجارة. موضوع الخلاف هو قانون هيلمز - بيرتون الذي "يرغم الولايات المتحدة على فرض عقوبات على الشركات الاجنبية التي تتعامل مع كوبا" وتنص العقوبات على "استبعاد هذه الشركات من التصدير الى الولايات المتحدة او التعامل معها حتى وان لم يكن لمنتجاتها ونشاطها اية صلة بكوبا" (بيتر موريس، مدير الاقتصاد السابق في لجنة التجارة الخارجية في الولايات المتحدة). هذه العقوبات ليست سهلة، حتى لو استبعدنا التهديدات الاكثر مباشرة للاشخاص والشركات التي تتعدى الخط الذي تحدده واشنطن بشكل احادي الجانب. ويعتبر محررو الصحيفة بأن القانون "محاولة غير موفقة من الكونغرس لفرض سياسته الخارجية على الآخرين". ويعارض موريس القانون لانه "يتسبب في تكاليف تفوق الفوائد "بالنسبة للولايات المتحدة. لكن القضية الأوسع والأهم هي قضية الحصار نفسه، أي "عملية خنق كوبا اقتصاديا" التي يسميها محررو الصحيفة "مفارقة تاريخية من زمن الحرب الباردة" من الافضل" التخلي عنها لانها اصبحت تضر بمصالح قطاع الاعمال الاميركي".

القضايا الأعم، قضايا الصح والخطأ لا تبرز هنا، وكما يؤكد مقال افتتاحي في صحيفة "نيويورك تايمز" ان مجمل القضية هو "بالاساس نزاع سياسي"، ولكن المقال لا يتعرض "لالتزامات واشنطن بشأن حرية التجارة"، وعلى ما يبدو ان محرري الصحيفة، مثلهم مثل غالبية الآخرين، يفترضون انه لو اصرت اوروبا في شكواها فمن المحتمل ان تحكم منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة. ومن ثم فان منظمة التجارة العالمية ليست منبرا ملائما.

المنطق بسيط ومألوف. قبل عشر سنوات، وانطلاقا من نفس الارضية، اعتبرت محكمة العدل الدولية منبرا غير ملائم للحكم في شكوى نيكاراغوا ضد واشنطن. رفضت الولايات المتحدة الاعتراف

بسلطة المحكمة، وعندما شجبت المحكمة الولايات المتحدة "لاستخدامها غير الشرعي للقوة"، وأمرت واشنطن بالتوقف عن اعمال الارهاب الدولي، وانتهاك المعاهدات والحرب الاقتصادية غير الشرعية، وامرتها كذلك بدفع تعويضات كبيرة، رد الكونغرس الذي كان يسيطر عليه الديمقراطيون فورا بتصعيد الجرائم، بينما جرى التنديد بالمحكمة من كافة الاطراف باعتبارها "منبرا عدائيا" ألحق بنفسه العار لاتخاذه قرارا ضد الولايات المتحدة. اما حكم المحكمة نفسه فلم تأت على ذكره وسائل الاعلام، بما في ذلك الكلمات التي اوردناها اعلاه، وكذلك الحكم الصريح القائل ان مساعدات الولايات المتحدة للعناصر المعادية (الكونترا) هي مساعدات "عسكرية" وليست "انسانية". وقد استمرت المساعدات بالاضافة الى توجيه الولايات المتحدة للقوات الارهابية حتى فرضت الولايات المتحدة مشيئتها، التي كانت تسمى دائما "مساعدة انسانية". وهكذا يتبع التاريخ العام نفس العرف.

قامت الولايات المتحدة بعد ذلك باستخدام حق الفيتو ضد قرار في مجلس الامن يدعو جميع الدول الى احترام القانون الدولي (لم يذكر في الصحف)، وصوتت وحدها (بالاشتراك مع السلفادور واسرائيل) ضد قرار في الجمعية العامة يدعو الى "الامتثال الكامل والفوري" للحكم - لم يرد ذكر ذلك في وسائل الاعلام الرئيسية، وكررت الشيء ذاته في العام التالي، ولكن هذه المرة شاركتها اسرائيل فقط. يشكل الحادث كله مثالا معهودا لكيفية استخدام الولايات المتحدة للأمم المتحدة" كمنبر" لفرض قيمها (راجع الفقرة الافتتاحية لهذا الفصل).

لنعد الى موضوع منظمة التجارة العالمية الحالي. في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦ صوتت الولايات المتحدة منفردة (بالاشتراك مع اسرائيل واوزبكستان) ضد قرار في الجمعية العامة، يسانده الاتحاد الاوروبي، يحث الولايات المتحدة على رفع الحصار الذي تفرضه

على كوبا. وكانت منظمة الدول الاميركية (The Organisation of American States) قد سبق وصوتت بالاجماع رافضة قانون هيلمز - بيرتون وطلبت من هيئتها القانونية (اللجنة القانونية للاميركيتين) اصدار حكمها حول شرعيته. وفي اغسطس/آب ١٩٩٦ اصدرت اللجنة حكمها بالاجماع والقاضي بأن هذا القانون ينتهك القانون الدولي. وكانت لجنة حقوق الانسان للامريكيتين التابعة لمنظمة الدول الاميركية قد شجبت قبل ذلك بعام واحد قيود الولايات المتحدة على ارسال الغذاء والدواء الى كوبا باعتبارها انتهاكا للقانون الدولي. جاء رد ادارة كلينتون بأن شحنات الأدوية غير ممنوعة بالتحديد ولكن ظروفا تمنعها، مثقلة بالشروط والتهديد ، وكان هذا هو الجواب، حتى ان اكبر الشركات العملاقة هنا وفي الخارج لم تبد استعدادا لتحمل النتائج المحتملة (غرامات مالية باهظة وعقوبة السجن لمخالفة ما تقرر واشنطن انه انتهاك لمبدأ" التوزيع السليم"، وادراج السفن والطائرات في قوائم سوداء، وشن حملات اعلامية ، ..الخ.). ومع ان شحنات الغذاء ممنوعة فعلا، فان الادارة الاميركية تتبجح بوجود "مصادر كافية" للغذاء في اماكن اخرى (باسعار اغلى كثيرا)، ومن ثم فان الانتهاك المباشر للقانون الدولي ليس انتهاكا.

وعندما اثار الاتحاد الاوروبي المشكلة في منظمة التجارة العالمية، انسحبت الولايات المتحدة من المناقشات، تماما مثل ما فعلت في محكمة العدل الدولية، فأدت عمليا الى اغلاق الموضوع.

باختصار، العالم الذي حاولت الولايات المتحدة ان "تخلقه على صورتها" عن طريق المؤسسات الدولية هو عالم قائم على مبدأ حكم القوة، والولع الاميركي بحرية التجارة يعني ان للحكومة الاميركية الحق في انتهاك الاتفاقيات التجارية كما تشاء، ومن ثم لا تبرز اية مشاكل عندما تستولي الشركات الاجنبية (بالأساس الاميركية) على

الاتصالات والمال والموارد الغذائية، ولكن الامر يختلف عندما تتدخل الاتفاقيات التجارية والقانون الدولي في مشاريع الاقوياء - هنا يتمشى الامر ايضا مع دروس التاريخ الواضحـــة.

انا نتعلم المزيد من استقصاء الاسباب التي تدعو الـــولايـــات المتحدة الى رفض القانون الدولي والاتفاقيات التجارية. فيما يتعـــلـــق بنيكاراغوا، يفسر الامر ابراهام سوفاير، المستشار القانونـــي لـــوزارة الخارجية فيقول: عندما اعترفت الولايات المتحدة في الاربعينـــيـــات بصلاحية محكمة العدل الدولية كان غالبية الاعضاء في الامم المتحدة "يقفون في صف الولايات المتحدة ويشاركونها وجهة نظرهـــا حـــول النظام العالمي"، ولكن الان "لا يمكن الاعتماد على العديد مـــن هـــذه الدول لمشاركتنا وجهة نظرنا حول المفهوم الدستوري الاساسي لميثاق الامم المتحدة"، وغالبا "ما تعارض هذه الاغلبية ذاتها الولايات المتحدة حول قضايا دولية هامة. لهذا فان من المفهوم ان تكـــون الـــولايـــات المتحدة في المقدمة منذ الستينيات في استخدام حق الفيـــتـــو ضـــد قرارات الامم المتحدة المتعلقة بمجموعة كبيرة من القضايا، بما فـــي ذلك القانون الدولي وحقوق الانسان، وحماية البيئة، والى ما غـــيـــر ذلك. وكل هذا يتناقض بالتحديد والصيغة المتعارف عليها المذكـــورة في الفقرة الافتتاحية الواردة سابقا. وقد اضافت الولايات المتـــحـــدة عملا آخر الّى سجلها بعد ان جرى حصره بفترة قصـــيـــرة، وذلـــك باستخدامها حق الفيتو للمرة الواحدة والسبعين منـــذ عـــام ١٩٦٧، وعندما طرح الموضوع (المستوطنات الاسرائيلية في القـــدس) فـــي الجمعية العامة، صوتت الولايات المتحدة واسرائيل بمفردهمـــا ضـــد القرار - مرة اخرى النمط المألـــوف.

استطرد سوفاير مستخلصا نتائج طبيعية من عدم الثـــقـــة فـــي العالم يقول: يجب علينا الآن ان "نحتفظ لأنفسنا بسلطة تقرير مـــا اذا كانت المحكمة [محكمة العدل الدولية - المترجم] تتمتع بصلاحيـــة

النظر في امور تخصنا في قضية ما". المبدأ الساري منذ فترة والذي سيطبق الآن في عالم لم يعد مطيعا بما فيه الكفاية هو ان "الولايات المتحدة لا تقبل بسلطة قانونية اجبارية في أي نزاع بشأن قضايا هي في الأساس من اختصاص القضاء في الولايات المتحدة، كما تقررها الولايات المتحدة نفسها". "القضايا المحلية" المقصودة هنا هي هجوم الولايات المتحدة على نيكاراغوا.

عبرت وزيرة الخارجية الجديدة مادلين اولبرايت بأناقة عن المبدأ الأساسي المعمول به عندما خاطبت مجلس الأمن بشأن عدم استعداده لمسايرة مطالب الولايات المتحدة في العراق، قالت: ان الولايات المتحدة "ستعمل مع الاخرين بشكل متعدد الاطراف عندما نستطيع، وسنعمل منفردين عندما نضطر" دون الاعتراف بأية ضوابط خارجية في أي مجال نعتبره" حيويا للمصالح القومية الاميركية" - كما تقررها الولايات المتحدة. الأمم المتحدة منبر ملائم" عندما يمكن الاعتماد على اعضائها" في مشاركة واشنطن وجهة نظرها، ولكن ليس عندما "تعارض الاغلبية الولايات المتحدة في قضايا دولية هامة". فالقانون الدولي والديمقراطية امور رائعة - ولكن عند الحكم على النتائج وليس العملية، تماما مثل حرية التجارة.

وهكذا فان موقف الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية لا يشق طريقا جديدا. وقد اعلنت واشنطن ان منظمة التجارة العالمية لا تتمتع بصلاحية النظر في قضايا تمس الأمن القومي الاميركي. ومن ثم علينا ان نفهم ان وجودنا كبلد في خطر في موضوع خنق الاقتصاد الكوبي. اصدار منظمة التجارة العالمية حكما غيابيا ضد الولايات المتحدة لا قيمة له ولا يعنينا، كما قال متحدث باسم ادارة كلينتون، ثم اضاف اننا "لا نعتقد ان أي شيء تقوله او تفعله منظمة التجارة العالمية سيجبر الولايات المتحدة على تغيير قوانينها". لنتذكر هنا ان الحسنة الكبرى لاتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الاتصالات الهاتفية

هي ان "الأداة الجديدة في السياسة الخارجية" سترغم البلدان الاخرى على تغيير قوانينها وممارساتها بما يتمشى ومطالبنا.

المبدأ هو ان الولايات المتحدة مستثناة من تدخل منظمة التجارة العالمية في قوانينها، تماما كما انها حرة في انتهاك القانون الدولي متى تشاء. ويمكن اعطاء هذا الامتياز الى دول عميلة حسب متطلبات الظروف. ها هي مبادئ النظام العالمي الاساسية تدوّي عالية وواضحة.

كانت الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) السابقة قد سمحت باستثناءات لأغراض الأمن القومي، وبموجبها بررت واشنطن حصارها لكوبا" كاجراءات اتخذت تلبية لمصالح الأمن الاساسية للولايات المتحدة". وتسمح اتفاقية منظمة التجارة العالمية ايضا لدولة عضو القيام "بأي عمل تعتبره ضروريا لحماية مصالحها الأمنية الأساسية"ولكن فيما يتعلق بثلاث قضايا محددة هي : المواد الانشطارية، تجارة الاسلحة، واجراءات تتخذ زمن الحرب او في حالة طوارئ في العلاقات الدولية". ولعل ادارة كلينتون لم تشأ أن تسجل رسميا ارتكابها حماقة تامة، فلم تثر رسميا موضوع "استثنائها لأسباب تتعلق بالأمن القومي"، مع انها وضحت ان القضية [حصار كوبا – المترجم] هي قضية "امن قومي".

عند كتابة (هذه الأسطر) يحاول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة التوصل الى صفقة قبل ١٤ ابريل/ نيسان الموعد المحدد لبدء منظمة التجارة العالمية في سماع القضية. وقد نشرت صحيفة "وول ستريت جورنال" في الوقت ذاته تقول ان واشنطن "قالت انها لن تتعاون مع محلفي منظمة التجارة العالمية بحجة ان المنظمة العالمية لا تملك الصلاحية القانونية للتدخل في شؤون الأمن القومي".

افكار مشينة

من غير المفروض ان يتذكر الناس المهذبون رد الفعل عندما

حاول كينيدي تنظيم عمل مشترك ضد كوبا عـــام ١٩٦١. لم تستطع المكسيك الانضمام، حسب تفسير احد الدبلوماسيين، لانه "عنـــدمـــا نقول علنا ان كوبا تهدد أمننا سوف يموت اربعين مليون مكسيـــكـــي من الضحك". هنا نحمل التهديدات للأمن القومي محملا اكثر جدية.

لم تسجل حوادث موت من الضحك عندما برر المتــحـــدث باسم الادارة ستيوارت ايزنشتات رفض واشنطن لاتفاقيات منظـــمـــة التجارة العالمية متحججا بأن "اوروبا تتحدى ثلاثة عقود من سيـــاســـة اميركا تجاه كوبا تعود الى فترة ادارة كينيدي وتهدف كلية الى فـــرض تغيير حكومي في هافانا". رد فعل رصين في محله اذا افتـــرضـــنـــا ان للولايات المتحدة كل الحق في الاطاحة بحكومة اخرى، وفـــي هـــذه الحالة بالعدوان والارهاب الواسع والخنق الاقتصـــادي.

الفرضية ما زالت في محلها وعلى ما يبدو دون تحد، ولـــكـــن المؤرخ آرثر شليسنجر انتقد بيان ايزنشتات لاسباب اقل. كتب يقـــول بوصفه "احد المساهمين في صياغة سياسة ادارة كينيدي تجاه كوبـــا" ان وكيل وزارة التجارة ايزنشتات قد اساء فهم سياسات ادارة كلينتون، فقلقها كان سببه "المتاعب التي كانت تثيرها كوبا فـــي الـــقـــارة" و "صلتها السوفييتية". "ولكن هذه الامور اصبحت الان وراء ظهـــورنـــا، ومن ثم فان سياسات كلينتون اصبحت من مفارقات الزمـــن، عـــلـــى الرغم من انها كما يبدو ليست مستنكـــرة".

لم يوضح شليسنجر معنى قوله "المتاعب التي تثيرها في القارة" و "صلتها السوفييتية"، ولكنه فسرها في مكان آخر وبالـــســـر. فـــي تقريره الى الرئيس الجديد عن نتائج رحلة في اميركا اللاتينيـــة اوائـــل ١٩٦١ تحدث شليسنجر عن مشكلة "المتاعب" التي يثيرها كاسترو، قال "انها انتشار افكار كاسترو حول اخذ المرء الامور بيديه"، واضاف بعد برهة انها مشكلة خطرة عندما "يميل توزيـــع الاراضـــي وانـــواع الثروة الوطنية الاخرى كثيرا لصالح الطبقات المتملكة .. ويصـــبـــح

الفقراء والمحرومون وقد حركهم مثال الثورة الكوبية يطالبون الان بفرص حياة لائقة". وفسر شليسنجر ايضا تهديد "الصلة السوفييتية" فقال "ان الاتحاد السوفييتي يحوم الان في الاجنحة يعرض قروضا كبيرة للتنمية ويقدم نفسه على انه المثال الذي يحتذى به في تحقيق التحديث خلال فترة جيل واحد". وكانت واشنطن ولندن قد استوعبتا "الصلة السوفييتية" بنفس الاطار وبشكل اوسع منذ بداية الحرب الباردة عام ١٩١٧ وحتى الستينيات عند توقف السجل الوثائقي الرئيسي المتوفر حاليا.

اوصى شليسنجر الرئيس الجديد "بالمبالغة في البلاغة واللغة المنمقة" والحديث عن "الاهداف النبيلة للثقافة والروحانية" التي "تثير النشوة في نفوس المستمعين الى الجنوب من الحدود" حيث "الخطب الطويلة التي تتحدث عن ما وراء التاريخ تحظى باعجاب مفرط"، بينما سنعتني نحن بالامور الجادة". وكي يظهر شليسنجر مدى التغيير الذي طرأ على الامور، انتقد "التاثير الشرير لصندوق النقد الدولي"، الذي كان يتبع صيغة الخمسينيات "لاجماع واشنطن"الحالي، ("الاصلاحات الهيكلية" و "الليبرالية الجديدة").

وبهذه التفسيرات (السرية) "للمتاعب التي يثيرها كاسترو في القارة" و "الصلة السوفييتية" نخطو خطوة اخرى نحو فهم حقيقة الحرب الباردة. ولكن ذلك موضوع آخر.

متاعب مماثلة خارج حدود القارة ايضا لم تكن مشاكلها اقل، ما زالت تنشر افكارا خطرة بين الناس الذين "يطالبون الآن بفرص حياة لائقة". في نهاية فبراير/شباط ١٩٩٦ بينما كانت الولايات المتحدة في حالة هيجان لاقدام كوبا على اسقاط طائرتين تابعتين لمجموعة معادية لكاسترو مقرها فلوريدا درجت على اختراق الاجواء الكوبية والقاء منشورات على هافانا تطالب الكوبيين بالثورة (وتشارك ايضا في هجمات ارهابية ضد كوبا، حسب ما تفيده مصادر كوبية) نقلت

وكالات الانباء اخبارا مغايرة. نقلت وكالة الاسوشيتدبرس ان "حشوداً من الناس في جنوب افريقيا استقبلت بالهتاف والغناء اطباء كوبيين" وصلوا لتوهم بدعوة من حكومة مانديلا " لدعم العناية الصحية في المناطق الريفية الفقيرة". لدى كوبا ٥٧ الف طبيب للعناية بأحد عشر مليون نسمة بالمقارنة مع ٢٥ الف طبيب في جنوب افريقيا للعناية بأربعين مليون نسمة. كان فريق الاطباء الكوبيين البالغ عدده ١٠١ طبيبا يضم اخصائيين كبار لو كانوا من جنوب افريقيا" لعملوا على الأغلب في مدينة الكاب او جوهانسبرغ" بضعف الراتب الذي سيتقاضونه في المناطق الريفية الفقيرة حيث هم ذاهبون". منذ ان بدأ برنامج ارسال اخصائيي الصحة العامة الى الخارج بارسال فريق الى الجزائر عام ١٩٦٣، قامت كوبا بارسال ٥١٨٢٠ طبيبا وطبيب اسنان وممرضة وغيرهم من اطباء الصحة" الى "افقر بلدان العالم الثالث" حيث يوفرون مساعدات طبية مجانية كلية" في اغلب الحالات.وبعد شهر من ترحيب جنوب افريقيا بالاطباء الكوبيين، دعت هايتي خبراء في شؤون الصحة كوبيين لدراسة انتشار مرض السحايا بين مواطنيها.

نشرت مجلة من كبرى المجلات التي تصدر في المانيا الغربية عام ١٩٨٨ تقريرا يقول ان بلدان العالم الثالث تنظر الى كوبا "كقوة دولية عظمى" وذلك بسبب المعلمين وعمال البناء والاطباء وغيرهم ممن يشاركون في "الخدمة الدولية". ففي عام ١٩٨٥ عمل ١٦ ألف كوبي في بلدان العالم الثالث، أي اكثر من ضعف اجمالي اخصائيي "فرق السلام" وبرنامج المساعدات الاميركية. ومع حلول ١٩٨٨ كان لكوبا "اطباء يعملون في الخارج اكثر من أي بلد صناعي واكثر من منظمة الصحة العالمية التابعة للامم المتحدة". وغالبية هذه المساعدات تقدم دون مقابل، و "مبعوثو كوبا الدوليون" "رجالا ونساء يقبلون بالعيش في ظروف لا يقبلها غالبية العاملين في برامج

المساعدات الانمائية"، ويشكل هذا "اساس نجاحهم". ويضيف التقرير ان "الخدمة الدولية" تعتبر بالنسبة للكوبيين"دليل نضج سياسي" ويجري تدريسها في المدارس على انها "ارقى الفضائل". ويشهد على هذه الظاهرة الترحيب الحار لهؤلاء الكوبيين الذي ابداه وفد من المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا عام ١٩٩٦ وهتافات الحشود "تحيا كوبا".

وقد نسأل عرضاً كيف سيكون رد فعل الولايات المتحدة لو ان طائرات ليبية قامت بالتحليق فوق نيويورك وواشنطن والقت بمنشورات تحض الاميركيين على الثورة بعد سنين من الهجمات الارهابية على اهداف اميركية في الداخل والخارج. لعلها ستطوقها بالزهور؟ لمحّ باري ديتسمور من شبكة تلفزيون أي.بي.سي A.B.C. عما قد يكون الرد قبل اسقاط الطائرتين ببضعة اسابيع، ناقلا عن والتر بورجيس، نائب رئيس قسم الاخبار السابق في شبكة أي.بي.سي. قال بورجيس في تقريره انه لدى محاولة طاقم أي.بي.سي. التقاط صورة من طائرة مدنية للاسطول السادس الاميركي في البحر الابيض المتوسط "طلب اليه التوقف فورا والمضي في سبيل حاله والا ستطلق عليه النيران وتسقط طائرته"، الامر الذي "سيكون مشروعا بموجب نصوص القانون الدولي التي تعرف المجال الجوي العسكري". ولكن على ما يبدو ان الامر يختلف بالنسبة لبلد صغير يتعرض الى هجوم من دولة عظمى.

يفيد القاء نظرة اخرى على التاريخ. سياسة الاطاحة بالحكومة الكوبية لا تعود الى ادارة كينيدي كما يؤكد ايزنشتات، بل الى سابقتها. فقد اتخذ القرار الرسمي بالاطاحة بكاسترو لصالح نظام "اكثر اخلاصا لمصالح الشعب الكوبي الحقيقية واكثر قبولا لدى الولايات المتحدة" سرا في مارس/ اذار ١٩٦٠، ومعه ملحق ينص على ان تتم العملية" بطريقة تتفادى اظهار أي تدخل للولايات المتحدة،"

خوفا من رد الفعل المتوقع في اميركا اللاتينية والحاجة الى تخفيف العبء على من يديرون العملية محليا. في ذلك الوقت كانت "الصلة السوفييتية" و "احداث اضطرابات في القارة" لا وجود لهما على الاطلاق، باستثناء رواية شليسنجر. كانت ادارة كينيدي تدرك ان جهودها تشكل انتهاكا للقانون الدولي ولميثاقي الامم المتحدة ومنظمة الدول الاميركية، ولكن هذه الامور استبعدت دون مناقشة، كما يتضح من الوثائق السرية التي رفع عنها الحظر الآن.

بما ان واشنطن هي الحكم في ما هي "المصالح الحقيقية للشعب الكوبي"، لم يشعر المخططون في حكومة الولايات المتحدة بضرورة الاهتمام بالدراسات حول الرأي العام التي كانوا يتلقونها وتشير الى التأييد الشعبي لكاسترو والتفاؤل السائد بالنسبة للمستقبل. للاسباب ذاتها لم تعد المعلومات المتوفرة حاليا عن هذه الامور ذات بال. ان ادارة كلينتون تخدم المصالح الحقيقية للشعب الكوبي بفرضها البؤس والمجاعة، بغض النظر عما قد تشير اليه الدراسات حول الرأي العام الكوبي. على سبيل المثال افادت استطلاعات رأي في ديسمبر/ كانون الاول ١٩٩٤ قامت بها احدى المنظمات المرتبطة بمعهد جالوب ان نصف السكان في كوبا يعتبرون الحصار المفروض "السبب الرئيسي المسؤول عن مشاكل كوبا"، بينما يعتبر ٣٪ ان الوضع السياسي هو "اخطر مشكلة تواجهها كوبا اليوم" وان ٧٧٪ يعتبرون الولايات المتحدة "اسوأ صديق لكوبا" (لم يصل احد آخر الى نسبة ٣٪)، وان الشعب يشعر بنسبة ٢ الى ١ ان الثورة قد حققت منجزات اكثر من اخفاقات وفشل، وان "فشلها الرئيسي" هو "اعتمادها على البلدان الاشتراكية مثل روسيا التي خانتنا"، وان نصف السكان يصفون انفسهم بانهم "ثوريين" و ٢٠ في المائة آخرين "شيوعيين" او "اشتراكيين".

بغض النظر عن صحة ذلك او عدمه، فان الاستنتاجات من

مواقف الجمهور لا قيمة لها – مرة اخرى النمط المعهود ، وكذلك داخليا.

قد يتذكر متتبعو التاريخ ان هذه السياسة تعود في الواقع الى العقد الثاني من القرن التاسع عشر عندما سد الرادع البريطاني الطريق على رغبة واشنطن في السيطرة على كوبا. كان وزير الخارجية حينذاك جون كوينسي آدمز يعتبر كوبا "شيئا ذا اهمية فائقة بالنسبة لمصالح اتحادنا التجارية والسياسية،" ولكنه نصح بالتريث والصبر: تنبأ ان كوبا ستسقط مع مرور الزمن في ايدي الولايات المتحدة بفعل "قوانين الجاذبية.. السياسية" "فاكهة ناضجة للقطف". وفعلا تم ذلك مع تحول علاقات القوة بما فيه الكفاية لصالح الولايات المتحدة لتحرير الجزيرة (من شعبها) في نهاية القرن، وتحولها الى مزرعة للولايات المتحدة وملجأ لجماعات الاجرام والسواح.

ان العمق التاريخي للالتزام بحكم كوبا قد يساعد على فهم عنصر الهستيريا الواضح للغاية في تنفيذ هذا المشروع، على سبيل المثال الجو "الهمجي تقريبا" الذي ساد اول اجتماع للحكومة عقب عملية غزو خليج الخنازير الفاشلة، الذي وصفه تشيستر باولز" بردة الفعل المتهيجة تقريبا بحثا عن برنامج عمل"، تلك الحالة النفسية التي انعكست في خطابات الرئيس كينيدي العامة التي تشير الى ان فشلنا في التحرك والعمل سيجعلنا" على وشك ان نلقى على مزبلة التاريخ". مبادرات كلينتون، المباشرة وغير المباشرة، تكشف عن شيء مشابه من التعصب الساعي للانتقام، كما يبدو من التهديدات والمحاكمات التي ادت الى "انخفاض عدد الشركات التي حصلت على تصاريح من الولايات المتحدة لبيع [ادوية] الى كوبا الى اقل من ٤٪ عن المستوى الذي كانت عليه قبل قانون الديمقراطية الكوبية "Cuban Democracy Act" الذي اقر في اكتوبر/تشرين الاول ١٩٩٢، بينما "حاول القليل فقط من الشركات الطبية العالمية تحدي

قوانين الولايات المتحدة" والغرامات التي تفرضها، حسب ما جاء في استعراض نشرته كبرى المجلات الطبية البريطانية.

اعتبارات كهذه تنقلنا من حيز التجريد في القانون الدولي والاتفاقيات الرسمية الى واقع الحياة الانسانية. قد يتناقش المحامون ويتساجلون حول ما اذا كان تحريم شحن الاغذية و (في الواقع) الادوية ينتهك الاتفاقيات الدولية التي تنص على "عدم السماح باستخدام الغذاء كأداة ضغط سياسي واقتصادي" (بيان روما، ١٩٩٦) وغيرها من المبادئ والالتزامات المعلنة. ولكن الضحايا مضطرون للعيش مع حقيقة ان قانون الديمقراطية الكوبية [الاميركي – المترجم] قد "اسفر عن انخفاض خطير في تجارة اللوازم الطبية المشروعة وهبات الغذاء مما عاد بالضرر على الشعب الكوبي". (حسب ما جاء في مقال لجوانا كاميرون). و تخلص دراسة نشرت حديثا للجمعية الاميركية للصحة العالمية الى نتيجة تقول ان الحصار قد تسبب في عجز غذائي خطير، وتدهور في تأمين مياه الشرب الصالحة، وفي انخفاض حاد في توفر الادوية والمعلومات الطبية، مما ادى الى تدني نسبة المواليد، وانتشار الامراض العصبية وغيرها التي وقع ضحيتها عشرات الالاف، كما اسفرت عن نتائج صحية حادة اخرى. كتبت فيكتوريا بريتان في الصحف البريطانية تستعرض دراسة دامت عاما كاملا قام بها اخصائيون من الولايات المتحدة للجمعية الاميركية للصحة العالمية تقول ان "الاطفال في المستشفيات يعانون من الآلام لحرمانهم من العقاقير الضرورية". ويضطر الاطباء "الى استخدام اجهزة طبية تعمل بنصف كفاءتها تقريبا لعدم توفر قطع الغيار لديهم". توصلت دراسات مماثلة جرت مؤخرا في مجالات مهنية اخرى الى نتائج مشابهة.

هذه جرائم حقيقية تزيد عن كونها انتهاكا عرضيا او انفعاليا لوثائق قانونية تستخدم كأسلحة ضد اعداء رسميين باستخفاف لا يمكن ان

يصدر الاّ عن الاقوياء حقا.

لا بد هنا من الاضافة ان الالام التي يسببها الحصار يجري ذكرها هنا ايضا في بعض الاحيان. فقد نشر خبر رئيسي في قسم الاعمال من صحيفة "نيويورك تايمز" تحت عنوان "انفجار في اسعار السيجار الكوبي: الحصار اصبح الان يضر فعلا وقد ازدادت ندرة السيجار". يتحدث الخبر عن معاناة مدراء الشركات في احدى "غرف التدخين الانيقة" في مانهاتن الذين يشكون من "صعوبة الحصول على سيجار كوبي في الولايات المتحدة في هذه الايام" الا "باسعار لا يستطيع تجرعها حتى اكثر المدخنين تولعا".

في الوقت الذي تستغل فيه ادارة كلينتون الامتياز الذي يتمتع به الاقوياء فتعزو النتائج القاسية للحرب الاقتصادية التي لا مثيل لها في التاريخ الحديث الى سياسات نظام تتعهد "بتحرير" الشعب الكوبي الذي يعاني، منه، يبدو ان النهاية الاكثر احتمالا ستكون العكس على الارجح. ان عملية "خنق اميركا لكوبا اقتصاديا" قد صممت وتمت المحافظة عليها وعززت خلال فترة ما بعد الحرب الباردة للأسباب الواردة ضمنا في تقرير آرثر شليسنجر الى الرئيس الجديد كينيدي. فكما ابدت بعثة كينيدي الى اميركا اللاتينية تخوفها ساعدت نجاحات البرامج الخاصة بتحسين مستويات الصحة والمعيشة على نشر "افكار كاسترو المتعلقة بأخذ المرء الامور بيديه" وحركت "الفقراء والمحرومين" في تلك المنطقة التي تعاني من اسوأ عدم مساواة في العالم، حركتهم "للمطالبة بفرص لتحقيق حياة لائقة" وتركت اثارا اخطر فيما وراء تلك المنطقة. هنالك سجل وثائقي واف ومؤثر مقرون بعمل متسق يرتكز الى دوافع عقلانية يضفي مصداقية ليست بالقليلة على هذا التقييم. ويكفي ان نلقي نظرة عابرة على السجل كي نقيّم الزعم بأن هذه السياسات تنبع من حرص على حقوق الانسان وعلى الديمقراطية – على الاقل بالنسبة لاولئك الذين يدعون انهم جادون.

الا انه ليس من اللائق ان تمر بمخيلتنا مثل هذه الافكار او ان نتذكر هذه الامور ونحن نحتفل بانتصار "القيم الاميركية". كما انه من غير المفروض ان نتذكر ان كلينتون الذي يحركه نفس التعلق والولع بحرية التجارة قد مارس"ضغوطا على المكسيك للتوقيع على اتفاقية تنهي بموجبها شحن البندورة الرخيصة الثمن الى الولايات المتحدة". فكانت بمثابة هدية لمزارعي البندورة في فلوريدا كلفت المكسيك نحو ٨٠٠ مليون دولار سنويا وشكلت انتهاكا لاتفاقيات التجارة الحرة في اميركا الشمالية (NAFTA) ومنظمة التجارة العالمية (وان كان انتهاكا "لروح" الاتفاقيات فقط، لان الامر لم يتعد كونه استخداما للقوة ولم يستوجب تعرفة رسمية). وقد فسرت الادارة القرار بصراحة: البندورة المكسيكية ارخص ثمنا ويفضلها المستهلكون هنا. هكذا يعمل السوق الحر، لكن نتائجه خاطئة. او لعل البندورة تشكل ايضا خطرا على الامن القومي.

بكل تأكيد البندورة والاتصالات الهاتفية تنتميان الى عالمين مختلفين. ان أي معروف قد يكون كلينتون مدينا به الى مزارعي البندورة في فلوريدا سيتقزم بجانب متطلبات صناعة الاتصالات الهاتفية، حتى وان استبعدنا ما وصفه توماس فيرجسون بانه "اكثر اسرار انتخابات ١٩٩٦ احاطة بالكتمان". وهو "ان قطاع الاتصالات الهاتفية، اكثر من أي قطاع آخر، انقذ بيل كلينتون"الذي تلقى تبرعات هامة للحملة الانتخابية من "هذا القطاع الذي يحقق ارباحا مذهلة". فقانون الاتصالات الهاتفية لعام ١٩٩٦ واتفاقية منظمة التجارة العالمية هما في الواقع رسالة شكر، ولو انه من غير المحتمل ان تختلف النتيجة كثيرا لو ان عالم رجال الاعمال اختار مزيج هبات مختلفاً، ذلك العالم الذي يعاني الان مما اسمته مجلة "بيزنيس ويك" من ارباح "مذهلة" في "حفلة مفاجئة اخرى لاميركا الشركات العملاقة".

يبرز بين الحقائق التي يجب الاّ نستعيدها تلك التي سبق وذكرتها

باقتضاب:السجل الفعلي للفردية الخشنة الريغانية و "انجيل السوق الحر" الذي جرى التبشير به (للفقراء والضعفاء) بينما وصلت الحمائية الى مستويات غير مسبوقة واغدقت الادارة الاموال العامة بكرم غير معهود على صناعة التكنولوجيا المتقدمة. عند هذا الحد نبدأ في الوصول الى لب القضية. دواعي التشكك بموضوع "الولع" الذي استعرضناه للتو ما زالت صحيحة، ولكنها مجرد هامش من هوامش القصة الحقيقية: كيف توصلت الشركات العملاقة الاميركية الى تبوء مكانتها بحيث استولت على الاسواق الدولية، وألهمت الاحتفال الحالي "للقيم الاميركية".

ولكن تلك قصة طويلة، تقص علينا الكثير عن العالم المعاصر: واقعه الاجتماعي والاقتصادي وقبضة الايديولوجيا والمبادئ، بما في ذلك المبادئ التي استنبطت لنشر اليأس والاستسلام والخيبة.





ديمقراطية السوق في
نظام ليبرالي جديد
المبادئ والواقع

طلب(*) الي الحديث عن بعض جوانب الحرية الاكاديمية او الانسانية، وهي دعوة تتيح الكثير من الخيارات ، سألتزم ببعض البسيط منها.

الحرية دون فرص هي هدية الشيطان، ورفض توفير الفرص هو عمل اجرامي. مصير الاكثر ضعفا يعطي مقياسا اوضح للمسافة من هنا الى ما يمكن تسميته ب "الحضارة". فخلال حديثي سيموت الف طفل من امراض سهلة الوقاية منها، ونحو ضعف ذلك من النساء سيمتن او يصبن بعاهات خطيرة خلال الحمل او الولادة بسبب عدم توفر علاج بسيط وعناية. تقدر منظمة "اليونيسف" ان التغلب على مثل هذه المآسي وتأمين خدمات اجتماعية اساسية للجميع يتطلب ربع النفقات العسكرية السنوية "للبلدان النامية"، نحو ١٠٪ من النفقات العسكرية للولايات المتحدة. على خلفية كهذه يجب ان تجري اية مناقشة جادة لموضوع الحرية الانسانية.

يسود الاعتقاد ان في المتناول علاج مثل هذه الامراض الاجتماعية البالغة. وهذا الامل ليس بلا اساس. فقد شهدت السنوات القليلة الماضية سقوط مستبدين طغاة، ونمو الادراك العلمي الذي يبعث املا عظيما، وكذلك العديد من الاسباب الاخرى التي تحملنا على التطلع الى مستقبل مشرق. حديث المحظوظين يتسم بالثقة والروح الاحتفالية. الموضوع الرئيسي الذي يجري الحديث عنه بقوة ووضوح هو ان "انتصار اميركا في الحرب الباردة كان انتصارا لمجموعة من المباديء السياسية والاقتصادية: الديمقراطية والسوق الحر". وهذه المبادئ هي "موجة المستقبل – مستقبل تشكل اميركا بالنسبة له البوّاب والمثال". انني انقل هنا عن كبير المعلقين السياسيين في صحيفة "نيويورك تايمز"، ولكن الصورة تقليدية، تكررت كثيرا في

(*) مقتطفات من محاضرة القيت في جامعة مدينة الكاب بجنوب افريقيا في مايو/ ايار ١٩٩٧ ضمن برنامج محاضرة ديفي التذكارية السنوية.

غالبية ارجاء العالم، فقبلها حتى النقاد على انها دقيقة عموما. واعلن عنها على انها "مبدأ كلينتون" الذي صرح بأن رسالتنا الجديدة هي "تدعيم انتصار الديمقراطية والاسواق المفتوحة" التي تم احرازها الان.

ما زالت هنالك سلسلة من الاختلافات: في احد الاطراف يطالب المثاليون من اتباع ويلسون الاستمرار في الاخلاص لرسالة الاحسان التقليدية، وفي الطرف الآخر يرد الواقعيون بأننا قد نفتقر الى سبل القيام بحملات" الاصلاح العالمي"، كما يجب الا نتجاهل مصالحنا الخاصة من اجل خدمة الآخرين. يقع السبيل الى عالم افضل بين هذين الطرفين.

يبدو لي الواقع مختلفا نوعا ما. فأطياف النقاش الحالي حول السياسة العامة لا صلة لها بالسياسة، مثلها مثل العديد من النقاشات التي سبقتها: لا الولايات المتحدة ولا اية دولة اخرى تهتدي بمفهوم "الاصلاح العالمي". ان الديمقراطية تتعرض الى هجوم على مستوى العالم، بما في ذلك البلدان الصناعية الكبرى - الديمقراطية بكل ما للاصطلاح من معنى مفيد، تلك التي توفر للناس الفرص لادارة شؤونهم الجماعية والفردية. ويحدث شيء مماثل بالنسبة للاسواق. الهجوم على الديمقراطية والاسواق مترابط، تكمن جذوره في سلطة الكيانات العملاقة التي يزداد تشابكها واعتمادها على الدول القوية والى حد كبير غير قابلة للمساءلة امام الجمهور. وتزداد سلطاتها الهائلة نتيجة للسياسة الاجتماعية التي تعمم على نطاق العالم المثال الهيكلي للعالم الثالث، الذي يتسم بوجود قطاعات ثراء وامتيازات هائلة جنبا الى جنب مع زيادة في "نسبة من سيكدحون تحت وطأة جميع مصاعب الحياة، ويتوقون سرا الى توزيع اكثر مساواة لنعمها"، كما تنبأ قبل مائتي عام راعي الديمقراطية الاميركية الاول جيمس ماديسون. وتبدو خيارات السياسة هذه واضحة للغاية في المجتمعات الانجلو - اميركية،

وتمتد الى العالم بأسره. لا يمكن ان تعزى الى "ما يقرره السوق الحر بحكمته اللامتناهية والغامضة" او "لاجتياح ثورة السوق الذي لا يتسامح" او "للفردية الخشنة الريغانية" او "لصحيح الايمان الجديد" الذي "يوفر للسوق هيمنة كاملة". بل على العكس، يلعب تدخل الدولة دورا حاسما كما في الماضي، كما ان موجز العناصر الاساسية للسياسة ليست جديدة. فالصيغ الراهنة تعكس "قهر رأس المال الواضح للعمال" لفترة اكثر من ١٥ عاما، كما ذكر في صحافة رجال الاعمال التي غالبا ما تنشر بدقة مشاعر وفهم مجتمع رجال الاعمال ذي الوعي الطبقي العالي والالتزام بالحرب الطبقية.

ان صح هذا الفهم سيكون السبيل عندئذ الى عالم اكثر عدلا واكثر حرية خارج المجال الذي تحدده الامتيازات والسلطة. انا لا اتطلع الى اقرار هذه النتائج هنا، بل فقط الى الاقتراح بأن فيها ما يكفي من الصدق مما يدفع الى دراستها بعناية، والى القول كذلك باستحالة استمرار المبادئ السائدة لولا مساهمتها "في التحكم كلية بالعقل العام كما يتحكم الجيش في اجساد جنوده"، حسب قول ادوارد بيرنيز عندما قدم الى عالم رجال الاعمال الدروس التي استخلصت من الدعاية في زمن الحرب.

الامر المثير للغاية هو انه في كلتا الدولتين الديمقراطيتين الرئيسيتين في العالم ساد ادراك متزايد بضرورة "تطبيق الدروس" المستخلصة من انظمة الدعاية التي احرزت نجاحا كبيرا في الحرب العالمية الاولى، "في تنظيم حرب سياسية"، كما قال رئيس حزب المحافظين البريطاني قبل ٧٠ عاما. وقد توصل الى نفس النتائج وفي نفس السنة الليبراليون من اتباع ويلسون في الولايات المتحدة، بما في ذلك مثقفون معروفون وشخصيات بارزة في مهنة العلوم السياسية النامية. وفي زاوية اخرى من زوايا الحضارة الغربية تعهد ادولف هتلر بالاّ تهزم المانيا في الحرب الدعائية، وقام ايضا بتصميم اساليبه

الخاصة لتطبيق دروس الدعاية الانجلو - اميركية على الحرب السياسية في بلاده.

في الوقت ذاته حذر عالم رجال الاعمال من "الخطر الذي يواجهه رجال الصناعة" في اطار" سلطة الجماهير السياسية الحديثة العهد" واشار الى الحاجة لشن وكسب "المعركة الدائمة للسيطرة على عقول الناس" و "تلقين المواطنين قصة الرأسمالية" الى الحد الذي "يستطيعون فيه ترديدها باخلاص يثير الاعجاب"، والى ما غير ذلك في تدفق مثير يقترن حتى بجهود اكثر روعة.

اكتشاف المعنى الحقيقي" للمبادئ السياسية والاقتصادية" التي اعلن انها "موجة المستقبل" يستدعي بالطبع التطلع الى ابعد من الهلهلات الخطابية والتصريحات العامة، والقيام بدراسة الممارسات الفعلية والسجل الوثائقي الداخلي. الدراسة الدقيقة لحالات مختارة هي السبيل الاكثر فائدة، ولكن يجب اختيار الحالات بعناية لاعطاء صورة منصفة. ثمة بعض عناصر الارشاد الطبيعية. احد الاساليب المنطقية هو اختيار الامثلة التي يختارها دعاة المبادئ نفسها على انها اقوى الحالات لديهم. والاسلوب الآخر هو دراسة سجل الحالات حيث التأثير فيها هو الاقوى والتدخل هو الاقل بحيث نرى المبادئ المطبقة في انقى حالاتها. فاذا كنا نريد معرفة ما الذي يعنيه الكرملين ب "الديمقراطية" و "حقوق الانسان" فلن نلقي بالا الى شجب صحيفة "برافدا" الرسمي للعنصرية في الولايات المتحدة او لارهاب الدولة في الانظمة العميلة، وحتى الى الحديث عن الدوافع النبيلة، بل الاكثر فائدة هو دراسة الاوضاع في "الديمقراطيات الشعبية" في "اوروبا الشرقية". ان الامر بديهي وينطبق على من عيّن نفسه "البوّاب والمثال" ايضا. تشكل اميركا اللاتينية مجال الاختبار البديهي، لا سيما منطقة اميركا الوسطى - الكاريبي. ففي تلك المنطقة واجهت واشنطن تحديات خارجية قليلة لمدة قرن تقريبا، وهكذا تتجلى المبادىء

الهادية للسياسة و"اجماع واشنطن" الليبرالي الجديد الحالي اوضح ما يكون عندما ندرس اوضاع المنطقة وكيف حدث ذلك.

ومما يثير بعض الاهتمام ان هذا الاسلوب نادرا ما يطبق، وان تم اقتراحه ينتقد على انه اسلوب متطرف او ما هو اسوأ. وانا اتقدم به كمجرد "اسلوب يلجأ اليه القارئ" قائلا ان السجل يعلمنا دروسا مفيدة عن المبادئ السياسية والاقتصادية التي ستصبح "موجة المستقبل".

حملة واشنطن الصليبية من اجل الديمقراطية، كما يطلق عليها، شنت بحماس خاص خلال سنوات ريغان، وشكلت اميركا اللاتينية المجال المختار. وتقدم النتائج عموما على انها الدليل الساطع على كيفية تحول الولايات المتحدة الى "ملهم لانتصار الديمقراطية في عصرنا"، حسب اقوال محرري احدى كبرى المجلات الثقافية الليبرالية الاميركية. احدث دراسة علمية للديمقراطية تصف "انتعاش الديمقراطية في اميركا اللاتينية" كأمر "مثير" ولكن ليس خال من المشاكل، "فالحواجز التي يواجهها التطبيق" ما زالت "هائلة"، ولكن ربما امكن التغلب عليها عبر المزيد من التكامل مع الولايات المتحدة. ويشير كاتب المقال سانفورد لاكوف بشكل خاص الى "اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية التاريخية" كأداة قادرة على اشاعة الديمقراطية. ويقول ان في المنطقة التي هي تقليديا منطقة نفوذ للولايات المتحدة تتجه البلدان نحو الديمقراطية وقد "عاشت وخرجت من فترات تدخل عسكري" و "حرب اهلية بغيضة".

لنبدأ بالقاء نظرة ادق على هذه الحالات الحديثة العهد، الحالات الطبيعية التي تتسم بنفوذ هائل للولايات المتحدة وهي في نفس الوقت الحالات التي تختار بانتظام للتدليل على منجزات "مهمة اميركا" وما تعد به.

يقول لاكوف ان "الحواجز الرئيسية التي يواجهها تطبيق

الديمقراطية" هي الجهود التي تحاول حماية "الاسواق المحلية" - أي الجهود التي تبذل لمنع الشركات العملاقة الاجنبية (بالدرجة الاولى الاميركية) من تحقيق سيطرة اكبر على المجتمع. علينا اذاً ان نفهم ان الديمقراطية تحرز تقدما مع تحول عمليات اتخاذ القرار الهامة الى ايدي خاصة لمستبدين غير خاضعين للمساءلة، تقع مقرات غالبيتهم في الخارج. لا بد في الوقت ذاته من تقليص المجال العام اكثر فاكثر مع "التقليل من اهمية" الدولة بموجب المبادئ السياسية والاقتصادية لليبرالية الجديدة التي انتصرت. تشير دراسة للبنك الدولي أن "صحيح الايمان الجديد" يمثل "تحولا مثيرا من تطلع سياسي تعددي عماده مشاركة الناس، الى تطلع متسلط وتكنوقراطي"، تطلع يتطابق كلية مع العناصر الرئيسية للفكر الليبرالي والتقدمي في القرن العشرين، وفي صيغة اخرى مع النموذج اللينيني. فكلا النموذجين يتشابهان اكثر مما يتم الاعتراف به في الغالب.

عندما نفكر في الخلفية سنتمكن من التوصل الى بعض المفيد المتعلق بمفاهيم الديمقراطية والاسواق في مفهومها العملي.

لا يبحث لاكوف في "انتعاش الديمقراطية"في اميركا اللاتينية، ولكنه يذكر مصدراً علميا يشتمل على مساهمة حول حملة واشنطن الصليبية في الثمانينيات. مؤلف تلك المساهمة هو توماس كاروثيرز الذي يجمع بين صفات العالم و "المطلع من الداخل" بما انه كان يعمل في برامج "تقدم الديمقراطية" في وزارة الخارجية في عهد ريغان. يعتبر كاروثيرز "رغبة واشنطن" في دعم الديمقراطية "عملا مخلصا"، ولكنه فشل الى حد كبير. وكان الفشل بالاضافة الى ذلك فشلا منتظما: حيث كان نفوذ الولايات المتحدة الاقل في اميركا الجنوبية، تحقق تقدما حقيقيا نحو الديمقراطية، الامر الذي عارضته عموما ادارة ريغان، ولكن عادت فادعت لنفسها فضل الانجاز بعد ان نجحت العملية واصبحت لا تقاوم. اما حيث كان نفوذ الولايات

المتحدة الاقوى، فلم يتحقق الا القليل من التقدم، وحيث تحقق هذا التقدم كان دور الولايات المتحدة هامشيا او سلبيا. النتيجة العامة التي تم التوصل اليها هي ان الولايات المتحدة حاولت المحافظة على "النظام الاساسي.. مجتمعات غاية في اللاديمقراطية" وتتفادى اجراء أي "تغيير له صبغة شعبوية"، "ساعية حتما الى تحقيق تغييرات محدودة فقط، ديمقراطية من نوع من اعلى الى اسفل التي لا خطر من ان تزعج هياكل السلطة التقليدية التي تحالفت معها الولايات المتحدة منذ زمن طويل".

تستدعي الجملة الاخيرة شرحا. يستخدم تعبير الولايات المتحدة تقليديا للتدليل على هياكل السلطة داخل الولايات المتحدة، و "المصلحة الوطنية" هي مصلحة هذه المجموعات التي لا تتطابق الا بشكل ضعيف مع مصالح الجمهور. وهكذا فالنتيجة هي ان واشنطن سعت الى اشكال ديمقراطية من اعلى الى اسفل"كي لا تزعج هياكل السلطة التقليدية التي تحالفت معها هياكل السلطة في الولايات المتحدة منذ زمن بعيد وليس في هذه الحقيقة ما يثير الدهشة او ما هو جديد تاريخيا.

في الولايات المتحدة نفسها تضرب "ديمقراطية من اعلى الى اسفل" جذورها في النظام الدستوري. وقد يناقش البعض، كما يفعل بعض المؤرخين، ان هذه المبادئ قد فقدت فاعليتها بعد غزو ارجاء البلاد والاستيطان فيها. بغض النظر عن تقييم المرء لتلك السنوات، اتخذت المبادئ التأسيسية في نهاية القرن التاسع عشر شكلا جديدا واشد وطأة. فعندما تحدث جيمس ماديسون عن "حقوق الاشخاص" كان يعني "اشخاصا بعينهم". ولكن نمو الاقتصاد الصناعي ونشوء اشكال الشركات العملاقة من النشاط الاقتصادي ادى الى اضفاء معنى جديد كلية على تلك الكلمة. فقد تم تعريف كلمة "اشخاص" بشكل واسع في وثيقة رسمية حديثة، بحيث اصبحت تشمل الافراد

والفروع والشراكة، والمجموعة المشاركة، والجمعية والتركة والوقف والشركة العملاقة وغيرها من المنظمات (كانت ام لم تكن قد اسست وفق قانون أي من الولايات) او أي كيان حكومي، "وهذا مفهوم كـــان سيصيب بالذهول ماديسون او غيره ممن تمتد جذورهم الى عـــصـــر التنوير والليبرالية الكلاسيكيـــة.

هذه التغييرات الجذرية في مفهوم حقوق الانسان والديمقراطية ادخلت بالدرجة الاولى ليس عن طريق التشريعات بل عبر احـــكـــام قضائية وتعليقات المثقفين. فالشركات العملاقة التي كانت تعتبر فـــي السابق كيانات مصطنعة ليس لها حقوق، منحت جميع حقوق الاشخاص واكثر بكثير بما انها "اشخاص خالدون"، و "اشـــخـــاص "ذوو ثـــراء وسلطة غير عاديين. بالاضافة الى ذلك لم يعودوا يلتزموا بـــالاهـــداف المحددة في الرخصة الممنوحة من الدولة، بل اخذوا يعملون كـــمـــا يشاؤون يقيدهم القليل من الضوابـــط.

عارض علماء القانون المحافظون بشدة هذه الـــبـــدع، وقـــد ادركوا انها تقوض الفكرة التقليدية القائلة ان الحقوق هي لـــلافـــراد، كما تقوض ايضا مبادئ السوق. ولكن اشكال الحكم المتسلط الجديدة شرّعت وتحولت الى جزء من المؤسسة، ومعها ايضا جـــرى الاقـــرار بمشروعية العمل المأجور الذي كان يعتبر في الفكر الاميركي السائـــد ليس افضل من الرق طيلة غالبية القرن التاسع عشر ، ليس فقط مـــن الحركة العمالية الناشئة، بل ايضا من شخصيات بارزة مثل ابـــراهـــام لينكولن والحزب الجمهوري ووسائل اعلام المؤسسة السائـــدة.

لهذه الموضوعات تأثيرها على فهم طبيعة ديمقراطية الســـوق. مرة اخرى اعود واقول ان بوسعي ذكرها فقط هنا. فالنتيجة المـــاديـــة والايديولوجية تساعد على تفسير الفهم القائل ان "الديمقراطية" فـــي الخارج يجب ان تعكس النموذج المرجو في الداخل: اشكال السيطرة من اعلى الى اسفل مع ابقاء الجمهور في دور النظارة وليس مشاركـــا

في مجال صناعة القرار الذي يجب ان يستثنى منه هؤلاء "الاغراب الجهلة الدخلاء"، حسب النظرية الديمقراطية الحديثة السائدة. الا ان الافكار العامة هي الافكار المتعارف عليها وتمتد جذورها بصلابة الى التقاليد، رغم تعديلها بشكل جذري في العصر الجديد، عصر "الكيانات القانونية الجامعة".

وعودة الى "انتصار الديمقراطية" بتوجيه من الولايات المتحدة. لا يسأل كل من لاكوف وكاروثيرز كيف حافظت واشنطن على هيكل السلطة التقليدي في مجتمعات لا ديمقراطية للغاية. فموضوعهما ليس الحروب الاهلية التي خلفت عشرات الالاف من الجثث التي عذبت ومثّل بها، وملايين اللاجئين والدمار الذي لا يمكن اصلاحه وكانت، الى حد كبير حروباً ضد الكنيسة، التي تحولت الى عدو عندما تبنت "خيار تفضيل الفقراء" محاولة بذلك مساعدة الذين يعانون من الناس كي تحقق درجة من العدالة والحقوق الديمقراطية. يتعدى الامر حدود الرمزية عندما يبتدئ عقد الثمانينيات الرهيب باغتيال رئيس اساقفة كان "صوتا لمن لا صوت لهم"، وينتهي كذلك باغتيال ستة من كبار المثقفين اليسوعيين كانوا قد اختاروا نفس الطريق. وفي جميع الحالات تمت عملية الاغتيال بيد قوى ارهابية سلحها ودربها منتصرو "الحملة الصليبية من اجل الديمقراطية". يتعين على المرء ان يأخذ بالحسبان وبعناية ان كبار المثقفين المنشقين في اميركا الوسطى قد اغتيلوا مرتين: قتلوا واسكتوا. كلماتهم، لا بل وجودهم نفسه، تكاد تكون غير معروفة في الولايات المتحدة، على عكس منشقين آخرين في دول معادية ممن يتمتعون بعالي التكريم والاحترام.

هذه الامور لا تدخل التاريخ عندما يرويه المنتصرون. ففي دراسة لاكوف، والتي لا تختلف عن غيرها في هذا المجال، ما تبقى هو الاشارة الى "تدخل عسكري" و "حروب اهلية"، دون تحديد

للعامل الخارجي. الا ان هذه الامور لن يستبعدها بسرعة الباحثون عن فهم افضل للمبادئ التي ستشكل المستقبل لو ترك الامر لهياكل السلطة.

وصف لاكوف لنيكاراغوا يكشف عن امور كثيرة، ولكنه وصف متعارف عليه، يقول: "انتهت الحرب الاهلية عقب اجراء انتخابات ديمقراطية، وتبذل الان جهود مضنية لخلق مجتمع اكثر رفاهية يحكم نفسه". ولكن في العالم الحقيقي اخذت الدولة العظمى التي تهاجم نيكاراغوا في تصعيد هجومها بعد اول انتخابات ديمقراطية في البلاد. وكانت الجمعية المهنية لعلماء اميركا اللاتينية ووفدان برلمانيان من ايرلندا وبريطانيا وغيرهم بما في ذلك وفد حكومي عدائي من هولندا ساند بشكل مثير الفظائع الريغانية، قد راقبت عن كثب الانتخابات واعترفت بشرعيتها. كما اعتبر خوزيه فيجريس من كوستاريكا، وهو شخصية قيادية في الحركة الديمقراطية في اميركا الوسطى راقب الانتخابات وكانت لديه انتقادات، اعتبر الانتخابات شرعية في هذا "البلد الذي تعرض للغزو" ودعا واشنطن الى السماح للساندنيين" باكمال ما بدأوه سلميا، فهم يستحقون ذلك". وكانت الولايات المتحدة تعارض بشدة اجراء الانتخابات وحاولت تقويضها، وقد انتابها القلق من احتمال تدخل الانتخابات الديمقراطية في الحرب الاهلية التي تشنها. ولكن هدأ ذلك القلق بفعل حسن سلوك النظام العقائدي [السائد في المجتمع الاميركي – المترجم] الذي منع نشر الاخبار، بكفاءة مدهشة، وتبنى بالتالي خط دعاية الدولة القائل ان الانتخابات عملية خداع وتضليل لا معنى لهما.

كذلك تم تجاهل حقيقة ان واشنطن لم تترك مجالا للشك مع اقتراب الانتخابات التالية في موعدها المحدد في ان نيكاراغوا ستستمر في المعاناة من الحرب الاقتصادية غير المشروعة و"استخدام القوة اللاقانوني"، الذي كانت محكمة العدل الدولية قد شجبته وامرت

دون جدوى بانهائه، ان لم تأت نتيجة الانتخابات صحيحة. وأتت نتيجة الانتخابات هذه المرة مقبولة ورحبت بها الولايات المتحدة بموجة عارمة من السرور، الامر الذي ينبئونا بالكثير.

في الجانب الآخر المتطرف من الاستقلال الانتقادي، غلب على انطوني لويس، الكاتب في صحيفة "نيويورك تايمز" شعور الاعجاب "بتجربة السلام والديمقراطية" التي قامت بها واشنطن واظهرت "اننا نعيش في عصر رومانسي". لم تكن الاساليب التجريبية سرا. ومن ثم قامت مجلة "تايم" في انضمامها الى الاحتفال "بتفجر الديمقراطية وتقدمها" في نيكاراغوا، بتحديد تلك الاساليب: "تدمير الاقتصاد وخوض حرب طويلة ومميتة بالوكالة حتى إطاح المحليون المنهكون انفسهم بالحكومة غير المرغوب فيها". كانت التكاليف طفيفة بالنسبة لنا، بينما تركت الضحية تعاني من "جسور مهدمة ومحطات كهربائية مخربة ومزارع مدمرة"، وتوفر لمرشح واشنطن في الانتخابات "قضية رابحة" وهي "انهاء عملية افقار شعب نيكاراغوا"، من غير ان نتعرض لموضوع الارهاب المستمر الذي من الافضل ان يترك دون ذكر. بلا شك من الصعب اعتبار خسائرهم طفيفة. يشير كاروثيرز ان الخسائر في الارواح "بالنسبة للفرد الواحد بالمقارنة مع عدد السكان كانت اعلى كثيرا من عدد الاشخاص في الولايات المتحدة الذين قتلوا خلال الحرب الاهلية الاميركية وكافة الحروب مجتمعة في القرن العشرين". وكانت النتيجة "انتصاراً للعب المنصف للولايات المتحدة"، كما جاء في عنوان فرح لصحيفة "نيويورك تايمز" مما ترك الاميركيين "متحدين في فرحهم" على طريقة البانيا وكوريا الشمالية.

اساليب هذا "العصر الرومانسي" ورد الفعل عليها في الدوائر المستنيرة تنبؤنا بما هو اكثر عن المبادئ الديمقراطية التي خرجت منتصرة. وتلقي ايضا المزيد من الضوء على الاساليب الكامنة وراء

"صعوبة الجهود" "لخلق مجتمع اكثر رفاهية ويحكم نفسه" في نيكاراغوا. حقا ان الجهد يبذل الان ويلقى بعض النجاح بالنسبة لأقلية محظوظة، بينما يواجه غالبية السكان مآس اجتماعية واقتصادية - كلها من نفس النمط المألوف للدول التابعة للغرب. لاحظوا ان هذا المثال بالذات هو الذي حمل محرري مجلة "نيوريبابليك" (الجمهورية الجديدة) على الاشادة بأنفسهم باعتبارهم "ملهمي انتصار الديمقراطية في عصرنا"، منضمين بذلك الى الجوقة المتحمسة.

ونتعلم المزيد عن المبادئ المنتصرة باستعادتنا للذاكرة حقيقة ان نفس الشخصيات هذه الممثلة للحياة الثقافية الليبرالية كانت قد حثت واشنطن على شن حروبها دون رحمة، وتقديم التأييد العسكري "للفاشيين على الطريقة اللاتينية.. بغض النظر عن عدد القتلى" لأن "هنالك أولويات اميركية اعلى واهم من حقوق الانسان في السلفادور". وتوسع محرر مجلة "نيو ريبابليك" مايكل كينزلي - الذي يمثل اليسار في التعليقات والمناقشات التلفزيونية السائدة - في شرح ذلك فحذر من الانتقاد، بدون تفكير، سياسة واشنطن الرسمية بمهاجمة اهداف مدنية غير محمية. واعترف بأن مثل هذه العمليات الارهابية الدولية قد تتسبب في "آلام هائلة للمدنيين" ولكنها قد " تكون مشروعة تماما "اذا اظهر تحليل" التكاليف - الفوائد" ان "كمية الدماء التي ستهدر والتعاسة التي ستفرض" ستؤدي الى "الديمقراطية" كما يعرفها حكام العالم. يصر الرأي المستنير ان الارهاب ليس قيمة من القيم بحد ذاته، ولا بد له من ان يجتاز المعيار البرجماتي. وقد علق كينزلي فيما بعد قائلا: "ان الغاية المرجوة قد تحققت". افقار الشعب في نيكاراغوا كان هو بالتحديد هدف الحرب التي شنتها المعارضة (الكونترا)، وسياسة الحصار الاقتصادي الموازية واستخدام الفيتو بالنسبة لقروض التنمية الدولية "مما دمر الاقتصاد وأدى الى كارثة اقتصادية كانت بلا شك افضل قضية انتخابية تتلقفها المعارضة

المنتصرة". ثم انضم (كينزلي) الى الترحيب "بانتصار الديمقراطية" في "الانتخابات الحرة" عام ١٩٩٠.

تتمتع الدول العميلة بنفس الامتيازات. وهكذا كتب هـ.د.س. جرينواي، محرر الشؤون الخارجية في صحيفة "بوسطن جلوب" في تعليق حول هجوم اسرائيلي آخر على لبنان - وكان قد كتب عن اول هجوم كبير لها قبل ١٥ عاما - يقول :"اذا كان قصف القرى اللبنانية بالمدافع، وان تسبب في خسائر في الارواح، وفي ارغام اللاجئين المدنيين على الرحيل الى الشمال، سيؤدي الى صيانة امن الحدود الاسرائيلية ويضعف حزب الله ويدعم السلام فانني اقول اعملوا به، كما يقول العديد من العرب والاسرائيليون. ولكن التاريخ لم يكن رحيما مع مغامرات اسرائيل في لبنان، فقد ادت الى حل القليل جدا من المشاكل وتسببت دائما تقريبا في خلق المزيد منها". من ثم وبالمعيار البرجماتي نفسه يصبح قتل العديد من المدنيين وطرد مئات الالاف من اللاجئين وتدمير جنوب لبنان، اقتراحا مشبوها.

لاحظوا انني اتحدث فقط عن القطاع المنشق من الرأي الذي يجري التسامح معه ويطلق عليه اسم "اليسار" - وهذه حقيقة تكشف لنا الكثير عن المبادئ المظفرة والثقافة التي تجد مكانتها ضمن اطارها.

الامر الذي يكشف المزيد ايضا هو رد الفعل على مزاعم ادارة ريغان المستمرة عن مشاريع نيكاراغوا للحصول على طائرات نفاثة معترضة من الاتحاد السوفييتي (بعد ان مارست الولايات المتحدة ضغوطا على حلفائها لرفض بيعها). فطالب الصقور بقصف نيكاراغوا فورا بالقنابل، بينما رد الحمائم بضرورة التحقق اولا من الاتهامات، وان صحت ستضطر الولايات المتحدة الى قصف نيكاراغوا. وهكذا فهم المراقبون العقلاء سبب رغبة نيكاراغوا في شراء الطائرات المعترضة: حماية اراضيها من تحليق طائرات وكالة المخابرات

المركزية التي تموّن القوات التي تنوب عن الولايات المتحدة، وتزودها بالمعلومات الدقيقة حتى تتمكن من تنفيذ التعليمات بمهاجمة "الاهداف السهلة" غير المحمية. الفرضية الضمنية هنا هي :ليس لاي بلد الحق في حماية مواطنيه من هجوم الولايات المتحدة – هذا المبدأ يسود عمليا في "الاوساط المتعارف عليها" دون أي منازع.

الذريعة التي كانت تتحجج بها الولايات المتحدة لشن حروبها هي الدفاع عن النفس، وهي التبرير الرسمي المتعارف عليه لأي عمل وحشي، حتى المحرقة النازية. بالفعل اعلن رونالد ريغان بعد ان وجد "ان سياسات واعمال حكومة نيكاراغوا تشكل تهديدا غير عادي وغير معهود لأمن الولايات المتحدة القومي وسياساتها الخارجية،" اعلن"حالة طوارئ قومية لمواجهة ذلك التهديد"، ولم يثر عمله أي سخرية او استهزاء، وبنفس المعيار والمنطق يتمتع الاتحاد السوفيتي بكل الحق في مهاجمة الدانمارك التي تشكل تهديدا اكبر بكثير لأمنه، كما يحق له بكل تأكيد مهاجمة بولندا والمجر عندما اتخذتا خطوات نحو الاستقلال. كون مثل هذه الادعاءات تقدم بانتظام يجعل منها ايضا تعليقا مشوقا له دلالته على مستوى ثقافة المنتصرين، كما يشكل ايضا دليلا آخر على ما ينتظرنا في المستقبل.

لننتقل الى موضوع منظمة التجارة الحرة في اميركا الشمالية، تلك الاتفاقية "التاريخية التي قد تساعد على تقدم الديمقراطية على الطراز الاميركي في المكسيك"، كما يقترح لاكوف. القاء نظرة ثاقبة سيتيح لنا المزيد من المعلومات. تم تمرير اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية في الكونغرس رغم معارضة شعبية شديدة، ولكن بتأييد واسع من عالم رجال الاعمال ووسائل الاعلام التي كانت تفيض بالوعود الجذلى عن الفوائد التي ستعم جميع المعنيين، وهي نفس الوعود التي تنبأ بثقة بها كبار الاقتصاديين المزودين بأحدث النماذج (التي فشلت لتوها فشلا ذريعا في التنبؤ بالعواقب الوخيمة لاتفاقية

التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا، ولكنها ستنجح بشكل ما في هذه الحالة). واخفي تماما تحليل اعد بعناية لمكتب تقييم التكنولوجيا (وهو مكتب ابحاث تابع للكونغرس) كان قد توصل الى نتيجة مؤداها ان الصيغة المنوي تطبيقها لاتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية ستلحق الضرر بغالبية سكان اميركا الشمالية، واقترح تعديلات قد تجعل الاتفاقية تعود بالفائدة على ما يتجاوز دوائر الاستثمار والمال الضيقة. بالاضافة الى ذلك فان اخفاء الموقف الرسمي للحركة العمالية الذي يقدم تحليلا مشابها ينبؤنا بالكثير ايضا. وكانت الحركة العمالية تتعرض في الوقت ذاته الى شجب شديد" لنظرتها المتخلفة غير المستنيرة" و "تكتيكاتها التهديدية الفجة" النابعة من "الخوف من التغيير والخوف من الاجانب". انني استمد امثلتي من اقصى يسار الطيف فقط، وفي هذه الحالة من انطوني لويس. كانت الاتهامات غير صحيحة بكل الدلائل، ولكنها كانت الكلمات الوحيدة التي وصلت الى الجمهور في هذه الممارسة الملهمة للديمقراطية. التفاصيل الاخرى تنورنا كثيرا وقد جرى استعراضها في الادبيات المنشقة في حينه وفيما بعد، ولكنها اخفيت عن اعين الجماهير ومن غير المحتمل ان تدخل التاريخ الرسمي.

وضعت على الرف الان وبهدوء الروايات عن العجائب التي كانت ستنجزها اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية مع تكشف الحقائق، فلم يعد يسمع المرء عن مئات آلاف فرص العمل الجديدة والفوائد العظيمة الاخرى التي تخبؤها الاتفاقية لشعوب البلدان الثلاثة. وحل محل هذه البشائر "وجهات نظر اقتصادية سليمة واضحة" – "وجهة نظر الخبراء" – التي تقول إنه لا تأثير هام لاتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية . وقالت صحيفة "وول ستريت جورنال"ان "المسؤولين في الادارة يشعرون بالاحباط لعدم قدرتهم على اقناع الناخبين بأن التهديد لن يضر بهم "وان خسارة فرص العمل هي "اقل

بكثير مما تنبأ به روس بـيـرو" (١) الذي سمح له بالمشاركـة فـي المناقشات الاساسية (على عكس مكتب تقييم التكنولوجيا والحركـة العمالية والاقتصاديون الذين خرجوا على "خط الحزب" وبالـطـبـع المحللون المنشقون) لأن مزاعمه كانت في بعض الاحيان متطـرفـة وسهل تسخيفها. ونقلت الصحيفة ملاحظة تدعو للأسى عن المسؤولين في الادارة واضافت تقول "ان من الصعب مقارعة المنتقدين بـقـول الحقيقة – أي ان الحلف التجاري لم يحقق في الواقـع أي شـيء". وجرى نسيان ماذا ستكون عليه "الحقيقة" عندما تنطلق المـمـارسـة المثيرة للديمقراطية بأقصى قوتهـا.

في الوقت الذي خفض فيه الخبراء من منزلة اتفاقية التـجـارة الحرة في اميركا الشمالية الى "لا تأثير هام" لها، ملقين بذلك "وجهات نظر الخبراء" السابقة في حفرة التاريخ، تبرز "وجهة نظر اقتصـاديـة اقل من سليمة وواضحة" اذا ما جرى توسيع مجال "المصلحة القومية" بحيث تشمل عامة السكان. ففي شهادة امام اللجنة المصرفية (التابعـة لمجلس الشيوخ) في فبراير/ شبـاط ١٩٩٧ ابدى آلان جرينسبـان، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، تفاؤلا كبيرا بشأن "الـتـوسـع الاقتصادي المستمر" الذي يعود الفضل فيه الى "تـقـيـيـد زيـادة التعويضات غير المألوف الذي يبدو انه ناتج في الاساس عن شـعـور كبير لدى العمال بعدم الامان" – نواقص لا لبس فيها بالنسبة لمجتمع عادل. ويشير تقرير الرئيس الاقتصادي الصادر في فبرايـر / شـبـاط ١٩٩٧، بعد ان يعبر عن فخر الادارة بمنجزاتها، بشكل فيه تلمـيـح اكبر الى "التغييرات في مؤسسات سوق العمالة وممارستها" وكونهـا

(١) روس بيرو ملياردير اميركي من اقطاب اليمين "الانعزالي"، انشق عن الحزبين الرئيسيـين وخاض انتخابات رئاسة الجمهورية ضد كلينتـون عـام ١٩٩٢ عن حزب ثالث شارك فـي تاسيسه في حينه وفشل. انفق الملايين من امواله الخاصة بالاضافة الى ما جمعه من التبرعـات على حملته الانتخابية – المترجـم.

عامل في "التقييد الهام للاجور"، الامر الذي يقوي من عافية الاقتصاد.

جاء ذكر احد اسباب هذه التغييرات السليمة في دراسة طلبتها سكرتارية العمالة في اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية "حول تأثير اغلاق المصانع المفاجئ على مبدأ حرية التجمع وحق العمال في التنظيم في البلدان الثلاثة". تمت الدراسة حسب قوانين اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية استجابة لشكوى تقدم بها عمال الاتصالات التلفونية بشأن ممارسات غير قانونية في ميدان العمالة تقوم بها شركة سبرنت. وكان مجلس العلاقات العمالية الوطني في الولايات المتحدة قد ايد الشكوى، وفرض غرامات تافهة بعد سنوات من التأخير - اجراء معهود ومتعارف عليه! سمحت كندا والمكسيك بنشر الدراسة التي طلبتها اتفاقية التجارة الحرة في امريكا الشمالية واعدتها كاتي برونفنبرنر، استاذة الاقتصاد العمالي في جامعة كورنيل، ولكن ادارة كلينتون أخرت نشرها. اظهرت الدراسة ان لاتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية تأثيراً كبيراً على تكسير اضرابات العمال، كما ان نحو نصف جهود النقابات لتنظيم العمال يجري تخريبها نتيجة تهديدات اصحاب العمل بنقل عملية الانتاج الى خارج البلاد، فعلى سبيل المثال توضع لافتات امام المصنع الذي يشهد حملة لتنظيم العمال تقول "فرص العمل تحول الى المكسيك". التهديدات ليست فارغة، اذ عندما تنجح عمليات التنظيم هذه يغلق اصحاب العمل المصنع كليا او جزئيا، وقد زادت نسبة هذه التصرفات ثلاثة اضعاف ما كانت عليه قبل اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية (في نحو ١٥٪ من الوقت)، وتضاعفت تقريبا التهديدات باغلاق المصانع في الصناعات ذات الطبيعة الاكثر حركة (أي التصنيع في مقابل الانشاءات).

هذه وغيرها من الممارسات الواردة في التقرير ممارسات غير قانونية، ولكن هذا الامر مجرد امر فني بنفس مستوى انتهاك القانون

الدولي واتفاقيات التجارة عندما تكون النتائج غير مقبولة. فقد وضحت ادارة ريغان لعالم رجال الاعمال "ان النشاط غير القانوني الذي يمارس ضد النقابات لن يجري التصدي له او اعاقته بسبب وضعه الاجرامي". وجرى الالتزام بنفس الموقف من خلف تلك الادارة. وكان للاتفاقية تأثير كبير على تحطيم النقابات - او بكلمات اكثر تهذيبا على "التغييرات التي طرأت على مؤسسات سوق العمل وممارساتها" التي ساهمت في "تقييد الاجور تقييدا هاما" في اطار نموذج اقتصادي يقدم بفخر واعتزاز الى عالم متخلف لم يفهم بعد المبادئ المظفرة التي ستقود الطريق الى الحرية والعدالة.

ان ما جرى التأكيد عليه خارج الاطار السياسي المتعارف عليه عن اهداف اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية تم الاعتراف به في هدوء الآن: الهدف الحقيقي هو "تقييد المكسيك بالاصلاحات" التي جعلت منها "معجزة اقتصادية" بالمعنى الفني لهذه الكلمة:"المعجزة" بالنسبة للمستثمرين من الولايات المتحدة والاثرياء المكسيكيين، بينما يغوص السكان في البؤس. اعلن مارك ليفينسون، مراسل مجلة "نيوزويك"، بزهو ان ادارة كلينتون "نسيت ان الهدف الاساسي لاتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية ليس دعم التجارة بل تثبيت الاصلاحات الاقتصادية في المكسيك"، ولكنه لم يضف ان عكس ذلك قد جرى اعلانه عاليا لضمان تمرير اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية بينما استثني الى حد كبير من سوق الافكار الحر على يد مالكيه المنتقدين الذين كشفوا عن هذا "الهدف الاساسي".

لعله سيتم في يوم ما ايضا الاعتراف بالاسباب المحتملة الاخرى. فقد كان الامل ان يؤدي "تقييد المكسيك" بهذه الاصلاحات الى ابعاد الخطر الذي تلمسته ورشة عمل حول تنمية الاستراتيجية في اميركا اللاتينية، عقدت في واشنطن في سبتمبر/ايلول ١٩٩٠، خلصت الى ان العلاقة مع الدكتاتورية الوحشية المكسيكية امر جيد، رغم

احتمال نشوء مشكلة :"الانفتاح الديمقراطي في المكسيك قد يؤدي الى تعريض العلاقة الخاصة الى امتحان جراء ايصال حكومة الى سدة الحكم تكون ذات اهتمام اكبر بتحدي الولايات المتحدة على ارضية اقتصادية وقومية - لم يعد ذلك مشكلة خطيرة الان بعد "تقييد المكسيك بالاصلاحات" عن طريق معاهدة. فالولايات المتحدة تملك القوة على تجاهل التزاماتها بموجب المعاهدة وقت ما تشاء، ولكن ليس المكسيك.

باختصار، ان الخطر هو الديمقراطية في الداخل والخارج، كما اتضح مرة اخرى من المثال المختار. فالديمقراطية مسموح بها، وحتى مرحب بها، ولكن مرة اخرى بالحكم على النتائج وليس على العملية. اعتبرت اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية اداة فعالة في التقليل من خطر الديمقراطية، طبقت داخليا بتخريب فعال للعملية الديمقراطية وفي المكسيك بالقوة رغما عن الاحتجاجات الشعبية القوية ولكن دون جدوى، وتقدم النتائج الان على انها اداة تحمل في طياتها الامل لجلب الديمقراطية على الطراز الاميركي الى المكسيكيين الجهلة. قد يوافق مراقب ساخر يعرف الحقيقة على ذلك.

اكرر مرة اخرى ان الدلائل المختارة على انتصار الديمقراطية هي طبيعية ومثيرة وتكشف عن الكثير ايضا، ولكن ليس بالطريقة المقصودة.

الاعلان عن مبدأ كلينتون ترافق مع مثال يعتبر بمثابة غنيمة للتدليل على المبادئ المظفرة: منجزات الادارة في هاييتي ، بما انها تقدم على انها اقوى الحالات فهي جديرة بالدراسة.

صحيح ان رئيس هاييتي المنتخب سمح له بالعودة، بعد ان تعرضت المنظمات الشعبية الى ثلاث سنوات من الارهاب على يد قوات بقيت على صلات وثيقة مع واشنطن طيلة الوقت، وما زالت ادارة كلينتون ترفض تسليم هاييتي ١٦٠ الف صفحة من الوثائق عن

ارهاب الدولة كانت القوات العسكرية للولايات المتحدة قد استولت عليها - "لتفادي الكشف عن امور محرجة"تتعلق باشتراك الحكومة الاميركية مع النظام الانقلابي، حسب ما تقوله مجموعة مراقبة حقوق الانسان (Human Rights Watch). كان من الضروري تلقين الرئيس ارستيد درسا مكثفا عن الديمقراطية والرأسمالية، حسب ما جاء في تصريح لاحد كبار مؤيدي ارستيد في واشنطن لدى وصفه عملية تلقين القس المثير للمتاعب مبادئ الحضارة.

اسلوب التبرير هذا ليس غريبا على مناطق اخرى، بل هو المألوف حين يجري التفكير في حالات انتقال غير مرغوب فيها الى الديمقراطيةالشكلية.

اضطر ارستيد، كشرط لعودته، الموافقة على برنامج اقتصادي يوجه سياسات حكومة هاييتي الى تلبية احتياجات "المجتمع المدني"، لا سيما "القطاع الخاص في الداخل والخارج": وتحدد ان المستثمرين الاميركيين يشكلون قلب المجتمع المدني جنبا الى جنب مع اثرياء هاييتي الذين سبق وايدوا الانقلاب العسكري، ولكن ليس الفلاحين وسكان الاحياء الفقيرة الذين نظموا مجتمعا مدنيا حيويا ونشطا الى الحد الذي تمكنوا فيه من انتخاب مرشحهم للرئاسة متحدين عقبات هائلة، مما اثار على الفور عداء الولايات المتحدة وحملها على بذل الجهود لتقويض اول نظام ديمقراطي في هاييتي.

وقد جرى التراجع عن "الأعمال غير المقبولة"، "للغرباء الجهلة والدخلاء" في هاييتي بالعنف وبمشاركة مباشرة من الولايات المتحدة، وليس فقط عن طريق الاتصالات مع ارهابيي الدولة الذين يتولون الامور. كانت منظمة الدول الاميركية قد اعلنت حالة حصار، ولكن ادارتي بوش وكلينتون حطمتا الحصار منذ البداية باعفائهما الشركات في الولايات المتحدة من الالتزام به، وأيضاً بالسماح سرا لشركة تكساكو للزيت بتزويد النظام الانقلابي ومؤيديه الاثرياء بالنفط،

منتهكة بذلك العقوبات الرسمية -تلك الحقيقة الحاسمة التي كشف عنها بوضوح قبل يوم واحد من انزال قوات الولايات المتحدة من اجل "اعادة الديمقراطية". ولكنها لم تصل الى الجمهور بعد، ومن غير المحتمل ان يسجلها التاريخ .

لقد اعيدت الديمقراطية الان وارغمت الحكومة الجديدة على التخلي عن البرامج الديمقراطية والاصلاحية التي اصابت واشنطن بالهلع والاستهجان، كما ارغمت ايضا على اتباع سياسات مرشح واشنطن في انتخابات ١٩٩٠ الذي حصل فيها على نسبة ١٤٪ من اصوات الناخبين.

تتيح خلفية هذا الانتصار القاء نظرة مدققة على "المبادئ السياسية والاقتصادية" التي ستقودنا الى مستقبل مجيد. كانت هايتي من اغنى الغنائم الاستعمارية في العالم (اضافة الى البنغال) واحد المصادر الهامة لثروة فرنسا، ووقعت تحت سيطرة ووصاية الولايات المتحدة منذ ان غزتها قوات ويلسون البحرية قبل ٨٠ عاما. وتحولت البلاد الان الى مأساة كبيرة قد تصبح الحياة فيها مستحيلة في المستقبل غير البعيد. في عام ١٩٨١ دشن برنامج المساعدات الاميركية - والبنك الدولي استراتيجية تنمية قائمة على انشاء مصانع تجميع وتصدير المنتجات الزراعية، الامر الذي ادى بالاراضي الى التحول عن توفير الغذاء للاستهلاك المحلي. وتنبأ برنامج المساعدات الاميركية بحدوث "تغيير تاريخي نحو اعتماد متبادل اعمق للسوق مع الولايات المتحدة"، في ما قد يصبح "تايوان منطقة الكاريبي". ووافق البنك الدولي على ذلك مقدماً الوصفات المعهودة الخاصة" بتوسيع المجهودات والشركات الخاصة" والتقليل الى ادنى حد من "الاهداف الاجتماعية"، فيزيد بذلك عدم المساواة والفقر، ويخفض من مستويات الصحة والتعليم. ولا بد من الملاحظة بغض النظر عن قيمتها ان هذه الوصفات المألوفة تقدم مقرونة بمواعظ عن ضرورة تخفيض عدم

المساواة والفقر وتحسين مستويات الصحة والتعليم. كانت النتائج في حالة هاييتي هي النتائج المعهودة: ارباح بالنسبة للاميركيين اصحاب المصانع وكبار الاثرياء الهايتيين وانخفاض نسبته ٥٦٪ في اجور الهايتيين طيلة حقبة الثمانينيات – باختصار "معجزة اقتصادية". وبقيت هاييتي هي هاييتي وليس تايوان التي اتبعت نهجا مختلفا اختلافا جذريا، كما يعرف المستشارون بلا ادنى شك.

كانت جهود اول حكومة ديمقراطية في هاييتي للتخفيف من المأساة المتزايدة هي ما اثار عداء الولايات المتحدة وقاد الى الانقلاب العسكري والارهاب الذي تبعه. ومع ان "الديمقراطية قد اعيدت" فان برنامج المساعدات الاميركية ما زال يمسك عن تقديم المساعدات حتى يضمن خصخصة مصانع الاسمنت ومطاحن الدقيق لمصلحة الاثرياء في هاييتي والمستثمرين الاجانب (أي "المجتمع المدني" في هاييتي بناء على الاوامر التي رافقت اعادة الديمقراطية)، ويمنع تخصيص نفقات للصحة والتعليم، وتتلقى الشركات الزراعية تمويلا كافيا بينما لم تخصص أي موارد للزراعة الفلاحية وللحرف التي توفر الدخل للغالبية العظمى من السكان. وتستفيد مصانع التجميع التي يملكها اجانب وتستخدم عمالا (غالبيتهم من النساء) بأجور اقل مما يسد الرمق ويعملون في ظروف رهيبة، من تيار كهربائي رخيص يدعمه المشرف الكريم. اما الفقراء في هاييتي – عامة السكان – فليس لهم من دعم للكهرباء او الوقود او الماء او الغذاء. فهذا امر يحرمه صندوق النقد الدولي انطلاقا من الاسس المبدأية التي تعتبره "تحديدا للأسعار".

قبل "تطبيق الاصلاحات" كان انتاج الارز المحلي يسد عمليا الاحتياجات المحلية مع توفير حلقات ترابط هامة في الاقتصاد المحلي. ولكن بفضل "عملية التحرير" من جانب واحد اصبح الان يوفر ٥٠٪ فقط بما لذلك من تأثير على الاقتصاد يمكن التنبؤ به. ومع ذلك لا بد

لهاييتي ان تدخل "اصلاحات" فتلغي الرسوم الجمركية بما يتطابق والمبادئ الصارمة لعلم الاقتصاد - تلك المبادئ التي تعفي بفعل معجزات المنطق، الشركات الزراعية في الولايات المتحدة من ذلك ، وهي التي ما زالت تتلقى دعما كبيرا من الاموال العامة ، وزادته ادارة ريغان بحيث اصبح في عام ١٩٨٧ يشكل ٤٠٪ من اجمالي دخل المزارعين. ويمكن ادراك النتائج الطبيعية لهذا الامر: يشير تقرير لبرنامج المساعدات الاميركية صدر عام ١٩٩٥ الى ان "التجارة التي يشكل" التصدير عمودها الفقري وسياسة الاستثمار" التي تمارسها واشنطن ستؤدي الى "اعتصار مزارع الارز المحلي بلا هوادة" الذي سيضطر الى التوجه الى التصدير الزراعي لصالح المستثمرين الاميركيين تمشيا مع مبادئ نظريات التوقعات المنطقية.

بمثل هذه الاساليب جرى تحويل افقر بلد في القارة الى احد اكبر مشتري الارز من الولايات المتحدة، وبذلك يزيد من ثراء الشركات الاميركية التي تتلقى دعما من الاموال العامة. المحظوظون الذين تلقوا تعليما جيدا في البلدان الغربية سيستطيعون دون شك ان يفسروا ان الفوائد سترشح فتصل الى الفلاحين وسكان الاحياء الفقيرة في هاييتي في نهاية المطاف !

ان هذا المثال، الذي يعتبر قمة الامكان، ينبؤنا الكثير عن معنى وملابسات الانتصار الذي تحقق "للديمقراطية والاسواق المفتوحة".

يبدو ان شعب هاييتي يعي الدروس، حتى وان كان المدراء المبدئيون في الغرب يفضلون رسم صورة مختلفة. فقد شارك في الانتخابات البرلمانية في ابريل/ نيسان ١٩٩٧" نسبة هزيلة هي ٥ في المائة" من الناخبين، حسب ما ذكرته الصحافة، فأثارت السؤال "هل خيبت هايتي آمال الولايات المتحدة؟" لقد ضحينا كثيرا كي نؤمن لهم الديمقراطية ولكنهم غير شاكرين كما انهم لا يستحقون.

وهكذا يستطيع المرء ان يرى لماذا يطالب "الواقعيون" بان نبتعد عن الحملات الصليبية "لاصلاح الكون".

تسود القارة مواقف مشابهة. استطلاعات الرأي تظهر ان السياسة في اميركا الوسطى تبعث على "الملل" و "عدم الثقة" و "اللامبالاة" بنسبة تفوق كثيرا "الاهتمام" او "الحماس" بين صفوف "جمهور تسيطر عليه روح عدم المبالاة.. ويشعر بأنه مجرد مشاهد في عملية الديمقراطية" و "يتحلى بتشاؤم عام بالنسبة للمستقبل". وتوصل اول مسح لاميركا اللاتينية قام به الاتحاد الاوروبي الى نتيجة مشابهة: علق المنسق البرازيلي لعملية المسح على النتيجة بقوله "ان اكثر نتائج المسح مدعاة للخوف هي ايمان العامة ان النخبة فقط استفادت من التحول الى الديمقراطية". ويقول علماء اميركا اللاتينية ان موجة الديمقراطية الاخيرة قد تزامنت مع الاصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي اضرت بغالبية الناس وادت الى تقييم يتسم بالاستهزاء بالعمليات الديمقراطية الشكلية. وقد ادى ادخال برامج مماثلة في اغنى بلدان العالم الى نتائج مماثلة، كما سبق وذكرنا.

لنعد الى المبدأ السائد القائل ان "انتصار اميركا في الحرب الباردة" هو انتصار للديمقراطية وللسوق الحر. فيما يتعلق بالديمقراطية الاعتقاد صحيح جزئيا، على الرغم من انه يتعين علينا فهم ما هو المعني "بالديمقراطية" : أي سيطرة من أعلى الى اسفل "لحماية الاقلية الثرية من الغالبية". ولكن ماذا عن السوق الحر؟ هنا ايضا نجد ان المبدأ بعيد ابعد ما يكون عن الواقع، كما اتضح ايضا من مثال هاييتي.

لننظر مرة اخرى الى موضوع اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية، تلك الاتفاقية المقصود بها تقييد المكسيك بنظام اقتصادي يحمي المستثمرين من اخطار "انفتاح ديمقراطي". انها ليست "اتفاقية تجارة حرة"، بل حمائية للغاية، ترمي الى وضع العراقيل امام المنافسين

من شرقي آسيا واوروبا. بالاضافة الى ذلك تشترك مع الاتفاقيات العولمية الاخرى في مبادئ معادية للسوق مثل القيود المغالى بها المتعلقة "بحقوق الملكية الفكرية" التي لم تقبل بها المجتمعات الغنية على الاطلاق خلال فترة تطورها. ولكنهم ينوون استخدامها الآن لحماية الشركات العملاقة التي توجد مراكزها الرئيسية في بلادنا: لتدمير الصناعة الصيدلانية في البلدان الفقيرة – وبالمناسبة لمنع الابداعات التكنولوجية مثل تطوير عمليات انتاج المنتجات المسجلة، الامر المسموح به بموجب نظام العلامات المسجلة التقليدي. وهكذا لم يعد التقدم امرا مرغوبا بدلا عن الاسواق، الاّ حيث يؤدي الى ارباح تعود على المعنيين.

تبرز هنا ايضا اسئلة حول طبيعة التجارة. تذكر التقارير ان اكثر من نصف تجارة الولايات المتحدة مع المكسيك تتألف من صفقات داخل الشركة الواحدة، وقد ازدادت نسبة ذلك نحو ١٥ ٪ منذ قيام اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية. فمنذ عقد من الزمن ومصانع يملك غالبيتها اميركيون تقع في شمال المكسيك وتوظف قلة من العمال تنتج اكثر من ٣٣٪ من قطع محركات السيارات المستخدمة في الولايات المتحدة، و٧٥٪ من مكونات ضرورية اخرى. وادى انهيار الاقتصاد المكسيكي عام ١٩٩٤في فترة ما بعد اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية – واعفي من نتائجه كبار الاغنياء والمستثمرين الاميركيين فقط (الذين تحميهم الكفالات التي توفرها حكومة الولايات المتحدة)– الى زيادة التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك، بعد ان حولت الازمة الجديدة (التي دفعت بالسكان الى المزيد من البؤس) "المكسيك الى مصدر للسلع المصنعة الرخيصة جدا، اذ ان اجور عمال الصناعة تبلغ عشر ما هي عليه في الولايات المتحدة"، كما جاء في صحافة رجال الاعمال. ويذكر تقرير لبعض الاخصائيين ان نصف تجارة الولايات المتحدة في

العالم كله تتكون من هذا النوع من الصفقات التي تدار مركزيا. وينطبق القول ذاته على الدول الصناعية الاخرى، على الرغم من ان المرء يجب ان يتعامل بحذر مع الاستنتاجات الخاصة بالمؤسسات القابلة لمساءلة محدودة امام الرأي العام. وقد حمل ذلك بعض الاقتصاديين على وصف النظام العالمي بحق بأنه "ميركانتلية ضخمة جامعة" بعيدة كل البعد عن النموذج المثالي للتجارة الحرة. وخلصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الى ان "منافسة القلة الاحتكارية والتفاعل الاستراتيجي بين الشركات والحكومات هما ما يشكل اليوم المزايا في عملية المنافسة وقسمة العمل الدولية في صناعات التكنولوجيا المتقدمة بدلا من اليد الخفية لقوى السوق" - وقد تبنت ضمنيا وجهة نظر مماثلة.

ان هيكلية الاقتصاد المحلي الاساسية تنتهك المبادئ الليبرالية الجديدة التي يهلل لها. فالموضوع الرئيسي للبحث المعهود في تاريخ الاعمال في الولايات المتحدة ينصب على كون "الشركات الحديثة حلت محل آليات السوق في تنسيق نشاط الاقتصاد وتوزيع موارده" وتقوم بالعديد من الصفقات داخليا مما يشكل ابتعادا آخر عن مبادئ السوق. هنالك الكثير من الانتهاكات الاخرى، هنالك على سبيل المثال مصير المبدأ الذي نادى به آدم سميث القائل ان حرية انتقال الاشخاص - عبر الحدود مثلا - تشكل جزءا اساسيا من حرية التجارة. ولكن عندما ننتقل الى موضوع الشركات ما فوق القومية في العالم بما لها من تحالفات استراتيجية وتأييد حاسم من الدول القوية نجد ان الهوة بين المبدأ والحقيقة تصبح كبيرة جدا.

يجب تفسير التصريحات العامة على ضوء هذه الحقائق، بما في ذلك دعوة كلينتون الى التجارة مع افريقيا وليس تقديم المساعدات، تلك الدعوة المرتبطة بسلسلة من الشروط التي تعود بالفائدة على المستثمرين الاميركيين - وكذلك بلاغته التي ترفع المعنويات ولكن

تفادى ذكر امور مثل السجل الطويل لهذه الاجراءات وحقيقة كون الولايات المتحدة ذات اكثر برامج المساعدات بخلا بين الدول المتقدمة حتى من قبل هذه البدع الكبرى. او لنأخذ النموذج الواضح فنلقي نظرة على تلخيص تشيستر كروكر لخطط ادارة ريغان الخاضة بافريقيا في عام ١٩٨١. يقول :"اننا نؤيد الفرص التي يوفرها السوق المفتوح، والوصول الى الموارد الرئيسية وتوسيع الاقتصاديات الافريقية والاميركية" ونريد إدخال البلدان الافريقية الى "المجرى الرئيسي لاقتصاد السوق الحر". قد يبدو ان هذه الاقوال تضع حدا للاستهزاء بما انها صادرة عن قادة "الهجوم المستمر" على "اقتصاد السوق الحر". ولكن معزوفة كروكر هذه تصبح عين الصواب عندما يجري اخضاعها لمعيار مبدأ السوق المطبق عمليا. فالفرص التي توفرها السوق والوصول الى الموارد هي للمستثمرين الاجانب وشركائهم المحليين. كما ان توسيع الاقتصاد يجب ان يتم بطريقة محددة تحمي "الاقلية الثرية من الغالبية". وتستحق الاقلية الغنية في الوقت ذاته حماية الدولة ودعما من الاموال العامة، والا كيف ستزدهر لصالح الجميع؟

بالطبع الولايات المتحدة ليست وحيدة في مفهومها هذا "لحرية التجارة"، حتى وان كان ايديولوجيوها غالبا ما يقودون جوقة الاستهجان. الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة تعزى بشكل كبير منذ بداية ١٩٦٠ الى اجراءات الاغنياء الحمائية، بناء على ما جاء في تقرير الامم المتحدة حول التنمية في عام ١٩٩٢. اما تقرير ١٩٩٤ فقد خلص الى ان "البلدان الصناعية بانتهاكها لمبادئ التجارة تكلف البلدان النامية نحو ٥٠ مليار دولار سنويا - تقريبا ما يعادل اجمالي قيمة المساعدات الخارجية - غالبيتها من الدعم العام لتشجيع الصادرات. ويقدر "التقرير العالمي لعام ١٩٩٦" الصادر عن منظمة التنمية الصناعية التابعة للامم المتحدة ان التفاوت بين اغنى سكان العالم وشريحة

العشرين في المائة الافقر قد ازداد بأكثر مـــن ٥٠٪ ابتداء من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٩، ويتنبأ التقرير "بازدياد عدم المساواة في العالم نتيـــجـــة لعملية العولمة". هذه الزيادة في عدم المساواة تنطبق ايضـــا عـــلـــى المجتمعات الغنية نفسها، وتحتل الولايات المتحدة المكانـــة الاولـــى وتتبعها بريطانيا بفارق بسيط. هذا في الوقت الذي تبتهج فيه صحافـــة رجال الاعمال بنمو الارباح "المثير الهائل"، وتشيد بتمركز الـــثـــروة غير العادي في ايدي نسبة ضئيلة في القمة من السكان، بينما تستمـــر الظروف في الركود والتردي بالنسبة للغالبيـــة.

وسائل الاعلام التي تسيطر عليها الشركات العمـــلاقـــة وادارة كلينتون وزعماء الهتاف للطريقة الاميركية يقدمون انفسهـــم بـــزهـــو للعالم على انهم مثال يحتذى به، وتضيع وسط هذه الجوقة من اطراء الذات النتائج التي تمخضت عن السياسة الاجتماعية المعتمدة خـــلال السنوات الاخيرة – مثلا "المؤشرات الاساسية" التي نشرتها مـــؤخـــرا منظمة "اليونيسف"، والتي تفيد بأن الولايات المتحدة صاحبـــة اســـوأ سجل في البلدان الصناعية – الى جانب كوبا ، ذلك البلد الفقير فـــي العالم الثالث الذي يواجه هجوما مستمرا من الدولة العظـــمـــى فـــي القارة منذ ٤٠ عاما – فيما يخص مستوى الوفيات بين الاطفـــال دون سن الخامسة. وهي صاحبة ارقام قياسية في الجوع وفقر الاطـــفـــال وغيرها من المؤشرات الاجتماعية الأساسيـــة.

كل ذلك يحدث في اغنى بلد في العالم يملك من المزايا ما لا يضاهى ولديه مؤسسات ديمقراطية مستقرة، ولكنه يعيش تحت ظـــل حكم عالم رجال الاعمال، والى حد غير مألوف. وتشكل هذه الحقائق تنبؤات بالنسبة للمستقبل اذا ما استمر "التحول المثير عن مُثُل سياســـة التعددية والمشاركة نحو مُثُل التسلط والتكنوقراطية" سائرا في نهجـــه على صعيد العالم.

جدير بالملاحظة هنا ان النوايا غالبا ما يكشف عنها بصدق فـــي

السر. فمثلا في بداية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حدد جورج كينان، احد اهم المخططين المتنفذين ويعتبر في طليعة ذوي النزعات الانسانية، حدد لكل جزء من العالم "مهمته": مهمة افريقيا ان "تُستغل" من اوروبا كي تعيد اعمار نفسها، بما انه، كما قال، ليس للولايات المتحدة اهتمام بها. وكانت دراسة اعدت على مستوى عال قبل ذلك بعام قد دعت الى تطبيق "تنمية تعاونية للمواد الخام والاغذية الرخيصة في شمال افريقيا مما قد يساعد على ارساء وحدة اوروبية ويخلق قاعدة اقتصادية لانتعاش القارة" - مفهوم مثير "للتعاون". ليس هنالك ما يوحي بوجود اقتراح يقضي بأن "تستغل" افريقيا الغرب لتحقيق انتعاشها من "الاعمال الصالحة العالمية" خلال القرون الماضية.

حاولت في هذا الاستعراض ان اتبع مبدأ منهجيا معقولا: تقييم الاشادة "بالمبادئ السياسية والاقتصادية" للدولة المهيمنة في العالم وذلك بالالتزام اساسا بالنماذج التي اختارها دعاتها انفسهم على انها اقوى ما لديهم من حالات. كان الاستعراض مقتضبا وجزئيا ويعالج قضايا غامضة وغير مفهومة فهما كافيا. اما حكمي انا، بغض النظر عن قيمته، فهو ان العينة كانت منصفة وتعطي صورة رصينة للمبادئ العملية وكذلك "لموجة المستقبل" المحتملة اذا ما سادوا دون تحد.

حتى وان كانت الصورة دقيقة فهي مضللة بشكل جدي، وذلك لكونها جزئية بالتحديد: فهي تفتقر كليا الى منجزات اولئك الملتزمين حقا بالمبادئ الرائعة المعلنة وبمبادئ العدالة والحرية التي تتخطى كل ذلك. انه سجل النضالات الشعبية بالاساس التي تعمل على تآكل وتفكيك اشكال الاضطهاد والهيمنة، التي تبدو واضحة للغاية في بعض الاحيان، ولكن غالبا ما تكون متمكنة بعمق بحيث تبدو عمليا غير مرئية حتى لضحاياها. ان السجل غني ومشجع ولدينا كل الاسباب التي تحملنا على الاعتقاد بامكانية الاستمرار به. وعمل ذلك يتطلب تقييما واقعيا للظروف الحالية واصولها التاريخية. وذلك

بالطبع هو مجرد البدايــة.

المتشككون الذين يستبعدون هذه الآمال ويعتبرونها طوباويــة وساذجة عليهم ان يلقوا نظرة على ما حدث هنا في جنوب افريقــيــا خلال السنوات القليلة الماضية، انه تنويه بما يستطيع الانسان تحقيقه، وبامكانياته اللامحدودة. ان الدروس المستخلصة من هذه المنجــزات الرائعة يجب ان تشكل الهاما للشعوب في كل مكــان وان تــهــدي الخطى المقبلة في النضال المستمر، هنا ايضا حيث شعب افريــقــيــا الجنوبية الخارج لتوه من انتصار عظيم يتحول الى مواجهة تحديــات اصعب امامه.





الانتفاضة الزباتية

طرأت تغييرات هامة على النظام العولمي في الربع الاخير من القرن. فمع حلول عام ١٩٧٠ كان "تحالف الوفرة" لسنوات ما بعد الحرب يسير مهرولا للارتطام بالصخور، وكانت ارباح الشركات العملاقة تتعرض الى ضغوط متنامية. وادراكا منه بأن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على لعب دور "المصرفي الدولي" - ذلك الدور الذي عاد بالفائدة على الشركات متعددة الجنسيات التي توجدُ مراكزها في الولايات المتحدة - قام ريتشارد نيكسون بتفكيك النظام الاقتصادي الدولي نظام (بريتون وودز) (١) فأوقف امكانية تحويل الدولار الى ذهب وفرض قيودا على الاجور والاسعار وكذلك رسوما على الاستيراد وبدأ في اتخاذ اجراءات مالية توجه سلطة الدولة اكثر من المعهود الى ضمان رفاه الاغنياء . وقد اصبحت هذه هي السياسات التي تهتدي بها الدولة منذ ذلك الوقت، وجرى تسريعها خلال سنوات ريغان وقام "الديمقراطيون الجدد" بالحفاظ عليها. اما الحرب الطبقية المستمرة التي تشنها قطاعات رجال الاعمال فقد زادت حدتها، وبشكل متنامٍ على الصعيد العالمي.

كانت اجراءات نيكسون جزءا من عدة عوامل ادت الى زيادة هائلة في رأس المال المالي غير الخاضع لأية انظمة او قوانين والى تحول راديكالي في استخدامه من الاستثمار الطويل الامد والتجارة الى المضاربة. فكانت النتيجة، كما يقول استاذ الاقتصاد في جامعة كامبردج جون ايتويل، تقويض التخطيط الاقتصادي الوطني، اذ

---

(١) نظام بريتون وودز: نظام مالي ونقدي عالمي اسس قبل نهاية الحرب العالمية الثانية لينظم السياسات المالية والاقتصادية للدول الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب. كان تاجا لمؤتمر مالي ونقدي عالمي عقد في بريتون وودز في ولاية نيوهامشير بالولايات المتحدة في شهر يوليو / تموز ١٩٤٤ واسفر عن اتفاق من اهم نقاطه: جعل كافة العملات قابلة للتحويل دون قيود وتشجيع التجارة المتعددة الاطراف وتثبيت سعر صرف العملات المختلفة. اسفر المؤتمر كذلك عن انشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتنمية. وكانت الاتفاقية حلا وسطا بين مشروعين احدهما بريطاني والآخر اميركي. وقد اصبح الدولار نتيجة للاتفاقية العملة الاساسية في العالم مما ضمن للولايات المتحدة الهيمنة على اقتصاديات العالم - المترجم.

اضطرت الحكومات الى الحفاظ على "مصداقية" الاسواق المالية، فدفعت بالعديد من الاقتصاديات الى معدلات نمو منخفض وتوازن قائم على بطالة عالية، وانخفاض او ركود في الاجور الحقيقية، مما ادى الى تفاقم الفقر وعدم المساواة، وانتعاش كبير في الاسواق المالية وارباح القلة. وتوفر عملية تدويل الانتاج الموازية اسلحة جديدة للتخريب على العمال في الغرب الذين يتعين عليهم القبول بوضع حد لحياتهم "المرفهة" والموافقة على "مرونة سوق العمالة" (لا تعرف ان كنت ستجد عملا في الغد ام لا)، حسب ما اوردت جذلى صحافة رجال الاعمال. وتُعزّز عودة غالبية اوروبا الشرقية الى اصولها الضاربة في العالم الثالث هذه الاحتمالات. ويعكس الهجوم على حقوق العمال والمستويات الاجتماعية والديمقراطية المطبقة في ارجاء العالم هذه الانتصارات.

يمكن فهم الشعور بالنصر السائد بين قطاعات ضيقة من النخبة، كما يمكن فهم شعور اليأس والغضب الذي يسود خارج حلقات المحظوظين.

ويمكن ببساطة فهم انتفاضة الفلاحين الهنود في تشياباس يوم رأس السنة [في عام ١٩٩٩ - المترجم] ضمن هذا الاطار. تزامنت الانتفاضة مع سن قانون اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية، الامر الذي وصفه "الجيش الزباتي" (١) "بحكم اعدام" على الهنود وهدية للاغنياء ستعمق الهوة بين الثروة المتمركزة في حفنة قليلة والبؤس الجماهيري وتقضي على ما تبقى من المجتمع

---

(١) الجيش الزباتي او الزباتيون: مجموعة مسلحة من الفلاحين والفقراء الهنود في المكسيك استمدت اسمها من قائد اهم ثورة فلاحية في البلاد (١٩١٠ - ١٩١٩) اميليانو زاباتا كانت تطالب بتوزيع عادل للاراضي على الفلاحين وحماية ممتلكاتهم من المستغلين المحليين والاجانب. وتطالب المجموعة الحالية مثلها مثل الثورة في مطلع القرن العشرين بالعدالة ورفع الظلم عن الفلاحين وغيرهم من الفقراء، وتتمتع بتأييد واسع في الريف المكسيكي - المترجم.

الاصلي.

الصلة بين الزباتيين واعلان اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية مجرد أمر رمزي، فالمشاكل اعمق بكثير. جاء في بيان اعلان الحرب الذي صدر عن الزباتيين " اننا نتاج خمسمائة عام من النضال"، والنضال اليوم هو من اجل "العمل والارض والمسكن والغذاء والرعاية الصحية والتعليم والاستقلال والحرية والديمقراطية والعدالة والسلام". واضاف نائب الاسقف العمومي لأبرشية تشياباس يقول : ان الخلفية الحقيقية تكمن في التهميش التام والفقر والاحباط لسنوات طويلة ومحاولة تحسين الاوضاع".

يشكل الفلاحون الهنود اكثر ضحايا سياسات الحكومة المكسيكية معاناة. ويشاركهم الكثيرون البلاء الواقع عليهم. وقد علق الكاتب المكسيكي بيلار فالديس على الوضع بقوله" من تتاح له فرصة الاتصال بملايين المكسيكيين الذين يعيشون في فقر مدقع يدرك اننا نعيش مع قنبلة موقوتة".

خلال العقد الماضي، عقد الاصلاح الاقتصادي، زاد عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع في المناطق الريفية بنحو الثلث. نصف مجموع عدد السكان يفتقر الى الموارد التي تمكنه من مواجهة احتياجاته الاساسية - ويشكل هذا زيادة مثيرة منذ ١٩٨٠. وفي اعقاب وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحول الانتاج الزراعي الى التصدير وصناعة علف الحيوانات مما يعود بالفائدة على الشركات الزراعية والمستهلكين الاجانب والقطاعات الميسورة في المكسيك، بينما اصبح سوء التغذية مشكلة صحية هامة وانخفضت العمالة في الزراعة وهجرت الاراضي المنتجة واخذت المكسيك تستورد كميات هائلة من الغذاء. وانخفضت بشكل حاد الاجور الحقيقية في قطاع الصناعة، كما انخفض نصيب العمال في اجمالي الناتج المحلي بنسبة اكثر من الثلث بعد ان كان قد ارتفع حتى

منتصف السبعينيات. هذه امور مألوفة ملازمة للاصلاحات الليبرالية الجديدة. وتظهر دراسات لصندوق النقد الدولي، حسب ما يقوله الاقتصادي مانويل باستور، "توجها قويا ومثابرا لتخفيض نصيب العمال من الدخل وذلك"بفعل تأثير" برامج الاستقرار في اميركا اللاتينية.

اشاد وزير التجارة المكسيكي بانخفاض الاجور باعتباره حافزا للمستثمرين الاجانب وذلك بالاضافة الى اضطهاد العمال، والتقاعس في تطبيق القيود المتعلقة بالبيئة والتوجه العام للسياسات الاجتماعية حسب رغبات الاقلية المحظوظة. بالطبع تلقى هذه السياسات ترحيبا من المؤسسات الصناعية والمالية التي توسع من سيطرتها على الاقتصاد العولمي بمساعدة ما يدعى خطأ باتفاقيات "التجارة الحرة".

من المتوقع ان تؤدي اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية الى طرد عدد كبير من عمال الزراعة من الاراضي، مساهمة بذلك بالبؤس في الريف وفي ايجاد عمالة فائضة، ومن المتوقع ايضا ان تنخفض العمالة في الصناعة بشكل حاد بعد ان كانت قد انخفضت بفعل الاصلاحات. وتنبأت دراسة قامت بها كبرى مجلات الاعمال في المكسيك، مجلة "ال فيننسيرو" بخسارة المكسيك نحو ربع صناعتها التصنيعية و ١٤٪ من فرص العمل في تلك الصناعات خلال السنتين الأوليين. وافاد تيم جولدن في صحيفة "نيويورك تايمز" بأن "الاقتصاديين يتنبأون بخسارة عدة ملايين من المكسيكيين اعمالهم في السنوات الخمس الاولى من تطبيق الاتفاق". ومن المتوقع ان تؤدي هذه العمليات الى ضغط الاجور اكثر فأكثر وزيادة الارباح والاستقطاب في الوقت ذاته، مع كل ما لذلك من آثار يمكن التنبؤ بها في الولايات المتحدة وكندا.

يرجع الجزء الاكبر من جاذبية اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية الى كونها، كما اكد باستمرار اكثر دعاتها حماسا، تغرس وتجذّر الاصلاحات الليبرالية الجديدة التي ادت الى تراجع التقدم

الذي تحقق في مجال حقوق العمال والتنمية الاقتصادية خلال سنين طويلة، وتسببت في نشر الفقر والمعاناة على مستوى جماهيري جنبا الى جنب مع اثراء القلة والمستثمرين الاجانب. اما الاقتصاد المكسيكي عموما فلم تعد عليه هذه "الفضيلة الاقتصادية" الا "بالقليل من الفوائد". وقد قالت صحيفة "فاينتشال تايمز" اللندنية ان "ثماني سنوات من سياسات السوق الاقتصادية المطابقة لما هو وارد في الكتب المدرسية اسفرت عن نمو ضئيل تعود غالبيته الى مساعدات مالية لم يسبق لها مثيل من البنك الدولي والولايات المتحدة. رفع اسعار الفائدة ساعد على تراجع جزئي في الهروب الهائل لرؤوس الاموال الذي كان عاملا اساسيا في ازمة ديون المكسيك، ومع ذلك فان خدمة الديون تشكل عبئاً متزايداً، وقد اصبح الجزء الأكبر منها هو الدين الداخلي الذي يجب ان يسدد الى الاغنياء المكسيكيين.

من غير المستغرب ان تواجه خطة غرس وتجذير نموذج التنمية هذا معارضة كبيرة. كتب المؤرخ سيث فاين من مكسيكو سيتي يصف المظاهرات الضخمة ضد اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية يقول :"انها بليغة جدا رغم ان القليل جدا في الولايات المتحدة سمع بها، صيحات احباط ضد سياسات الحكومة – التي شملت الغاء حقوق تتعلق بالعمل والزراعة والتعليم نص عليها دستور الامة لعام ١٩١٧ الذي يجله الشعب – بدت للعديد من المكسيكيين على انها المعنى الحقيقي لاتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية ولسياسات الولايات المتحدة الخارجية هنا". وتحدثت خوانيتا دارلينج، مراسلة صحيفة "لوس انجلوس تايمز"، في تقاريرها عن القلق العميق الذي ينتاب العمال المكسيكيين بشأن تآكل "الحقوق العمالية التي اكتسبت بعناء شديد" واحتمال" التضحية بها مع قيام الشركات التي تحاول منافسة الشركات الاجنبية بالبحث عن سبل لتخفيض تكاليفها".

وشجبت "رسالة من اساقفة المكسيك حول اتفاقية التجارة

الحرة في اميركا الشمالية" الاتفاقية وكذلك السياسات الاقتصادية التي هي جزء منها لآثارها الاجتماعية الضارة. واعاد الاساقفة تأكيد القلق الذي ابداه مؤتمر اساقفة اميركا اللاتينية في عام ١٩٩٢ ومؤداه "ان اقتصاد السوق لا يمكن ان يصبح شيئا مطلقا تجري التضحية لاجله بكل شيء، فيزداد عدم المساواة وتهميش جزء كبير من الشعب" - التأثير المتوقع لاتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية والاتفاقيات المماثلة المتعلقة بحقوق المستثمرين. رد فعل عالم الاعمال في المكسيك كان مختلطا: اقوى العناصر حبذت الاتفاقية وايدتها، بينما رجال الاعمال المتوسطون والصغار ومنظماتهم ابدوا تشككهم او كانوا عدائيين. وتنبأت كبرى المجلات المكسيكية "اكسيلسيور" بأن اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية ستعود بالفائدة فقط على "اولئك المكسيكيين الذين هم سادة البلاد كلها تقريبا (١٥٪ يحصلون على اكثر من نصف اجمالي الناتج المحلي)"، "اقلية لم تعد مكسيكية"، "وعلى استعداد ان تكون مرحلة اخرى" في تاريخ الولايات المتحدة في بلادنا"، "تاريخ اساءة ونهب لا رادع لهما". وعارض الاتفاقية ايضا العديد من العمال (بما في ذلك اكبر اتحاد غير حكومي) ومجموعات اخرى، حذرت من أثر الاتفاقية على الاجور وحقوق العمال والبيئة والسيادة الضائعة والحماية المتزايدة لحقوق الشركات العملاقة والمستثمرين، كما حذرت من تقويض خيارات النمو المستمر. واستنكر هوميرو اريديخس، رئيس أكبر منظمة للبيئة في المكسيك "الغزو الثالث الذي تعاني منه المكسيك. الغزو الاول كان بقوة السلاح والثاني كان روحيا والثالث اقتصاديا".

لم يستغرق كثيرا تحقيق هذه المخاوف. فبعد التصويت على اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية في الكونغرس بقليل طرد عمال من مصانع هونيويل وجنرال اليكتريك لمحاولتهم تشكيل نقابات مستقلة. وكانت شركة فورد للسيارات قد طردت عام ١٩٨٧

جميع عمالها فألغت بذلك اتفاقيات العمل مع النقابة، واعادت توظيف العمال بأجور اقل كثيرا. وتعدى القمع القوي كل الاحتجاجات. وتبعت شركة فولسفاجن في عام ١٩٩٢، فطردت ١٤ الف عامل واعادت توظيف فقط اولئك الذين تخلوا عن القادة النقابيين المستقلين، وكل ذلك بمساندة الحكومة. ان هذه كلها شكلت مكونات مركزية في "المعجزة الاقتصادية" التي ستغرسها وتجذّرها اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية.

بعد ايام قليلة من التصويت على اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية اقر مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة "افضل مجموعة اجراءات لمكافحة الجريمة في التاريخ" (حسب قول السناتور اورين هاتش) نص على تجنيد ١٠٠ الف شرطي جديد وانشاء سجون اقليمية ذات انظمة أمن عالية الكفاءة، ومعسكرات عمل للشباب الذين يخرقون القانون، وتمديد العمل بعقوبة الاعدام، واصدار احكام قضائية اشد واقسى وغيرها من الاجراءات المتشددة. الا ان الخبراء في تطبيق القانون الذين سألتهم الصحافة عن آرائهم اعربوا عن شكهم في ان تؤثر التشريعات كثيرا على الجريمة لانها لم تعالج "اسباب التفكك الاجتماعي التي تنتج المجرمين الذين يلجأون الى العنف". في طليعة هذه الاسباب السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي الى حالة الاستقطاب في المجتمع الاميركي والتي خطت خطوة اخرى في هذا الاتجاه بفعل اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية. فمفاهيم "الكفاءة" و "عافية الاقتصاد" التي تفضلها الثروة والامتيازات لا تقدم شيئا للقطاعات المتزايدة من السكان التي لم تعد ذات فائدة في عملية جني الارباح فألقيت في الفقر واليأس. واذا لم يعد من الممكن حصرها في احياء فقيرة في المدن فلا بد من مراقبتها والسيطرة عليها بطرق اخرى.

مثل توقيت ثورة الزباتيين كان لصدفة اقرار التشريعات اكثر

من مجرد اهمية رمزية.

ركزت المناقشات بشأن اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية على توفير فرص العمل الذي لم يستوعب الا قليلا. الا ان التوقع الاكثر رصانة يشير الى ان الاجور ستخفض كثيرا. وقد ذكر ستيفن بيرلشتاين في صحيفة "واشنطن بوست" ان عددا كبيرا من الاقتصاديين يعتقدون ان اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية قد تؤدي الى تخفيض الاجور، كما يعتقدون ان "تخفيض الاجور في المكسيك قد يكون له تأثير بفعل قوانين الجاذبية على الاجور الاميركية". ويتوقع حتى دعاة اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية هذا الامر، ويقرون بأن العمال ذوي المهارات الاقل - نحو ٧٠٪ من القوى العاملة - قد يفقدون عملهم.

بعد يوم من تصويت الكونغرس بالموافقة على اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" اول تحقيقاتها عن نتائج المعاهدة المتوقعة في منطقة نيويورك. كان التحقيق متفائلا ومنسجما مع التأييد العام المتحمس، وركز على الرابحين المتوقعين: "القطاعات التي تعمل في المجال المالي وما حوله"، "البنوك، شركات الاتصالات الهاتفية، شركات الخدمات في المنطقة"، "شركات التأمين، بيوت الاستثمار، مكاتب المحاماة المتخصصة بالشركات، صناعة العلاقات العامة، المستشارين في شؤون الادارة والتسيير، وما شابه ذلك. وتنبأت باحتمال قيام بعض الشركات المصنعة بتحقيق ارباح، بالدرجة الاولى الشركات التي تعمل في صناعة التكنولوجيا المتقدمة والنشر والصيدلانيات التي ستستفيد من الاجراءات الحمائية التي صممت لتأمين سيطرة الشركات الكبرى الرئيسية على تكنولوجيا المستقبل. وذكر التحقيق مرورا ان هنالك خاسرين ايضا :"بالدرجة الاولى النساء والسود والناطقين باللغة الاسبانية" "وعمال الانتاج شبه المهرة عموما": أي غالبية سكان المدينة حيث يعيش ٤٠٪ من

الاطفال تحت خط الفقر يعانون من عاهات صحية وتعليمية حكمت عليهم بمصير مؤلم.

وتنبأ مكتب تقييم التكنولوجيا التابع للكونغرس في تحليله للصيغة المقترحة (والمطبقة) لاتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية وقد لاحظ انخفاض الاجور الحقيقية لعمال الانتاج والقطاعات التي لا علاقة لها بالمراقبة والاشراف الى مستوى الستينيات، تنبأ بأن الاتفاقية قد تحكم ايضا على الولايات المتحدة بأن تصبح في المستقبل بلدا ذا اجور منخفضة وانتاجية منخفضة، هذا على الرغم من ان التعديلات التي كان مكتب تقييم التكنولوجيا قد اقترحها - ولم يسمح بأن تكون جزءا من النقاش - كانت ستعود بالفائدة على شعوب البلدان الثلاثة جميعا.

صيغة اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية التي اقرت قد تسّرع في "تطور مستحسن ذي اهمية بالغة" (صحيفة "وول ستريت جورنال") :تخفيض تكاليف العمالة في الولايات المتحدة الى ما هي عليه في أي بلد صناعي رئيسي باستثناء انجلترا. في عام ١٩٨٥ كانت الولايات المتحدة تحتل المكانة الاولى في تكاليف العمالة بين اقتصاديات الدول الرأسمالية السبع الكبرى، كما يتوقع المرء من اغنى دولة في العالم. ولكن في الاقتصاد الاكثر تكاملا يكون التاثير عالميا بما انه يتعين على المتنافسين تقديم تنازلات. فشركة جنرال موتورز تستطيع الانتقال الى المكسيك،او الآن الى بولندا حيث تجد عمالا تبلغ كلفتهم جزءا بسيطا من تكلفة العمال الغربيين، وتتمتع في نفس الوقت بحماية تعرفة جمركية عالية وغيرها من الاجراءات التقييدية. وتستطيع شركة فولسفاجن الانتقال الى الجمهورية التشيكية للاستفادة من حماية مماثلة، فتجني الارباح وتترك الحكومة تتحمل التكاليف. وشركة ديملر - بينز تستطيع التوصل الى ترتيبات مماثلة في الاباما. يستطيع رأس المال التحرك بحرية بينما يعاني العمال

والمجتمعات من النتائج. وفي الوقت ذاته يمارس النمو الهائل في رأس المال المضارب غير الخاضع لأية قوانين ضغوطا قوية على سياسات الحكومة المنشطة.

ثمة عوامل عديدة تدفع بالمجتمع العولمي الى مستقبل يتسم بانخفاض الاجور وانخفاض النمو وارتفاع الارباح مع زيادة في الاستقطاب والتفكك الاجتماعي. والنتيجة الاخرى هي تلاشي العمليات الديمقراطية ذات القيمة، اذ يجري تحويل اتخاذ القرار الى مؤسسات خاصة وهياكل شبه حكومية تجمع حولها ما تطلق عليه صحيفة "فايننشال تايمز" اسم "حكومة عالمية فعلية" تعمل في السر ودون مساءلة.

لا صلة لهذه التطورات بالليبرالية الاقتصادية، ذلك المفهوم الذي اصبحت اهميته محدودة في الجزء الاكبر من عالم "تجارته" تتكون "على سبيل المثال" من صفقات داخل اطار الشركة الواحدة تدار مركزيا. (نصف صادرات الولايات المتحدة الى المكسيك قبل اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية، "صادرات" لا تدخل السوق المكسيكي على الاطلاق). في الوقت ذاته تطالب السلطة الخاصة وتحصل على حماية من قوى السوق، كما في الماضي.

حرك الزباتيون بحق الوتر الحساس لدى قطاع كبير من الجمهور المكسيكي، حسب ما قاله ادواردو جالاردو، استاذ العلوم السياسية المكسيكي، عقب الانتفاضة بفترة قصيرة وتنبأ بأن يكون لذلك تأثير واسع، بما في ذلك اتخاذ خطوات لتحطيم الدكتاتورية الانتخابية التي مر عليها زمن طويل. وقد ايدت استطلاعات الرأي في المكسيك ذلك الاستنتاج وكشفت عن تأييد الاغلبية للاسباب التي اعلن الزباتيون انها الدافع لثورتهم. وتحرك نفس الوتر في العالم اجمع، بما في ذلك في المجتمعات الصناعية الغنية حيث شعر العديد من الناس ان هموم الزباتيين لا تختلف عن همومهم رغم الاختلاف الكبير في الظروف.

وقد ازداد التأييد بشكل كبير نتيجة لمبادرات الزباتيين البعيدة النظر التي جعلتهم يتوجهون الى قطاعات اوسع وجرها الى جهود مشتركة او موازية للتحكم بحياتها ومصيرها. لقد شكل التأييد المحلي والعالمي بلا شك عنصرا رئيسيا في منع حدوث القمع العسكري الوحشي المتوقع، كما كان له تأثير محرّك ومثير على جهود التنظيم والنشاط في العالم اجمع.

ان احتجاج الفلاحين الهنود في تشياباس يعطي مجرد لمحة بسيطة عن القنبلة الموقوتة التي تنتظر الانفجار، ليس في المكسيك وحدها.





"السلاح الأخير"

لنبدأ ببعض النقاط البسيطة مفترضين ان الظروف هي تلك السائدة الان – ليس بالطبع باعتبارها نهاية النضال الذي لا ينتهي من اجل الحرية والعدالة.

هنالك "الحلبة العامة" حيث يمكن للأفراد، من حيث المبدأ، المشاركة عن طريقها في القرارات التي تتعلق بالمجتمع عامة: كيف يتم تحصيل الريع العام واستخدامه، وماذا ستكون عليه السياسة الخارجية، الخ. في عالم الدول القومية تكون الحلبة العامة حكومية بالدرجة الاولى وعلى مختلف المستويات. وتؤدي الديمقراطية وظيفتها بالقدر الذي يستطيع فيه الافراد المشاركة مشاركة ذات معنى في الحلبة العامة، فيديرون في الوقت ذاته شؤونهم، فرديا وبشكل جماعي، دون أي تدخل غير شرعي من مراكز السلطة. وتستلزم الديمقراطية التي تؤدي وظيفتها مساواة نسبية في امكانية الحصول على الموارد – المادية والمعلوماتية وغيرها. وهذا قول بديهي قديم قدم ارسطو. فمن الناحية النظرية وجدت الحكومات لخدمة "زبائنهم المحليين" ومن المفروض ان تكون رهن مشيئتهم. ومن ثم فان احد مقاييس الديمقراطية هو مدى مقاربة النظرية الى الواقع ومدى مقاربة "الزبائن المحليين" بحق الى السكان.

في دول الديمقراطيات الرأسمالية جرى توسيع واغناء الحلبة العامة عبر نضال شعبي طويل ومرير. بينما عملت السلطة الخاصة المركزة في الوقت ذاته على تقليص تلك الحلبة. وتشكل النزاعات في هذا المجال جزءا كبيرا من التاريخ الحديث. انجع سبيل لتقليص الديمقراطية هو تحويل اتخاذ القرار من الحلبة العامة الى مؤسسات لا تخضع للمساءلة: الملوك، الامراء، الطبقات الكهنوتية، الطغم العسكرية، ديكتاتورية الاحزاب، او الشركات العملاقة الحديثة. فالقرارات التي يتخذها مدراء شركة جنرال اليكتريك تؤثر تاثيرا

كبيرا على المجتمع عموما، ومع ذلك لا يلعب المواطنون لاسباب مبدأية أي دور فيها (وهكذا يمكننا ان نطرح جانبا الاسطورة المفضوحة عن "ديمقراطية" السوق وحملة الاسهم).

تقدم انظمة السلطة غير الخاضعة للمساءلة بعض الخيارات للمواطنين: بوسعهم ان يرفعوا عرائض الى الملك او رئيس مجلس الادارة التنفيذي او ان ينتسبوا الى الحزب الحاكم. بوسعهم تأجير انفسهم الى شركة جنرال اليكتريك او شراء منتجاتها. بوسعهم النضال من اجل حقوق ما، في اطار مؤسسات مستبدة، مؤسسات الدولة او المؤسسات الخاصة، وبوسعهم العمل بالتضامن مع آخرين لتقليص او تفكيك السلطة غير الشرعية سعيا وراء مثل تقليدية، بما في ذلك المثل التي حركت الحركة العمالية في الولايات المتحدة منذ نشأتها الاولى والقائلة: العاملون في المطاحن يجب ان يملكوها ويديروها.

تحويل اميركا الى شركة عملاقة خلال القرن الماضي كان عبارة عن هجوم على الديمقراطية – وعلى الاسواق، جزءا من التحول من شيء يشبه "الراسمالية" الى نمط الاسواق المحكمة الادارة في الدولة الحديثة عصر الشركات العملاقة. يطلق على الصيغة الراهنة اسم "تقليل دور الدولة الى ادنى حد"، أي تحويل سلطة اتخاذ القرار من الحلبة العامة الى مكان آخر: "الى الشعب"، حسب التعبيرات المنمقة للسلطة، الى طغاة خاصين، حسب واقع الحال في العالم الحقيقي. وجميع هذه الاجراءات ترمي الى الحد من الديمقراطية وترويض" الجموع الوغدة"، كما اطلق على الشعب اولئك الذين يعتبرون انفسهم "رجال من افضل الانواع" خلال اول انتفاضة من اجل الديمقراطية في العصر الحديث في القرن السابع عشر في انجلترا – "الرجال المسؤولون" كما يطلقون على انفسهم الآن. المشاكل الاساسية ما زالت قائمة، تأخذ دائما اشكالا جديدة وتستدعي اجراءات سيطرة وتهميش جديدة وتؤدي الى اشكال جديدة من النضال

الشعبي.

ما يسمى "باتفاقيات التجارة الحرة" تشكل احدى وسائل تقويض الديمقراطية وترمي الى تحويل اتخاذ القرار المتعلق بحياة وآمال الشعب الى ايدي مستبدين خاصين يعملون في السر ودون اشراف ورقابة عامة. وليس ثمة ما يدهش في ان الجمهور لا يحبهم. فالمعارضة تكاد تكون بالغريزة، مما يفسر مدى الاهتمام بعزل "الجموع الوغدة" عن المفاهيم والمعلومات التي لها صلة بذلك.

الكثير مما هو وارد في الصورة تم الاقرار به ضمنيا وقد شهدنا مؤخرا دليلا آخر على ذلك: الجهد الذي بذل خلال الاشهر الماضية للانتقال الى "المسار السريع" (١) في تمرير التشريعات التي تسمح للسلطة التنفيذية بالتفاوض حول اتفاقيات تجارية دون اشراف الكونغرس ودون معرفة الجمهور، فكلمة بسيطة واحدة ستكفي، "نعم" او "لا". "المسار السريع" حظي بتأييد يقارب الاجماع داخل اطار انظمة السلطة، ولكن كما قالت صحيفة "وولد ستريت جورنال" بأسى، قد يكون لدى معارضيه "سلاح أخير": غالبية السكان. فالجمهور استمر في معارضته للتشريعات بالرغم من السد الذي اقامته وسائل الاعلام، مؤمنا بحماقة ان من حقه ان يعرف ما يجري له وانه يجب ان يكون له رأي في تقريره. وبنفس الطريقة تم اقرار اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية بسرعة بالرغم من معارضة الجمهور التي استمرت صلبة رغما عن التأييد المتحمس شبه الاجماعي للدولة والشركات العملاقة، بما في ذلك وسائل اعلامها التي رفضت حتى السماح لموقف المعارضين الرئيسيين (الحركة العمالية) بأن يعبر

---

(١) "المسار السريع"= Fast Track نظام لادارة الامور وتمرير القوانين والتشريعات وعقد الاتفاقيات في الولايات المتحدة يتلخص في ان تحصر السلطة للقيام بذلك في شخص الرئيس وادارته دون الرجوع الى الكونغرس او اية جهة اخرى. وسمي بهذا الاسم لاستبعاده عملية النقاش والدراسة في الهيئات التشريعية، ويتم عادة اللجوء اليه لتفادي الدعاية وللحفاظ على السرية - المترجم.

عنه، بينما شهّرت بهم لسوء تصرفات متعددة اخترعتها هي.

جرى تصوير "المسار السريع" على انه قضية التجارة الحرة، مع ان ذلك ليس دقيقا، فأشد المتحمسين لحرية التجارة كانوا سيعارضون "المسار السريع" لو انهم آمنوا بالديمقراطية - القضية المتنازع عليها. بغض النظر عن ذلك، لا يمكن بأي حال من الاحوال اعتبار الاتفاقيات المقترحة اتفاقيات تجارة حرة، كما لا يمكن ايضا اعتبار اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية او الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة/ منظمة التجارة العالمية كذلك، وهي قضايا نوقشت في مكان آخر.

صرح نائب الممثل التجاري للولايات المتحدة، جيفري لانج، بالسبب الرسمي الكامن وراء عملية "المسار السريع" : " مبدأ المفاوضات الاساسي هو ان شخصا واحدا فقط [الرئيس] يستطيع التفاوض نيابة عن الولايات المتحدة". دور الكونغرس هو الموافقة دون اعتراض، ودور الجمهور هو التفرّج - من الافضل التفرّج على شيء آخر.

"المبدأ الاساسي" امر حقيقي، ولكن مداه ضيق، ينطبق على التجارة وليس على قضايا اخرى: حقوق الانسان، على سبيل المثال. هنا ينعكس المبدأ: اعضاء الكونغرس يجب ان تتوفر لهم الفرصة كي يضمنوا استمرار الولايات المتحدة في الحفاظ على رقمها القياسي في عدم المصادقة على الاتفاقيات - وهو من اسوأ السجلات في العالم. وحتى الاتفاقيات التي تمكنت من الوصول الى الكونغرس تم تأجيل المصادقة عليها لسنوات، وحتى تلك التي صودق عليها، على ندرتها، اثقلت بشروط تجعلها غير قابلة للتطبيق في الولايات المتحدة - غير قابلة في ذاتها للتنفيذ وتحتوي على تحفظات محددة.

التجارة شيء، والتعذيب وحقوق المرأة والاطفال شيء آخر.

الفرق أوسع بكثير. الصين مهددة بالتعرض لعقوبات شديدة

لعدم امتثالها لمطالب واشنطن الحمائية او لتدخلها في معاقبة واشنطن لليبيين. ولكن الارهاب والتعذيب يستدعيان ردا مختلفا: في هذه الحالة ستؤدي العقوبات الى "نتيجة عكسية"، ستعيق جهودنا لتوسيع حملتنا الصليبية من اجل حقوق الانسان لتشمل شعب الصين واراضيها التي تعاني، تماما كما سيقلل امتناعنا عن تدريب الضباط العسكريين الاندونيسيين من قدرتنا على التأثير ايجابيا على سياساتهم المتعلقة بحقوق الانسان وتصرفاتهم، حسب ما جاء في تفسير البنتاغون مؤخرا. ومن ثم لا بد من استمرار الجهد "التبشيري" في اندونيسيا متحاشين اوامر الكونغرس. انه امر معقول. ويكفي ان نتذكر كيف اسفر التدريب العسكري للولايات المتحدة عن "فوائد" في بداية الستينيات و "شجع" العسكريين على القيام بمهماتهم الضرورية، حسب ما ابلغ وزير الدفاع روبرت ماكنمارا الكونغرس والرئيس في اعقاب المذابح الواسعة التي قادها الجيش عام ١٩٦٥، وخلفت مئات الالاف من الجثث في شهور قليلة، التي وصفت بأنها "مذابح جماعية مروعة" (صحيفة "نيويورك تايمز") اثارت سرورا لا حدود له بين صفوف "الرجال ذوي المكانة الرفيعة" (صحيفة "نيويورك تايمز" ايضا) وادت الى مكافأة "المعتدلين" الذين قاموا بها. وقد اثنى ماكنمارا ثناء خاصا على تدريب الضباط العسكريين الاندونيسيين في جامعات الولايات المتحدة ووصفه بأنه كان "عاملا هاما للغاية" في وضع "النخبة السياسية الاندونيسية الجديدة" (العسكريين) على الطريق الصحيح.

عند اعدادها سياستها المتعلقة بحقوق الانسان في الصين قد تكون الحكومة استعادت الى الذاكرة ايضا النصيحة البناءة التي قدمتها بعثة عسكرية ارسلها كينيدي الى كولومبيا: "نفذوا حسب الضرورة نشاطات شبه عسكرية وتخريبية او/و ارهابية ضد دعاة الشيوعية المعروفين" (اصطلاح يشمل الفلاحين وقادة النقابات العاملين في مجال التنظيم، والنشطاء في مجال حقوق الانسان،الخ.) وتعلم

التلاميذ الدروس فسطروا اسوأ سجل لانتهاكات حقوق الانسان في فترة التسعينيات في القارة وذلك بمساعدة وتدريب عسكريَيْن كبيرَيْن من الولايات المتحدة.

بمقدور العقلاء من الناس ان يفهموا بسهولة ان الضغط على الصين بشأن تعذيب المنشقين او الفظائع التي ترتكب في التبت سيؤدي الى نتائج عكسية، وحتى انه قد يتسبب في معاناة الصين من "الاثار الضارة التي يتعرض لها مجتمع ينعزل عن التأثير الاميركي"، ذلك هو السبب الذي اوردته مجموعة من كبار المسؤولين المتنفذين في الشركات العملاقة مطالبة برفع الحواجز التي تضعها الولايات المتحدة وتمنعهم من دخول الاسواق الكوبية حيث يستطيعون العمل لاعادة "التأثير المفيد للنفوذ الاميركي" الذي كان سائداً منذ "التحرير" قبل مائة عام مضت وطيلة سنوات باتيستا – نفس النفوذ الذي ثبت لطفه ورقته في هاييتي والسلفادور وفردوسات معاصرة اخرى التي صادف ايضا انها تدر ارباحا.

تمييز دقيق وحاذق كهذا جدير بأن يكون جزءاً من ترسانة المتطلعين الى الوجاهة والجاه. وبعد ان نتمكن منه بمقدورنا ان نرى لماذا تتطلب حقوق المستثمرين وحقوق الانسان اسلوبين مختلفين في المعاملة. وهكذا يبدو التناقض حول "المبدأ الاساسي" واضح.

ثقوب سوداء في الدعاية:

الامر الذي يبصّر دائما ويفيد هو البحث عما يغفل في الحملات الدعائية. كان "المسار السريع" محط دعاية هائلة ومع ذلك اختفت عدة قضايا حاسمة في الثقوب السوداء المخصصة للمواضيع التي تعتبر غير صالحة للاستهلاك العام، احدها الحقيقة التي سبق ذكرها والقائلة ان المشكلة ليست الاتفاقيات التجارية، بل المبدأ الديمقراطي،

وعلى كل حال لم تكن الاتفاقيات حول حرية التجارة. الامر الاكثر اثارة انه لم يجرِ، على ما يبدو، طيلة الحملة المكثفة أي ذكر علني للمعاهدة القادمة التي كان من المفروض ان تكون في مقدمة الاهتمام: الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار، وهي قضية اهم بكثير من ضم تشيلي الى اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية، أو أية فئات اخرى، تقدم للتدليل على ضرورة ان يكون الرئيس وحده هو الذي يتفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية دون أي تدخل من الجمهور.

تتمتع الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار بتأييد قوي في اوساط المؤسسات المالية والصناعية التي كانت مشاركة عن كثب منذ البداية في تخطيطها، على سبيل المثال المجلس الاميركي للأعمال الدولية الذي يعمل – حسب تصريحاته – على "تقدم المصالح العولمية للاعمال الاميركية في كل من الداخل والخارج" ، حتى ان المجلس نشر في يناير/كانون الثاني ١٩٩٦ كتابا بعنوان "دليل الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار" وضعه في متناول "زبائنه" والدوائر المحيطة بهم، وبكل تأكيد وسائل الاعلام. وحتى قبل ان يصل "المسار السريع" الى الكونغرس، طلب المجلس من ادارة كلينتون وضع الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار ضمن التشريعات المطلوب البت فيها حينذاك، كما جاء في تقرير لصحيفة "ميامي هيرالد" في يوليو/ تموز ١٩٩٧ – كان ذلك على ما يبدو المرة الاولى (وهي نادرة) التي ذكرت فيها الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار في الصحافة. ولنعد الان الى التفصيلات.

لماذا اذاً الصمت عندما ثار الجدل حول "المسار السريع" او حول الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار؟ يعودنا سبب منطقي. قلة من الساسة والمسؤولين في وسائل الاعلام يعتريها الشك في ان الجمهور لو عرف بالتفاصيل لما اغتبط للاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار. وقد يستل المعارضون مرة اخرى

"سلاحهم الاخير" اذا ما تسربت الحقائق. لذا فمن المنطقي اذاً ان تجري مفاوضات الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار تحت "غطاء من السرية"، حسب قول السير انطوني ماسون، رئيس قضاة المحكمة العليا في استراليا لدى شجبه قرار حكومته بابعاد المفاوضات حول "اتفاقية قد تؤثر تأثيرا كبيرا على استراليا اذا صادقنا عليها" عن التدقيق العام.

لم تسمع اصوات مماثلة هنا، فأصوات كتلك ستبدو في غير محلها، اذ دافعت مؤسساتنا الحرة بيقظة اشد عن ستار السرية.

داخل الولايات المتحدة قلة من الناس فقط تعرف شيئا عن الاتفاقية المتعددة الاطراف التي كانت موضع مفاوضات مكثفة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ مايو/ ايار ١٩٩٥. وكان قد حدد موعد الانتهاء منها في مايو/ ايار ١٩٩٧. لو تم التوصل الى الهدف لعرف الجمهور عن الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار قدر ما يعرف عن قانون الاتصالات الهاتفية لعام ١٩٩٦ – هدية كبرى اضافية قدمت من الاموال العامة الى السلطة الخاصة المركزة اقتصر نشر خبرها على صفحات اخبار المال والاعمال في الصحف. الا ان الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لم تتمكن من التوصل الى اتفاق في الموعد المحدد، فتأجل موعد الوصول الى الهدف عاما آخر.

كانت الخطة الاصلية والمفضلة ترمي الى التوصل الى المعاهدة في منظمة التجارة العالمية. ولكن تعرقل ذلك الجهد بفعل بلدان العالم الثالث، لا سيما الهند وماليزيا، التي ادركت ان الاجراءات التي يجري اعدادها ستحرمها من ادوات سبق وان استخدمها الاغنياء للوصول الى مكانهم تحت الشمس. وهكذا جرى نقل المفاوضات الى مقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاكثر امنا حيث كان من المأمول ان يتم التوصل الى اتفاقية "تود البلدان الناشئة الانضمام

اليها"، كما قالت مجلة "الايكونومست" اللندنية برفق - تحت طائلة الحرمان من اسواق وموارد الاغنياء، المفهوم المألوف "لحرية الاختيار" في انظمة عدم المساواة الهائلة في السلطة والثروة.

طيلة ثلاث سنوات تقريبا ظلت "الجموع الوغدة" في جهل عميق عما يحدث، ولكن ليس كلية، ففي العالم الثالث اصبحت مشكلة حية في اوائل ١٩٩٧، وفي استراليا تسربت الانباء في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨ الى صفحات المال والاعمال في الصحف، فأثارت عاصفة من الاخبار والجدل في الصحافة الوطنية، وهكذا جاء الشجب الذي صدر عن السير انطوني في خطاب في ميلبورن. وحث الحزب المعارض "الحكومة على احالة الاتفاقية الى اللجنة البرلمانية الخاصة بالمعاهدات قبل التوقيع عليها"، كما جاء في تقرير الصحافة. ورفضت الحكومة تزويد البرلمان بمعلومات مفصلة او السماح للبرلمان بالاطلاع على الاتفاقية. واجابت الحكومة قائلة:"ان موقفنا من الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار واضح جدا. لن نوقع على أي شيء الا اذا اتضح ان التوقيع سيكون في مصلحة استراليا القومية". باختصار هذا يعني "اننا سنفعل ما يحلو لنا" - او بشكل ادق "كما يقول لنا اسيادنا". وانسجاما مع العرف التقليدي ستقوم مراكز القوى التي تعمل في غرف مغلقة بتعريف معنى "المصالح القومية".

وافقت الحكومة بعد عدة ايام وتحت الضغط على السماح للجنة برلمانية بدراسة الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار. وأيد محررو الصحف بعد لأي القرار قائلين انه كان ضروريا نظرا "لهستيريا كراهية الاجانب" التي اثارها "دعاة الخوف" و "الحلف غير المقدس بين جماعات المساعدة والنقابات وحماة البيئة واصحاب نظرية المؤامرة الشاذة"، ولكنهم حذروا من انه بعد هذا التنازل المؤسف "من المهم جدا ان لا تتراجع الحكومة اكثر من ذلك عن

التزامها القوي" بالاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار. ونفت الحكومة تهمة السرية قائلة ان مسودة المعاهدة منشورة على الانترنيت - بفضل الجماعات النشطة التي قامت بذلك العمل بعد ان سُرب لها النص.

بوسعنا ان نبتهج فالديمقراطية مزدهرة في استراليا، بعد هذا العناء.

وفي كندا التي تواجه الان نوعا من الدمج مع الولايات المتحدة جرى تسريعه بفعل "حرية التجارة"، حقق "التحالف غير المقدس" نجاحا اكبر. فقد جرت مناقشة المعاهدة طيلة سنة على صفحات الجرائد اليومية والمجلات الاسبوعية وفي شبكات التلفزيون الوطنية خلال ساعات قمة الارسال وكذلك في اجتماعات عامة. واعلن اقليم بريتيش كولومبيا (كولومبيا البريطانية) في مجلس العموم انه "يعارض بشدة" المعاهدة المقترحة اخذا بالاعتبار "القيود غير المقبولة" التي تفرضها على الحكومات المنتخبة على الاصعدة الفيدرالية والاقليمية والمحلية، وتأثيرها الضار على البرامج الاجتماعية (الرعاية الصحية ، الخ) وعلى حماية البيئة وادارة الموارد، والمدى غير العادي لتعريف "الاستثمار"، واشكال الهجوم الاخرى على الديمقراطية وحقوق الانسان. وعارضت حكومة الاقليم بشكل خاص النصوص التي تسمح للشركات بمقاضاة الحكومات بينما تظل هي تتمتع بحصانة فيما يتعلق بأية مسؤولية، كما عارضت في ان تبت في اتهامات الشركات، لجان نزاعات غير منتخبة وغير قابلة للمساءلة تتشكل من "خبراء في التجارة" يعملون بلا قوانين اثبات او شفافية ودون امكانية استئناف لقراراتهم.

بعد ان مزقت الاصوات الوقحة الآتية من اسفل ستار السرية، اصبح من الضروري بالنسبة للحكومة الكندية طمأنة الجمهور بأن الجهل وعدم المعرفة هو لصالحه. وتولى المهمة وزير التجارة الدولية

الفيدرالي في كندا سيرجيو مارشي في مناظرة وطنية اذاعتها شبكة تلفزيون سي.بي.سي .C.B.C قال انه "يود ان يعتقد ان الشعب يشعر بالطمأنينة للمعالجة المستقيمة المخلصة التي ابداها رئيس وزرائنا" و "الحب الذي يكنه لكندا".

من المفروض ان ينهي ذلك المشكلة. وهكذا فان الديمقراطية في عافية في المنطقة الواقعة الى الشمال من حدودنا ايضا.

وبناء على ما قالته سي.بي.سي فان الحكومة الكندية - مثل استراليا - ليس لديها مشاريع في الوقت الحاضر لسن تشريع بشأن الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة با لاستثمار "وان" وزير التجارة يقول ان مثل هذا التشريع قد يكون غير ضروري "بما ان الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار "مجرد امتداد لاتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية".

جرت مناقشات في وسائل الاعلام الوطنية في انجلترا وفرنسا، ولكني لا اعرف ان كان قد ساد شعور هناك او في أي مكان آخر من العالم بضرورة طمأنة الجمهور بأن افضل خدمة لمصالحهم هو الايمان بقادتهم الذين "يحبونهم" و "يفيضون اخلاصا" ويدافعون بصلابة عن "المصالح القومية.

ليس ثمة ما يدعو للدهشة في ان القصة اتبعت نهجا فريدا في اقوى بلدان العالم حيث "الرجال ذوو المكانة الرفيعة" يعلنون انهم حماة الحرية والعدالة وحقوق الانسان ، وقبل كل شيء الديمقراطية. بلا شك كان قادة وسائل الاعلام يعرفون طيلة الوقت بموضوع الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار وتبعاتها الواسعة، وكذلك المثقفون في المجالات العامة والخبراء المعهودون. وكما سبق وجرت الاشارة كان عالم الاعمال يعرف ويشارك بنشاط. ولكن نجحت الصحافة الحرة في عملية انضباط ذاتي مثيرة - مع بعض الاستثناءات القليلة جدا ويمكن اعتبارها اخطاء احصائية - في ابقاء

الذين يعتمدون عليهم في الظلام – مهمة ليست سهلة في عالم معقد.

عالم الشركات الكبرى يؤيد بأغلبية كاسحة الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار، ورغم ان الصمت يحول دون ذكر ادلة فمن السليم التخمين بأن قطاعات عالم الشركات المكرسة لتنوير الجمهور لم تكن اقل حماسا. ولكنها ادركت مرة اخرى ان "السلاح الاخير" قد يجري اخراجه من غمده اذا بلغ الجموع الوغدة ما الذي يجري. الا ان للمعضلة حلاً طبيعياً، ونحن نشاهده الان منذ ثلاث سنوات تقريبا.

"زبائن" يستحقون وآخرون لا يستحقون:

لدى المدافعين عن الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار حجة واحدة قوية: ليس لدى المنتقدين معلومات كافية لاعداد قضية مقنعة تماما. الهدف من "ستار السرية" هو ضمان تلك النتيجة وقد حققت الجهود بعض النجاح. وينطبق هذا الكلام بشكل مثير على الولايات المتحدة التي لديها اكثر المؤسسات الديمقراطية استقرارا في العالم واطولها عمرا ويمكنها الادعاء بأنها النموذج لدولة الديمقراطية الرأسمالية. ونظرا لهذه التجربة والمكانة فليس ثمة ما يثير الدهشة في ان مبادئ الديمقراطية مفهومة فهما واضحا في الولايات المتحدة ويعبر عنها بوضوح في الاماكن العليا. فعلى سبيل المثال يقول استاذ العلوم السياسية المرموق في جامعة هارفرد صامويل هنتينجتون في كتابه "السياسة الاميركية" ان السلطة كي تكون فعالة يجب ان تظل خفية، "يتعين على مهندسي السلطة في الولايات المتحدة خلق قوة يمكن الاحساس بوجودها ولكن لا تُرى. فالسلطة تظل قوية عندما تبقى في الظلام، ولدى تعرضها لضوء الشمس تأخذ في التبخر". ودلل على مقولته في نفس العام ١٩٨١

عند تفسيره لدور "التهديد السوفيتي" :"قد تضطر الى تسويق [تدخل ما او عمل عسكري آخر] بطريقة تخلق الانطباع الخاطئ بأنك تحارب الاتحاد السوفيتي. هذا بالضبط ما تفعله الولايات المتحدة منذ مبدأ ترومان".

ضمن هذه الحدود – خلق انطباع خاطئ لتضليل الجمهور واستبعاده كلية – يتعين على الزعماء المسؤولين ممارسة حرفتهم في المجتمعات الديمقراطية.

ومع ذلك ليس من العدل اتهام دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باجراءٰ مفاوضات في السر. فقد نجح النشطاء في نشر مسودة صيغة للاتفاقية على الانترنيت بعد ان حصلوا عليها بصورة غير شرعية، كما ان قراء "الصحافة البديلة" والمجلات التي تصدر في العالم الثالث واولئك الذين اصابتهم عدوى "التحالف غير المقدس" اخذوا يتابعون ما يجري منذ ١٩٩٧ على الاقل. واذا التزمنا بالتيار الرئيسي لا يمكن انكار المشاركة المباشرة للمنظمة التي "تعمل على تقدم المصالح العولمية للاعمال الاميركية" ونظيراتها في البلدان الغنية الاخرى.

ولكن هنالك قطاعات قليلة تم اغفالها بشكل ما: الكونغرس الاميركي على سبيل المثال. في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي بعث ٢٥ من اعضاء مجلس النواب رسالة الى الرئيس كلينتون يقولون فيها انه نمى الى علمهم خبر المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار – ربما نمى الى علمهم عن طريق جهود النشطاء والجماعات التي تهتم بالمصلحة العامة. وطلبوا من الرئيس الاجابة على ثلاثة اسئلة:

اولا: "نظرا لمزاعم الادارة مؤخرا بأنها لا تستطيع التفاوض بشأن اتفاقية معقدة متعددة القطاعات ومتعددة الاطراف دون الحصول على سلطة "مسار سريع، كيف اذاً اوشكت الاتفاقية المتعددة الاطراف

الخاصة بالاستثمار على الاكتمال" ونصها"معقد كنص اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية او الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة"، وتحتوي على نصوص "تتطلب فرض قيود هامة على القوانين والسياسة في الولايات المتحدة فيما يتعلق بتنظيم الاستثمار على الاصعدة الفيدرالية والولاياتية والمحلية؟".

ثانيا: "كيف يجري التفاوض حول هذه الاتفاقية منذ مايو/ ايار ١٩٩٥ دون اية مشاورات مع الكونغرس او دون اشرافه، لا سيما ان الكونغرس هو الجهة الوحيدة التي تتمتع بالسلطة الدستورية لتنظيم التجارة الدولية؟".

ثالثا: "تحتوي الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار على لغة اجراءات فضفاضة تسمح لشركة اجنبية او مستثمر اجنبي مقاضاة حكومة الولايات المتحدة مباشرة مطالبة بتعويضات ان قمنا بأي عمل من شأنه تقييد "التمتع" باستثمار ما. ان هذه اللغة فضفاضة وغامضة وتتخطى كثيرا المفهوم المحدد للاجراءات الواردة في القانون الداخلي للولايات المتحدة. فلماذا تتخلى الولايات المتحدة طواعية عن الحصانة السيادية وتعرض نفسها للمساءلة بشأن تعويضات ما بموجب لغة غامضة كتلك التي تتعلق بالقيام بأي عمل "له تأثير يعادل"عملية" مصادرة غير مباشرة؟".

فيما يتعلق بالنقطة الثالثة، يبدو ان الموقعين على الرسالة كان في ذهنهم القضية التي رفعتها شركة ايثيل – المشهورة بانتاج بترول يحتوي على رصاص – ضد كندا مطالبة بتعويض قدره ٢٥٠ مليون دولار لتغطية خسائرها الناجمة عن "المصادرة" وتعويض عن الاساءة الى "السمعة الطيبة" لشركة ايثيل التي سببتها التشريعات الكندية بمنع استخدام مادة (MMT)، التي تضاف الى البترول. فكندا تعتبر MMT مادة سامة خطيرة تشكل خطرا كبيرا على الصحة، وهي في ذلك تتفق مع كالة حماية البيئة في الولايات المتحدة التي قيدت

بشدة استخدام تلك المادة، وولاية كاليفورنيا التي منعت استخدامها كلية. وتطالب القضية المرفوعة ايضا بتعويضات عن "التأثير التجميدي" للقانون الكندي الذي تسبب في ان تعيد نيوزيلندا وغيرها من البلدان النظر في استخدام MMT، حسب ما جاء في عريضة اتهامات شركة ايثيل. او لعل الموقعين على الرسالة كانوا يفكرون في القضية التي رفعتها ضد المكسيك شركة ميتالكلاد المتخصصة في معالجة النفايات الخطرة، تطالب بتعويض قدره ٩٠ مليون دولار عن عملية "مصادرة"، وذلك لاعلان منطقة كانت تنوي الشركة استخدامها للنفايات الخطرة منطقة محمية بيئيا.

يجري النظر في هذه القضايا بموجب قوانين اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية التي تسمح للشركات بمقاضاة الحكومات، وبذلك تمنحهم عمليا حقوق الدولة القومية (ليس مجرد اشخاص كما في السابق). النية في ذلك على الارجح هي اكتشاف وان امكن توسيع حدود هذه القوانين. وقد تكون جزئيا مجرد تهديد، وهو اسلوب مألوف وغالبا ما يكون فعالاً ومتاحاً لاولئك الذين "جيوبهم بعيدة الغور" للحصول على ما يريدون عبر التهديدات القانونية التي قد تكون سخيفة تماما.

اختتمت رسالة اعضاء الكونغرس الى الرئيس بالقول: "نظرا لضخامة النتائج المحتملة للاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار فاننا ننتظر بتلهف اجابتك على هذه الاسئلة". واخيرا وصل رد الى الموقعين على الرسالة ليس فيه شيء. وقد ابلغت وسائل الاعلام بكل ذلك، ولكني لم اسمع بأنها نشرت شيئا.

جماعة اخرى جرى تجاهلها بالاضافة الى الكونغرس، وهي السكان. على حد علمي لم ينشر أي شيء عن الموضوع في الصحافة الرئيسية، باستثناء المجلات المتخصصة في شؤون التجارة حتى منتصف عام ١٩٩٧، ولم ينشر أي شيء في الواقع بعد ذلك. كما سبق

وذكر، اوردت صحيفة "ميامي هيرالد" خبرا عن الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار في يوليو/تموز ١٩٩٧ مشيرة الى حماس عالم رجال الاعمال ومشاركته المباشرة. ونشرت صحيفة "شيكاغو تريبيون" تقريرا في ديسمبر/كانون الاول اشارت فيه الى ان القضية "لم تلق التفاتا عاما ولم تكن موضع نقاش سياسي" الا في كندا واستراليا. واضافت: "يبدو ان هذا التعتيم متعمد" في الولايات المتحدة. فقد قالت مصادر حكومية "ان الادارة .. ليست تواقة لاثارة جدل اكثر حول الاقتصاد العالمي". ففي ضوء المزاج العام تكون السرية أفضل سياسة تعتمد على تواطؤ نظام المعلومات.

تخلت صحيفة "نيوز بيبر ريكوردور" عن صمتها بعد ذلك بعدة اشهر ونشرت اعلانا مدفوع الاجر من الندوة الدولية حول العولمة يعارض المعاهدة. وينقل الاعلان عن عنوان في مجلة "بيزنيس ويك" يصف الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار بانها "الصفقة التجارية المتفجرة التي لم تسمع بها قط" ويقول الاعلان: "سيعيد الاتفاق كتابة قوانين تملك الاجانب - الامر الذي سيؤثر على كل شيء من المصانع الى العقار وحتى السندات. ومع ذلك فغالبية المشرعين لم يسمعوا ابدا بالاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار، لان المحادثات السرية التي تجريها ادارة كلينتون تتم خارج نطاق رادار الكونغرس، وقد التزمت وسائل الاعلام ببرنامج البيت الابيض. وتسأل الندوة الدولية: لماذا؟ وتجيب ضمنيا باستعراض السمات الرئيسية للمعاهدة.

بعد ذلك بعدة ايام (١٦ فبراير/شباط ١٩٩٨) نشرت "الطبعة الصباحية" لنيوز بيبر ريكورد مقتطفا من الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار، وعقب اسبوع نشرت صحيفة "كريستشيان ساينس مونيتور" قسما آخر (هزيل). وكانت مجلة "نيو ريبابليك" قد لاحظت ازدياد اهتمام الجمهور بالاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار،

وخلصت الى ان الموضوع لم يعالج بشكل صحيح في القطاعات المحترمة، لان "الصحافة الرئيسية" رغم "انحيازها بشكل عام الى اليسار .. فهي منحازة بشكل اعمق الى الامية". لذا فشل الصحفيون المنحازون الى اليسار في ادراك معارضة الجمهور للمسار السريع في الوقت المناسب. ولم يلاحظوا ان نفس "مثيري المتاعب" يتحرقون لمعركة ضد الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار. ومن ثم يتعين على الصحافة ان تتحمل مسؤولياتها بشكل اكثر جدية وتشن ضربة وقائية ضد "هوس التخوف من الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار" الذي تسلل الى الانترنيت "وأدى حتى الى عقد مؤتمرات عامة، فمجرد تسخيف "جموع الارض المنبسطة والطائرة المروحية السوداء" قد لا يكفي، والصمت قد لا يكون اكثر المواقف حكمة اذا كانت البلدان الغنية تود "تثبيت قانون تحرير الاستثمار الدولي كما قامت الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة بتقنين تحرير التجارة".

في الاول من ابريل /نيسان ١٩٩٨ زفت صحيفة "واشنطن بوست" الخبر الى قرائها على مستوى البلاد في زاوية رأي كتبها احد كتاب افتتاحياتها فريد هايت، ضمنها السخرية المعهودة من المنتقدين ومن المتحدثين عن "السرية" – نشر النشطاء النص بدون اذن على الانترنيت. وقد فشل، مثله مثل غيره من الذين يترددون الى هذا المستوى من التبريرات والاعتذار، في التوصل الى النتائج البديهية: انه يجب على وسائل الاعلام ترك المسرح بوقار. فأي دفاع [عن الاتفاقية – المترجم] يستخدمونه سيكتشف من الناس العاديين العاكفين على البحث بهمة، ومن ثم فان أي تحليل او تعليق او نقاش سيقال ان لا علاقة له بالأمر.

كتب هيات يقول ان "الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار" لم تلفت بعد كثيرا من الانتباه في واشنطن" – بشكل

خاص في صحيفته - بعد مرور عام على اول تاريخ حدد لتوقيعها، وثلاثة اسابيع قبل تاريخ التوقيع المحدد في ١٩٩٨. ويقصر تقريره على ملاحظات رسمية قليلة وتافهة مثبتة على انها حقائق غير قابلة للمناقشة، ويضيف بأن الحكومة قد "تعلمت" من موضوع" المسار السريع" ان عليها التشاور خلال اعداد المعاهدة، اكثر من أي وقت مضى، مع النقابات والمسؤولين المحليين وحماة البيئة وغيرهم، كما سبق وأشرنا.

قامت واشنطن - ربما كرد فعل للرسالة من اعضاء الكونغرس او لظهور "المجانين" - باصدار بيان رسمي في ١٧ فبراير/ شباط ١٩٩٨ حول الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار. لم ينتبه احد على حد علمي للبيان الذي صدر عن نائب وزير الخارجية ستيوارت ايزنشتات، ونائب الممثل التجاري للولايات المتحدة جيفري لانج. كان البيان عبارة عن مجموعة تعابير مهترئة ومعهودة ولكنه كان يستحق بمعايير ما سبق ونشر (لا شيء بالاساس) عناوين رئيسية على الصفحات الاولى للصحف. اعتبر البيان حسنات الاتفاقية جلية بحد ذاتها لا تحتاج الى براهين، ولم يقدم أي وصف لها او اية حجج. وفيما يتعلق بمواضيع كالعمال والبيئة، و "الاجراءات"، الخ كانت رسالة البيان شبيهة بما صدر عن حكومتي كندا واستراليا:"ثقوا بنا واخرسوا".

الامر الاكثر اثارة هي الاخبار الطيبة عن ان الولايات المتحدة قد بادرت في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى ان تكون الاتفاقية "مكملة لجهودنا الاوسع والاعم" -غير المعروفة حتى الان - "في تأييد التطور المستمر لمعايير العمل، والعمل على احترامها". وابدى ايزنشتات ولانج "اغتباطهما لان المشاركين يوافقوننا" حول هذه القضايا. بالاضافة الى ذلك فان البلدان الاخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "توافقنا الان على اهمية العمل بشكل وثيق مع

القوى المحلية للتوصل الى اجماع" حول الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار، كما انها تشاركنا فهمنا الخاص "بأن من المهم للقوى المحلية ان يكون لها نصيب في هذه العملية".

واضاف البيان يقول :"وافقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خدمة لمزيد من الشفافية ان تجعل نص مسودة الاتفاقية علنيا"، ربما حتى قبل الموعد المحدد.

هنا لدينا اخيرا دليل ساطع على الديمقراطية وحقوق الانسان. ادارة كلينتون تقود العالم، حسب اعلانها، في تأمين ان تلعب "قواها المحلية" دورا نشطا في "تحقيق اجماع" حول الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار.

من هي "القوى المحلية"؟ الجواب على السؤال جاهز من خلال القاء نظرة على الحقائق التي لا جدال فيها. كان لعالم رجال الاعمال دور نشط طيلة الوقت. الكونغرس لم يبلغ، والجمهور المزعج - "السلاح الاخير" - حكم عليه بالجهل. وهكذا ينبؤنا استخدام بسيط مباشر لمبادئ المنطق من هم بالضبط الذين تعتبرهم ادارة كلينتون " زبائنها المحليين".

هذا درس مفيد. فنادرا ما يجري التعبير بمثل هذه الصراحة والدقة عن القيم العملية للاقوياء. وللانصاف انها ليست حكرا على الولايات المتحدة، بل تشترك في هذه القيم مراكز السلطة في الدولة والمجال الخاص في الديمقراطيات البرلمانية الاخرى وفي نظيراتها في المجتمعات التي ليس ثمة حاجة فيها للجوء الى البلاغة الخطابية عن "الديمقراطية".

الدروس واضحة تماما، وعدم ادراكها يتطلب موهبة خاصة وكذلك عدم رؤية انها تثبت تحذير ماديسون قبل ٢٠٠ عام عندما استنكر "السقوط الاخلاقي في هذا الزمان" عندما يصبح "سماسرة الاسهم زمرة الحكومة المتحكمة - ادواتها وطغاتها في الوقت ذاته،

يرتشون بعطاياها وهباتها، ويروعون بلجاجتهم وتضافرهم".

هذه الملاحظات تصيب جوهر الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستمار. فالمعاهدة تهدف - مثلها مثل الكثير من السياسة العامة في السنوات الاخيرة، لا سيما في المجتمعات الانجلو - اميركية الى تقويض الديمقراطية وحقوق المواطنين، وذلك بنقل المزيد من سلطة اتخاذ القرار الى مؤسسات خاصة غير قابلة للمساءلة والى الحكومات التي تمثل هذه المؤسسات بالنسبة لها "زبائنها المحليين" ، والى المنظمات الدولية التي تربطها بها "مصالح مشتركة".

شروط الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار:

ما الذي تنص عليه في الواقع شروط الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار وما هو المحذور الذي تنذر بوقوعه؟ ما الذي سنكتشفه لو سمح للحقائق ان تصل الى الحلبة العامة؟

لا يوجد جواب محدد على مثل هذه الاسئلة. حتى لو توفر لنا النص الكامل للاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار، وقائمة مفصلة بالتحفظات التي تقدم بها الموقعون عليها، والنص الحرفي الكامل للمناقشات وما جرى، لن نتمكن من معرفة الاجوبة. والسبب ان الاجوبة لا تحددها الكلمات بل علاقات القوة التي تفرض تفسيراتها. قبل قرن من الزمن وفي الديمقراطية الرائدة في زمنه قال اوليفر جولدسميث (١) "ان القوانين تطحن الفقراء، والاغنياء يصنعون القانون"

(١) اوليفر جولد سميث (١٧٢٨ - ١٧٧٤) كاتب وروائي انجليزي من اعمدة الكتابة الرومانسية في عصره. تأثر بالطبيعة الريفية ومجدها. من اهم اعماله رواية "كاهن واكفيلد" رواية مفعمة بالرومانسية، تصف حياة عائلة في الريف، وقصيدة طويلة عن الريف بعنوان "القرية المهجورة" - المترجم.

أي القانون المعمول به، بغض النظر عن الكلمات الرقيقة التي قد نستخدمها. المبدأ ما زال ساريا.

هذه ايضا اقوال بديهية ذات تطبيقات واسعة وعريضة. لا يجد المرء في دستور الولايات المتحدة والتعديلات التي ادخلت عليه أي شيء يسمح بمنح حقوق الانسان (الكلام، الحصانة من التفتيش والمصادرة، حق شراء الانتخابات، الخ) الى ما يطلق عليه مؤرخو القانون اسم "الكيانات القانونية الجامعة"، الكيانات العضوية التي تتمتع بحقوق "اشخاص خالدين" – حقوق تفوق حقوق الاشخاص الحقيقيين اذا اخذنا بالاعتبار سلطتهم والحقوق التي يتم توسيعها الآن بحيث تشمل حقوق الدول، كما رأينا. وسيبحث المرء دون جدوى في ميثاق الامم المتحدة ليكتشف اسس السلطة التي تزعم الولايات المتحدة انها تسمح لها باستخدام القوة والعنف لتحقيق "المصلحة القومية" كما يعرفها الخالدون الذين يلقون على المجتمع بظل ما يسمى "السياسة"، كما جاء في الجملة المثيرة لجون ديوي. يعرف القانون في الولايات المتحدة "الارهاب" بوضوح كبير وينص القانون في الولايات المتحدة على عقوبات شديدة عند ارتكاب هذه الجريمة. ولكن المرء لن يجد صياغة، على سبيل المثال، تعفي "مهندسي السلطة" من العقاب لممارستهم ارهاب الدولة، دعك عن زبائنهم المتوحشين (ما داموا يتمتعون بالحظوة لدى واشنطن): سوهارتو، صدام حسين، موبوتو، نوريجا وغيرهم من الكبار والصغار. وكما تشير المنظمات الرئيسية لحقوق الانسان سنة بعد سنة ان كل المساعدات الخارجية للولايات المتحدة هي في الواقع غير شرعية، ابتداء من المتلقي الرئيسي وحتى نهاية القائمة، لان القانون يمنع منح مساعدات للبلدان التي تمارس "التعذيب بشكل منتظم" قد يكون ذلك هو القانون، ولكن هل هو معنى القانون؟

تقع الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار ضمن نفس

الفئة، ثمة تحليل "للحالة الاسوأ" الذي سيصبح التحليل الصحيح اذا ما "ظلت السلطة في الظلام"، واستطاع محامو الشركات الذين هم مساعدو السلطة المأجورون تثبيت تفسيرهم للصياغة الملتوية الغامضة عن عمد للمعاهدة. هنالك تفسيرات اقل خطرا، قد يتضح انها صحيحة اذا بدا ان "السلاح الاخير" لا يمكن احتواؤه وان الاجراءات الديمقراطية ستؤثر في النتائج. احد هذه النتائج المحتملة هو تفكيك البنيان كله والمؤسسات غير الشرعية التي يرتكز اليها. وهذه امور تعود الى المنظمات الشعبية والى مجال العمل وليس الكلام.

هنا قد يثير المرء انتقادات لبعض منتقدي الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار (بمن فيهم انا نفسي). تحدد النصوص حقوق "المستثمرين" وليس المواطنين الذين تنتقص حقوقهم بالمقابل، ومن ثم يطلق المنتقدون عليها اسم "اتفاقية حول حقوق المستثمرين"، وهو صحيح ولكنه يضلل. فمن هم "المستثمرون"؟

نصف الاسهم في عام ١٩٩٧ كان يملكها واحد في المائة من اغنى العائلات، وتقريبا ٩٠٪ من تلك الاسهم يملكها (العشر) الاغنى من العائلات (التمركز نسبته اعلى في مجال السندات وصناديق الائتمان، ومشابه بالنسبة للممتلكات الاخرى)، واضافة مشاريع التقاعد يؤدي فقط الى توزيع اكثر انصافا بنسبة بسيطة بين خُمسْ العائلات التي في القمة. وهكذا يمكن فهم الحماس الذي بدا بالنسبة للتضخم الكبير في قيمة الممتلكات خلال السنوات الاخيرة. فالسيطرة الفعلية على الشركات تكمن في مؤسسات وايد خاصة قليلة جدا، تتمتع بمساندة القانون بعد قرن من النشاط القضائي.

الكلام على "المستثمرين" يجب الا يبعث في المخيلة صورا لجو دواكس في المصنع، بل لشركة كاتربيلار العملاقة، التي نجحت مؤخرا في كسر اضراب هام باعتمادها على الاستثمار الخارجي الذي

تجري الاشادة به اشادة فياضة: مستخدمة النمو الهائل في الارباح - الامر الذي تشترك فيه مع "زبائن محليين" آخرين - لايجاد قدرة فائضة في الخارج، لتقويض جهود العاملين في ولاية الينوي لمقاومة تآكل اجورهم وظروف عملهم. هذه التطورات هي الى حد كبير نتاج لعملية تحرير الاموال منذ ٢٥ عاما والتي ستؤدي الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار الى تسريعها. وجدير بالملاحظة ايضا ان هذا العصر، عصر تحرير الاموال هو عصر نمو بطيء بشكل غير عادي (بما في ذلك "الرواج والانتعاش" الراهن، الذي هو اضعف انتعاش في تاريخ فترة ما بعد الحرب): اجور منخفضة وارباح عالية - وبالمناسبة قيود يفرضها الاغنياء على التجارة.

ان اصطلاحاً أفضل للاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار والمجهودات المماثلة ليس "اتفاقيات حول حقوق المستثمر" بل "اتفاقيات حول حقوق الشركات الكبرى".

"المستثمرون" المعنيون هم كيانات قانونية جامعة وليس اشخاصا كما كان يفهمها العقل السليم والتقاليد قبل الايام التي ادى النشاط القضائي فيها الى خلق سلطة الشركات المعاصرة. وهذا يقودنا الى انتقاد آخر. عادة يزعم معارضو الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار ان الاتفاقيات تمنح حقوقا كثيرة جدا للشركات العملاقة. ولكن الحديث عن "منح حقوق كثيرة جدا" للملك او الديكتاتور او مالك العبيد يعني التنازل عن مواقع كثيرة. فبدلا من تسمية هذه الاجراءات "اتفاقيات حول حقوق الشركات الكبرى" يمكن تسميتها بشكل ادق "اتفاقيات حول سلطة الشركات الكبرى"، بما انه ليس واضحا لماذا يجب ان يكون لمثل هذه المؤسسات اية حقوق على الاطلاق.

عندما جرت عملية تحويل مجتمعات رأسمالية الدولة الى ما

يشبه الشركات (١) منذ قرن من الزمن، الى حد ما كردة فعل للانهيارات الواسعة التي حلت بالاسواق المالية، احتج المحافظون - سلالة من الناس يكاد ان لا يكون لها وجود الان - على الهجوم هذا على المبادئ الاساسية لليبرالية الكلاسيكية. وعن حق، قد يستعيد المرء انتقاد آدم سميث "للشركات المساهمة" في عصره، لا سيما اذا منحت الادارة درجة من الاستقلال، وموقفه من الفساد الكامن في السلطة الخاصة، ووجهة نظره اللاذعة القائلة: اجتماع رجال اعمال على غداء" قد يكون مؤامرة ضد الجمهور"، ناهيك عن تشكيلهم كيانات قانونية جامعة وتحالفات فيما بينهم تتمتع بحقوق استثنائية، تدعمها وتشجعها سلطة الدولة.

لنستعرض وفي اذهاننا هذه الشروط بعض السمات المقصودة للاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار معتمدين على ما وصل الى الجمهور المعني من معلومات بفضل "التحالف غير المقدس".

سيتمتع "المستثمرون" بحق نقل وتحويل الممتلكات بحرية، بما في ذلك مرافق الانتاج والاموال دون "تدخل من الدولة" (يعني دون ان يكون هنالك صوت للجمهور). ويمكن بسهولة بأساليب الخداع والمخاتلة المعروفة لعالم رجال الاعمال ومحامو الشركات، تحويل الحقوق الممنوحة للمستثمر الاجنبي الى المستثمر المحلي ايضا. ومن بين الخيارات الديمقراطية التي قد تمنع هي تلك التي تدعو الى الملكية المحلية، المشاركة في التكنولوجيا، مدراء محليون، مساءلة الشركات، شروط تتعلق بأجور تضمن المعيشة، المفاضلة (للمناطق المحرومة، الاقليات، النساء، الخ)، حماية الاعمال الصغيرة،

---

(١) وردت في الاصل الانجليزي Corporatization وهي نسبة الى Corporation التي تعرفها القواميس الاقتصادية بأنها شركة مساهمة في الولايات المتحدة تشبه الى حد كبير الشركات ذات المسؤولية المحدودة، تتمتع كما جاء في النص بحقوق واسعة كانت في السابق محصورة في الاشخاص - المترجم

مساندة الصناعات الاستراتيجية والناشئة، الاصلاح الزراعي، مراقبة من قبل المجتمعات المحلية والعمال (أي ارساء ديمقراطية حقيقية) نشاطات عمالية (التي يمكن تفسيرها على انها تهديدات غير شرعية للأمن والنظام)، والى ما غير ذلك.

ويسمح "للمستثمرين" بمقاضاة الحكومات على كافة المستويات لتعديها على أي من الحقوق الممنوحة لهم، وليس هنالك معاملة بالمثل: لا يستطيع المواطنون والحكومات مقاضاة "المستثمرين". والقضايا التي رفعتها شركتي ايثيل وميتالكلار هي مبادرات استكشافية.

ولا يسمح بفرض اية قيود على الاستثمار في البلدان التي تنتهك حقوق الانسان: جنوب افريقيا ايام "الاشتباك البناء" وبورما الآن. وبالطبع لا بد من ادراك ان "السيد" لن تعيقه مثل هذه القيود. فالأقوياء فوق المعاهدات والقوانين.

القيود على تدفق رؤوس الاموال ممنوعة: على سبيل المثال الشروط التي فرضتها تشيلي لعدم تشجيع تدفق رؤوس الاموال لفترات قصيرة والتي يرجع اليها الفضل الى حد كبير في حماية تشيلي نوعا ما من الاثار المدمرة للتقلبات الشديدة للاسواق المالية التي تشبه حماقة القطيع الذي لا يمكن التنبؤ بافعاله، او اية اجراءات لها تأثير بعيد المدى من شأنها ان تعكس النتائج الضارة لتحرير تدفق رؤوس الاموال. لقد قُدمت منذ سنين مقترحات جدية للمناقشة ترمي الى تحقيق هذه الغايات، ولكنها لم تصل على الاطلاق الى برنامج "مهندسو السلطة". من الممكن ان يكون الاقتصاد قد تضرر من تحرير الاموال، كما يبدو من الادلة، ولكن ذلك امر اهميته ضئيلة بالمقارنة مع الفوائد التي حققها تحرير تدفق الاموال لمدة ربع قرن والذي بادرت اليه بالدرجة الاولى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. هذه الفوائد كثيرة، فتحرير الاموال يساهم في تمركز الثروة ويوفر اسلحة قوية لتقويض البرامج الاجتماعية. ويساعد على "كبح جماح الاجور كثيرا"

وتحقيق "تقييد غير مألوف لزيادة التعويضات، الامر الذي يبدو في الاساس نتاجا لشعور العمال بعدم الامان المتزايد" مما يشجع رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي آلان جرينسبان وادارة كلينتون، ويحافظ على "المعجزة الاقتصادية" التي تثير الاعجاب بين المنتفعين ويخدع المراقبين، لا سيما في الخارج.

ثمة مفاجآت قليلة هنا. فقد نادى مصممو النظام الاقتصادي الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بحرية التجارة ولكن بالسيطرة على رأس المال. كان ذلك هو الاطار الاساسي لنظام بريتون وودز في عام ١٩٤٤، بما في ذلك ميثاق صندوق النقد الدولي. أحد الاسباب التي دعت الى ذلك كان التوقع المعقول بأن تحرير الاموال سيعيق حرية التجارة. السبب الآخر هو الادراك بأنه سيصبح سلاحا قويا ضد الديمقراطية ودولة الرفاه التي كانت تتمتع بتأييد شعبي هائل. فالرقابة على رؤوس الاموال واخضاعها للقوانين سيسمح للحكومات بانتهاج سياسات نقدية وضرائبية والمثابرة على نهج العمالة الكاملة وتطبيق برامج اجتماعية دون الخوف من هروب رؤوس الاموال، حسب ما اشار اليه المفاوض الاميركي هاري ديكستر وايت بموافقة نظيره البريطاني ماينارد كينز. بالمقابل ستؤدي حرية تدفق رؤوس الاموال الى خلق ما يسميه بعض الاقتصاديين الدوليين ب "مجلس تشريعي اعلى فعلي" (١)، حيث يفرض رأس المال عالي التمركز سياساته الاجتماعية الخاصة على السكان غير الراغبين، ويعاقب الحكومات التي تحيد عما رسم لها بهروب رؤوس الاموال. فرضيات بريتون وودز سادت الى حد كبير خلال "العصر الذهبي" الذي اتسم بمستويات نمو عالية في الاقتصاد والانتاجية، وتوسيع العقد الاجتماعي طيلة فترة الخمسينيات والستينيات. ولكن قام ريتشارد نيكسون بمساندة بريطانيا وفيما بعد دول رئيسية اخرى بتفكيك النظام.

(١) مجلس التشريع الاعلى هو ال Senate على غرار ما كان في روما القديمة - المترجم

واصبحت الارثوذكسية الجديدة شيء مؤسساتي، كجزء من "اجماع واشنطن"، وتتطابق نتائجها جيدا مع توقعات مصممي نظام بريتون وودز.

اخذ الحماس "للمعجزات الاقتصادية" التي صنعتها الارثوذكسية الجديدة في التراجع، حتى بين مدراء الاقتصاد العولمي، مع بدء تسارع شبه الكوارث، منذ تحرير تدفق الاموال في السبعينيات، في تهديد "الزبائن المحليين"، وكذلك الجمهور العام. واخذ كبير اقتصاديي البنك الدولي جوزيف ستيجليتس ومحررو صحيفة "فاينشال تايمز" اللندنية وغيرهم من المقربين الى مراكز السلطة يدعون الى اتخاذ خطوات لتنظيم تدفق رؤوس الاموال، متبعين في ذلك مبادرة معاقل الاحترام مثل بنك التسويات الدولي. فالاقتصاد الدولي ليس فقط غير مفهوم فهما كافيا، بل لم يعد بالامكان تجاهل نقاط الضعف الجدية فيه والتستر عليها. وقد تقع تغييرات في اتجاهات لا يمكن التنبؤ بها.

وعودة الى الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار. سيجري "تقييد" الموقعين على الاتفاقية لفترة عشرين عاما. ذلك هو "اقتراح حكومة الولايات المتحدة"، حسب ما قاله الناطق بلسان غرفة التجارة الكندية والذي يعمل في نفس الوقت مستشارا لشؤون الاستثمار في شركة "أي.بي.ام" .I.B.M في كندا، وقد اختير لتمثيل كندا في النقاش العلني الدائر.

تحتوي المعاهدة على تأثير دافع داخلي ضمني ناتج عن النصوص المتعلقة "بالتوقف" و "التراجع". "التوقف"يعني عدم السماح بأية تشريعات جديدة تفسر على انها غير مطابقة للاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار، و "التراجع" يعني انه من المتوقع من الحكومة ان تقوم بالغاء التشريعات المطبقة التي تفسر على انها "غير مطابقة". وانتم تعرفون من الذي سيقوم بالتفسير في جميع الحالات.

الهدف هو "تقييد" البلدان بترتيبات تؤدي مع مرور الزمن الى تقليص الحلبة العامة اكثر فأكثر، وتحويل السلطة الى "الزبائن المحليين" المعتمدين وهياكلهم الدولية. وتضم هذه سلسلة غنية من تحالفات الشركات لادراة الانتاج والتجارة معتمدة على دول قوية مهمتها الحفاظ على النظام وتقوم في الوقت ذاته بتحويل التكاليف والمخاطر الخاصة بالشركات الدولية التي توجد مراكزها في البلاد الى المجتمع - عمليا كل الشركات ما فوق القومية حسب ما جاء في دراسات فنية مؤخرا.

التاريخ الذي حدد لتوقيع الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار هو ٢٧ ابريل/ نيسان ١٩٩٨، ولكن عند اقترابه اتضح ان الموعد سيؤجل بسبب المعارضة الشعبية والنزاعات داخل النادي نفسه. وتفيد الاشاعات التي تتسرب عن طريق اجهزة السلطة (في الاساس صحافة المال والاعمال الاجنبية) ان هذه الخلافات تشمل جهود الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة للسماح ببعض الحقوق للدول المؤسسة، وجهود الاتحاد الاوروبي لكسب سوق داخلي واسع كالذي تتمتع به الشركات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة، وتحفظات من فرنسا وكندا للحفاظ على بعض السيطرة على صناعتهما الثقافية (تهديد اكبر للبلدان الصغيرة) واعتراضات اوروبية على الاشكال الاكثر تطرفا وعجرفة للتدخل في السوق التي تمارسها الولايات المتحدة، مثل قانون هيلمز - بورتون.

وذكرت مجلة "الايكونومست"مشاكل اخرى: مشاكل العمالة والبيئة "التي بالكاد ظهرت في البداية"، واصبح الان امر تجاهلهما أصعب، كما اصبح من العسير تجاهل "المهووسين" ودعاة "الارض المنبسطة" الذين "يريدون النص كتابة عن معايير عالية المستوى فيما يتعلق بمعاملة المستثمرين الاجانب للعمال وحماية البيئة"، وقد جعل "هجومهم المحموم الذي ينتشر عبر شبكات الانترنيت، المتفاوضين

لا يعرفون كيف يستمرون في عملهم". احدى الامكانيات هي الاهتمام بما يريده الجمهور، ولكن هذا الخيار لا يذكر ، بل هو مستثنى من حيث المبدأ، بما انه يقوّض الهدف من كل العملية.

اخبرت مجلة "الايكونومست" قراءها انه حتى ولو لم يحترم الموعد المحدد وجرى التخلي عن المشروع، فان ذلك لا يعني ان "كل ما جرى كان للاشيء" فقد تحقق تقدم، ومع "محالفة الحظ" من الممكن ان تصبح اجزاء من الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار مخططا لاتفاق دولي حول الاستثمار ضمن اطار منظمة التجارة العالمية تكون "الدول النامية" المتمنعة على استعداد اكبر للقبول به – بعد عدة سنوات من مقارعة لا عقلانيي السوق ، يغدو النظام اللاحق المفروض على الضحية من قبل حكام العالم، ويزداد ادراك عناصر النخبة ان بامكانها المشاركة في الامتيازات المركزة وذلك بالمساعدة في نشر مبادئ الاقوياء، بغض النظر عن مدى خداعهم، وبغض النظر عما يحدث للآخرين. يمكننا ان نتوقع ان تتشكل "اجزاء من الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار" في اماكن اخرى، ربما في صندوق النقد الدولي ذي السرية المناسبة.

من وجهة نظر اخرى وفرت اطالة التأجيل فرصة اكبر للجموع الوغدة كي تمزق حجاب السرية.

ان المهم بالنسبة لعامة السكان هو اكتشاف ما يدبر لهم. ان الجهود التي تبذلها الحكومات ووسائل الاعلام لاخفاء ذلك، الا عن "زبائنهم المحليين" المعترف بهم رسميا، شيء مفهوم بالتأكيد. ولكن اعمال الجمهور النشط تخطت حواجز كهذه في السابق، ويمكنها تخطيها مرة اخرى.





"جحافل المستوعزين"(١)

(١) المستوعزون: باللغة الانجليزية Vigilantes وهم حسب تعريف القواميس مجموعة من الناس تنتحل لنفسها مهمة الحفاظ على النظام وحسن السلوك عادة في ناحية لا تكون فيها شرطة او تكون فيها الشرطة ضعيفة - المترجم.

ارسل الفصل السادس الى المطبعة عدة اسابيع قبل التاريخ المحدد في ابريل/ نيسان ١٩٩٨ لتوقيع الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار. وكان واضحاً بما فيه الكفاية في ذلك الوقت انه لن يتم التوصل الى اتفاق، ولم يتم - وهذا حدث مهم جدير بالدراسة بعناية كدرس في ما يمكن ان يحققه "السلاح الأخير" للتنظيم والنشاط الشعبيين حتى في ظروف سيئة معاكسة.

نتج الفشل جزئياً عن نزاعات داخلية - على سبيل المثال الاعتراضات الاوروبية على النظام الفيدرالي في الولايات المتحدة وامتداد مفعول القوانين الاميركية الى خارج حدود الولايات المتحدة، واهتمامهم بالحفاظ على درجة من الاستقلالية الثقافية، والى ما غير ذلك. ولكن المشكلة الاهم كثيرا كانت المعارضة الجماهيرية الواسعة التي تلوح في الافق على نطاق العالم. اذ اصبح من الصعب جدا ضمان استمرار صياغة قوانين النظام العولمي من قبل "المحامون ورجال الاعمال الذين ينوون الاستفادة" و "حكومات تتلقى النصح والارشاد من هؤلاء المحامين ورجال الاعمال"، بينما "يظل الشيء الوحيد الغائب دائما هو صوت الجمهور" - هذا هو الوصف الدقيق الذي ورد في صحيفة "شيكاغو تربيون" للمفاوضات حول الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار والجهود الدائرة" لصناعة قوانين للنشاط العولمي" في مجالات اخرى دون تدخل الجمهور. باختصار اصبح من الصعب جدا حصر المعرفة والمشاركة في تلك القطاعات التي تعتبرها ادارة كلينتون، بوضوح غير عادي وغير متعمد، "زبائنها المحليين" مثل المجلس الاميركي للاعمال الدولية الذي يعمل على "تقدم المصالح العالمية للاعمال الاميركية في الداخل والخارج" ومجموعات تمركز السلطة الخاصة عموما - لكن وبشكل حاسم

ليس الكونغرس الذي لم يعلم خلافا للمقتضيات الدستورية، والجمهور العام الذي حجر على صوته "بستار من السرية" ، وجرت المحافظة على ذلك بانضباط مثير طيلة ثلاث سنوات من المفاوضات المكثفة.

اشارت مجلة "الايكونومست" اللندنية الى المشكلة مع اقتراب الموعد المحدد. فالمعلومات بدأت تتسرب من جماعات عامة ذات اهتمامات خاصة ومن منظمات قاعدية، واصبح من العسير تجاهل اولئك الذين يريدون "النص كتابة على معايير ذات مستوى عال فيما يتعلق بكيفية معاملة المستثمر الاجنبي للعمال وبحماية البيئة"، تلك القضايا التي "لم تكد تظهر" عندما كانت المحادثات مقتصرة على "الزبائن المحليين" للدول الديمقراطية.

كما كان متوقعا لم تتوصل البلدان الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى اتفاق بحلول ٢٧ ابريل/ نيسان ١٩٩٨، ومن ثم ننتقل الى المرحلة الثانية. احدى النتائج المفيدة كانت اقلاع الصحافة القومية عن صمتها (الفعلي). ذكر مراسل الشؤون الاقتصادية لصحيفة "نيويورك تايمز" لويس اوشيتيل في صفحات المال والاعمال ان الموعد المحدد لتوقيع الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار تأجل ستة اشهر بتأثير الضغط الشعبي. وعادة تثير المعاهدات الخاصة بالتجارة والاستثمار" اهتماما قليلا في صفوف الجمهور". (لماذا؟) فسر الامر مدير التجارة الدولية في الجمعية الوطنية للصناعيين، قال "مع ان العمال والبيئة غير مستثنيين الا انهم ليسوا في مركز اهتمام "دبلوماسيي التجارة ومنظمة التجارة العالمية، ومع ذلك فان هؤلاء "الغرباء يثيرون ضجة يريدون ايصال وجهة نظرهم الى المفاوضات حول معاهدة ستعرف باسم الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار". هكذا كان تعليق اوشيتيل (بسخرية مقصودة، على ما اظن). وقد كان الضجيج كافيا لفرض التأجيل.

اعترفت ادارة كلينتون بالضغوط، وحاولت عرض المشكلة في

ضوء مناسب. فقال ممثلها في مفاوضات الاتفاقية المتعددة الاطـراف الخاصة بالاستثمار: "هنالك تأيد كبير للاجراءات الواردة في المعاهدة، والتي من شأنها تحقيق تقدم لاهداف بلادنا في حماية البيئة وبرنامجنا الخاص بمعايير العمل الدولية" وهكذا فالغرباء الذين يثيرون الضجة يحاولون دفع باب هو في الاصل مفتوح. اكتشاف ان واشنطن كانت اشد المدافعين عن قضيتهم يجب ان يدخل الراحة الى نفوسهم.

وجاء ذكر التأجيل في صحيفة "واشنطن بوست" في قسم المال ملقية اللوم على "المثقفين الفرنسيين" الذين "تملكتهم فكرة" ان قوانين الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار" تشكل خطرا على الثقافة الفرنسية، وانضم اليهم الكنديون". وأبدت ادارة كلينتون اهتماما ضئيلا في القتال من اجل الاتفاق، لا سيما مع وجود معارضة نشطة من العديد من ذات الجماعات الاميركية العمالية وحماة البيئة التي ناضلت ضد [اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية]، وعاجزة، نوعا ما، عن ادراك ان معركتها ذات توجه خاطئ، اذ ان ادارة كلينتون هي التي كانت دائما تصر على "اهداف لحماية البيئة" وعلى "معايير العمل الدولية" - ليس كل ذلك كذبا بما ان الاهداف والمعايير كانت غامضة بشكل ملائم.

القول أن الحركة العمالية "ناضلت ضد اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية" هو استخدام لاسلوب مألوف في عرض القضية، فالحركة العمالية دعت الى صيغة اتفاقية للتجارة الحرة في اميركا الشمالية تخدم مصالح شعوب البلدان الثلاثة المعنية وليس المستثمرين فقط، كما ان انتقاداتها التفصيلية ومقترحاتها منعت من الظهور في وسائل الاعلام (تماما مثل ما منعت التحليلات والمقترحات التي اعدها مكتب تقييم التكنولوجيا التابع للكونغرس).

وذكرت مجلة "تايم" انه جرى تخطي الموعد المحدد الى حد غير بسيط بسبب نوغية النشاط الذي ظهر في سان خوزيه "بولاية

كاليفورنيا، مشيرة بذلك الى مظاهرة نظمها حماة البيئة وغيرهم. وقالت ان "الاتهام بأن الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار ستدمر حماية البيئة الوطنية هو تحويل اتفاقية اقتصادية فنية الى موضوع يكثر الجدل واللغط حوله". وجرى تضخيم هذه الملاحظة في الصحافة الكندية، الوحيدة في العالم الغربي التي اخذت تتحدث عن الموضوع بجدية، (بضغط شديد من المنظمات الشعبية والناشطين) بعد عامين فقط من الصمت. فذكرت صحيفة "تورنتو جلوب أند ميل" ان حكومات الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" لم تكن ندا.. لجماعات عالمية من المنظمات القاعدية لا تملك اكثر من الكومبيوتر وشبكات الانترنيت واستطاعت ان تساعد على افساد صفقة".

نفس الموضوع جرى التعبير عنه وبيأس، ان لم يكن برعب، في صحيفة الاعمال الرئيسية في العالم، صحيفة "فايننشال تايمز" التي تصدر في لندن. قالت في مقال بعنوان "رجال عصابات الشبكات" ان "الخوف والحيرة" تملكا حكومات البلدان الصناعية وهي ترى، وقد "اصابها الذعر"، الجهود التي بذلتها لفرض الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار سرا"، تقع في كمين نصبته لها جحافل المستوعزين، دوافعهم واساليبهم غير مفهومة الا قليلا جدا في غالبية العواصم الوطنية" – بكل تأكيد لأنهم ليسوا من "الزبائن المحليين"، ومن ثم كيف يمكن للحكومات ان تفهمهم؟ واضافت الصحيفة تقول :"ان الجحافل حققت اولى نجاحاتها هذا الاسبوع" بمنعها التوصل الى اتفاق بشأن الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار"، ويعتقد البعض ان ذلك قد يغير جوهريا طريقة التفاوض حول الاتفاقيات الاقتصادية الدولية".

تشكل الجحافل منظراً مرعبا :"تضم نقابات ومجموعات لوبي لشؤون البيئة وحقوق الانسان ومجموعات ضغط تعارض العولمة –

يعني العولمة بشكلها الخاص الذي يطالب به "الزبائن المحليون". فالجحافل الجامحة تغلبت على هياكل السلطة العاجزة المسكينة للمجتمعات الصناعية الغنية، تقودها "حركات صغيرة تتبنى مواقفا متطرفة" لديها" تنظيم جيد واموال كثيرة" تمكنها من "التمتع بنفوذ قوي في وسائل الاعلام وبين اعضاء البرلمانات الوطنية" الا أن "النفوذ القوي" في وسائل الاعلام في الولايات المتحدة كان عمليا صفر. وفي بريطانيا التي لا تختلف كثيرا وصل الى الحد الذي أعترف فيه وزير الداخلية في حكومة حزب العمال جاك سترو في حديث لهيئة الاذاعة البريطانية انه لم يسمع ابدا بالاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار. ولكن لا بد ان ندرك ان اقل انتهاك للالتزام والامتثال يشكل خطرا فظيعا.

واستطردت الصحيفة تلح على ضرورة "حشد تأييد رجال الاعمال" من اجل هزيمة الجحافل. فرجال الاعمال لم يدركوا حتى الآن شدة الخطر، وهو شديد بالفعل. وقد حذر ديبلوماسيو التجارة المخضرمون" من ان "المطالبة المتزايدة بمزيد من الصراحة والخضوع للمساءلة" "صعّبت اكثر فأكثر على المتفاوضين ان يتوصلوا الى صفقات خلف ابواب موصدة ويقدمونها فيما بعد الى البرلمانات للمصادقة عليها دون نقاش". "فقد اخذوا يواجهون، بدل ذلك، ضغوطا لاضفاء مشروعية شعبية أوسع على اعمالهم عبر تفسيرها للجمهور والدفاع عنها امامه". هذا امر ليس سهلا عندما تكون الجحافل مهتمة "بالأمن الاجتماعي والاقتصادي"، وعندما يسفر تأثير الاتفاقيات التجارية "على حياة الناس العاديين .. عن خطر اثارة الغضب الشعبي" و "حساسيات من قضايا مثل معايير سلامة البيئة والغذاء". وحتى من الممكن ان يصبح من المستحيل" مقاومة طلبات للمشاركة المباشرة في قرارات منظمة التجارة العالمية من مجموعات اللوبي، الامر الذي سيشكل انتهاكا لأحد المباديء المركزية للمنظمة"، "فهذا مكان

تواطأ فيه الحكومات فيما بينها ضد مجموعات الضغط المحلية"، حسب ما قاله احد المسؤولين السابقين في منظمة التجارة العالمية. فاذا تم اختراق الجدران ستتحول منظمة التجارة العالمية وغيرها من منظمات الاغنياء والاقوياء السرية المماثلة الى "حلبة صيد للمجموعات ذات المصالح الخاصة لا تحكمها اية قواعد" :العمال والمزارعون، الاشخاص المهتمون بالأمن الاجتماعي والاقتصادي، العناصر الصغيرة المتطرفة الاخرى التي لا تفهم ان الموارد تستخدم بكفاءة عندما توجه الى تحقيق ارباح للسلطة الخاصة قصيرة الامد التي تخدمها حكومات "متواطئة سرا" لحماية ودعم سلطتها.

من العبث القول ان جماعات اللوبي والضغط التي تسبب مثل هذا الخوف والهلع هي ليست المجلس الاميركي للاعمال الدولية و "المحامون ورجال الاعمال" الذين "يصوغون قوانين النظام العولمي" وامثالهم، بل "صوت الجمهور الغائب على الدوام".

يمتد "التواطؤ بالسر" بالطبع الى ابعد من الاتفاقيات التجارية بكثير، فمسؤولية الجمهور في تحمل التكاليف والمخاطر هي، او يجب ان تكون، معروفة جيدا لمراقبي ما يحلو لخَدَمِها تسميته "بالاقتصاد الرأسمالي الحر". ويقول اشيتيل في نفس المقال ان شركة كاتربيلار التي اعتمدت مؤخرا على قدرات انتاج فائضة في الخارج لتكسير اضراب كبير، نقلت ٢٥٪ من انتاجها الى الخارج، وتنوي زيادة المبيعات من الخارج بنسبة ٥٠٪ مع حلول العام ٢٠١٠، وذلك بعون من دافع الضريبة في الولايات المتحدة". ويلعب بنك التصدير والاستيراد دورا بارزا في استراتيجية [كاتربيلار] "بتقديمه" اعتمادات بفائدة قليلة "لتسهيل العملية. وتوفر اعتمادات بنك التصدير والاستيراد ما يقارب من ٢٪ من عائدات كاتربيلار السنوية البالغة ١٩ مليّار دولار، وسترتفع مع تنفيذ المشاريع المزمع انشاؤها في الصين. هذا النهج هو عمل اعتيادي: تعتمد الشركات المتعددة

الجنسيات عادة على الدولة الام في الخدمات الحاسمة. يشرح الأمر احد مدراء شركة كاتربيلار، فيقول "في الاسواق الصعبة حقا والتي تتسم بمجازفات كبيرة وفرص عالية يجب في الواقع ان يكون في زاويتك من يساندك"، وللحكومات-القوية على وجه الخصوص - "نفوذ اقوى دائما" من البنوك واستعداد اقوى لتقديم قروض بلا فوائد - بفضل كرم وهبات دافع الضريبة الغافل.

ستظل ادارة الشركة في الولايات المتحدة، اذ يجب ان يبقى الاشخاص ذوو القيمة الى جانب حماتهم الذين "يقفون في زاويتهم" ، يتمتعون بنمط حياة مناسب ومناظر طبيعية محسنة، لا تؤذي اعينهم حظائر العمال الاجانب. واذا تجاهلنا الارباح، سنجد ان العملية ستوفر سلاحا قويا ضد العمال الذين يتجرأون على رفع رؤوسهم (كما اتضح من الاضراب الاخير)، وضد اولئك الذين يقدمون المساعدات عند فقدان العمل، وكذلك في تطوير اسلحة الحرب الطبقية. والاكثر من ذلك، ان كل هذا يؤدي الى تحسين عافية "اسطورة الاقتصاد"التي تعتمد، كما يقول الخبراء، على "المزيد من شعور العمال بعدم الامان".

خلال النزاع الاخير حول الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار وضعت الحدود الفاصلة بوضوح لا يعلا عليه :في جانب وجدت الديمقراطيات الصناعية و "زبائنها المحليين"، وفي الجانب الاخر "جحافل المستوعزين" و "مجموعات الاهتمامات الخاصة" و "القلة المتطرفة" الداعين الى المصارحة والمساءلة، ويصيبهم الغضب عندما تصادق البرلمانات دون مناقشة على الصفقات السرية التي تتم بين تواصل الدولة والسلطة الخاصة. وقد واجهت الجحافل أهم تمركز قوة في العالم، لا بل في تاريخ العالم: حكومات الدول الغنية والقوية والمؤسسات المالية الدولية وقطاعات المال والصناعة المتمركزة، بما في ذلك شركات وسائل الاعلام. وانتصرت العناصر الشعبية - رغم مواردها الضئيلة جدا وتنظيمها المحدود للغاية الى

الحد الذي لا يستطيع فيه احد، باستثناء وسواس المطالبين بالسلطة المطلقة، ادراك النتيجة على النحو الذي استعرضناه. وهذا انجاز رائع.

انه ليس النصر الوحيد الذي من هذا القبيل خلال الاشهر القليلة نفسها، فقد تحقق نصر آخر في خريف ١٩٩٧ عندما اضطرت الحكومة الى سحب اقتراحها بالتشريع الخاص "بمسار سريع". تذكروا ان المشكلة لم تكن مشكلة "حرية التجارة" بل "الديمقراطية" : مطالبة الجحافل "بمزيد من الصراحة والخضوع للمساءلة". عندئذ قدمت ادارة كلينتون حججا صحيحة قائلة انها لا تطلب شيئا جديدا، بل السلطات نفسها التي تمتع بها من سبقوها لاجراء "صفقات خلف ابواب مغلقة"، تقدم لاحقا "الى مصادقة البرلمانات دون مناقشة". ولكن الأزمنة تتغير، وهي حقيقة اعترفت بها صحافة رجال الاعمال عندما واجه "المسار السريع" تحديا شعبيا غير متوقع. فمعارضو الاسلوب القديم كان لديهم "سلاحا اخيرا" – الجمهور العام الذي لم يعد يرضى بدور المتفرج، بينما "العناصر الأفضل" تقوم بالعمل الهام. شكاوي صحافة رجال الاعمال هي رجع صدى لشكاوي الاميين الليبراليين في اللجنة الثلاثية قبل ٢٥ عاما الذين فجعوا بجهود "المصالح الخاصة" الرامية الى تنظيم نفسها والدخول الى الحلبة السياسية. فقد احدثت اساليبها الوقحة تصدعاً في الترتيبات المتحضرة التي سادت قبل بروز "أزمة الديمقراطية" عندما كان "ترومان قادراً على حكم البلاد بالتعاون مع عدد صغير نسبيا من محامي ومصرفي وول ستريت" ، كما وضح صاموئيل هانتينجتون من جامعة هارفرد، والذي اصبح بعد فترة قصيرة استاذ علم الحكومة. وها هي تلك المصالح تقتحم غرفا اكثر قدسية.

هذه التطورات هامة، فلن تقبل طبعا الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و"زبائنها المحليين" بالهزيمة،

وستنظم حملة علاقات عامة اكثر كفاءة كي تشرح للجحافل ان من الافضل لها الالتزام بمشاغلها الخاصة، بينما تجري ادارة اعمال العالم بالسر، وستبحث عن وسائل لتطبيق الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار ضمن اطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو أي اطار آخر. وتبذل الآن جهود لتغيير ميثاق صندوق النقد الدولي بحيث تفرض نصوص شبيهة بما هو وارد في الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار كشروط للحصول على اعتمادات. وهكذا يجري فرض القوانين الخاصة بالضعفاء، وفيما بعد على الآخرين. أما الاقوياء حقا فسيتبعون قوانينهم الخاصة، تماما مثلما فعلت ادارة كلينتون عندما توقفت عن مناداتها بحرية التجارة وفرضت رسوما جمركية باهظة على الكمبيوترات العملاقة المصنوعة في اليابان لمنافستها المنتجين في الولايات المتحدة (الذين يطلق عليهم اسم "شركات خاصة" مع انهم يعتمدون اعتمادا كبيرا على الدعم العام والحماية العامة).

رغم ان السلطة والامتيازات لن يهدأ لهما بال بكل تأكيد، فان الانتصارات الشعبية يجب ان تدخل البهجة الى النفوس. انها تلقن دروساً فيما يمكن تحقيقه، حتى ولو لم تكن القوى المتواجهة متكافئة، كما حدث في مواجهات الاتفاقية المتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار. صحيح ان مثل هذه الانتصارات هي انتصارات دفاعية، فهي تمنع، او على الاقل تؤجل، الخطوات الرامية الى تقويض الديمقراطية اكثر فاكثر وتحويل سلطات اكثر الى ايدي الطغاة الخاصين الذين يزداد تمركزهم بسرعة، الساعين الى ادارة الاسواق وتشكيل "مجلس تشريعي أعلى فعلي"، يملك وسائل كثيرة لقطع الطريق على الجهود الشعبية الرامية الى استخدام القوالب الديمقراطية للصالح العام: خطر هروب رؤوس الاموال، نقل مرافق الانتاج، السيطرة على وسائل الاعلام وغيرها من الوسائل. يجب على المرء ان يلقي بالا الى مخاوف

الاقوياء وتهورهم، فهم يدركون جيدا مدى ما تصل اليه قدرات "السلاح الاخير" ويأملون الا يصل الى هذا الادراك اولئك الذين يسعون الى ايجاد عالم اكثر حرية وعدلا، فيستخدمونه بكفاءة.

ترجم هذا الكتاب باذن من ناشر الطبعة الاصليـــة
التي صدرت في الولايات المتحدة الامريكية باللغة الانجليزيـــة
SEVEN STORIES
140 Watts Street
New York

هذا الكتاب

الربح فوق الشعب: الليبرالية الجديدة والنظام العولمي

احدث ما كتب نوعام تشومسكي، ومن أقوى ما سطر قلمه في المعركة المستمرة التي يخوضها كمفكر وناشط سياسي وكاتب ضد الهيمنة الجشعة للشركات العملاقة على مقدرات الشعوب. يحكي قصة التلاحم بين الحكومات وتلك الشركات والسعي الدؤوب لزيادة أرباح القلة الغنية على حساب الاكثرية.

* تحليل دقيق لليبرالية الجديدة كنموذج سياسي واقتصادي للسياسات والعمليات التي تتيح لحفنة من الشركات الخاصة، السيطرة على أكبر حيز ممكن من الحياة الاجتماعية في جميع بلدان العالم، بما فيها بلداننا العربية، لمصلحة كبار الاغنياء المستثمرين ولأقل من ألف من الشركات الكبرى.

* دراسة للعولمة وآلياتها وعواقبها السياسية والاقتصادية، ولما ينتظرنا مما تعده الولايات المتحدة الأميركية - المزيد من الفقر والتخلف والتبعية وعدم الاستقرار - ان لم نتصد لها ونعمل مع الشعوب الأخرى على بناء مجتمعات أكثر انسانية وعدلاً ومساواة.

* نقل الى اللغة العربية بأمانة تعكس أفكار الكاتب وروحه باخلاص، بالاضافة الى هوامش وشروحات للمترجم تساعد القارىء على استيعاب افكار الكاتب ومراميه استيعاباً أفضل.

